نظام الهيمنة الأمريكي

د. محمد بوضياف

بعد حرب الخليج الثانية : منطقة المتوسط أنموذجا

أندلسيات
ANDALOUSIAT PUBLISHING | للنشر والتوزيع

د. محمد بوضياف

نظام الهيمنة الأمريكي

أندلسيات
ANDALOUSIAT PUBLISHING | للنشر والتوزيع

نظام الهيمنة الأمريكي

د. محمد بوضياف

بعد حرب الخليج الثانية : منطقة المتوسط أنموذجا

هذا الكتاب هو محاولة لرصد التحولات التي اعقبت حرب الخليج الثانية، التي مثلت منعطفا تاريخيا في النظام الدولي، من حيث تفكك الاتحاد السوفياتي، واعلان الولايات المتحدة هيمنتها على النظام الدولي، وفرض رؤيتها، وتحليل الاسس التي قامت عليها السياسة الخارجية الامريكية في هذا الظرف والترتيبات التي تلت ذلك والانعكاسات التي انتجتها خاصة في منطقة المتوسط.

الدكتور محمد بوضياف، أستاذ العلاقات الدولية، مشرف على ملتقى التحول الديمقراطي وحقوق الانسان في العالم الثالث، باحث في الشؤون الجزائرية. له مجموعة من الاعمال حول: الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، الثقافة السياسية في الجزائر، القوى الاجتماعية الجزائرية، التأثيرات الخارجية على سلوك النظام السياسي الجزائري.

أندلسيات
ANDALOUSIAT PUBLISHING | للنشر والتوزيع

9 789969 565362

نظام الهيمنة الامريكي

بعد حرب الخليج الثانية:

منطقة المتوسط أنموذجا

د. محمد بوضياف

الطبعة الأولى

عنوان الكتاب: نظام الهيمنة الامريكي بعد حرب الخليج الثانية: منطقة المتوسط أنموذجا

اسم المؤلف: د. محمد بوضياف

تنسيق: أحمد الشافعي ملكي

تصميم الغلاف: محمد أسامة بلخيري

ردمك: 978-9969-565-36-2

الإيداع القانوني: مارس 2025

جميع الحقوق محفوظة ©

لا يسمح استعمال أو إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتاب سواء ورقيا أو إلكترونيا أو أي وسائط أخرى، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي من الناشر، تستثنى منه الاقتباسات القصيرة المستخدمة في عرض الكتاب.

أندلسيات للنشر والتوزيع

حي النخيل تجزئة 106 رقم 72 القطعة 2 – عين الترك – وهران – الجزائر

الهاتف: 0697787080/ 0782812752

البريد الإلكتروني: andalousiatpublishing@gmail.com

إهـداء

أهدي ثمرة ها الجهد إلى روح أستاذي "سعيد" رحمه الله

وطيب ثراه وأسكنه فسيح جنانه

وألحقنا به غير مبدلين.

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الاتفاقيات المالية الثلاث الأولى بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي 91/76 (بالمليون أورو)	52
02	مبدأ 1996/1999 (بالمليون أورو)	53
03	النمو السكاني في المتوسط (بالمليون نسمة)	101

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	إعلان برشلونة	150
02	إتفاق أسلو	167
03	البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي الإسلامي	175
04	البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القومي – الإسلامي الثاني	180
05	ميثاق الدفاع عن القدس	188

مقدمة

تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءا بالغ الأهمية والحساسية لما تزخر به من رصيد تاريخي وحضاري - ملتقى وتماس أكبر الحضارات والديانات في العالم - ولما تتمتع به من ثروات استراتيجية وحيوية لاقتصاديات الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة ..

بسبب هذه الاعتبارات سلطت على المنطقة استراتيجيات مختلفة ومتنوعة من طرف الدول الكبرى قصد السيطرة عليها واستغلال ثرواتها، فكانت الحملات الاستعمارية الأوروبية المتكررة حتى منتصف القرن العشرين لتعرف المنطقة أثناء الحرب الباردة شيئا من التوازن والهدوء، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتقال الولايات المتحدة الأمريكية من وضعية التفوق إلى مقام الهيمنة العالمية، حاولت هذه الأخيرة بسط نفوذها من خلال محاولة لفرض سلام ينهي أو يتحكم في كل نزاعات المنطقة، ويرسي تعاونا يكرس الاستقرار، وذلك من أجل استمرار تدفق الموارد الطاقوية وانفتاح الأسواق وانتشار مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، غير أن المنافسة الأوروبية للتطلعات الأمريكية من خلال محاولتها هيكلة المنطقة و إلحاقها بالاتحاد - القوة الصاعدة وظهور حركات وتيارات مناهضة للمخططات الأمريكية، تتمثل في التيار القومي العربي والحركات الإسلامية، اللذين يريان في منطقة جنوب المتوسط مركزا حضاريا يمكن أن يكون بديلا لما تقترحه المنظومة الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، واللذين قد يصعبان من مهمة هذه الأخيرة إن لم نقل يحولان دون تحقيقها مبتغاها.

أولا: مبررات اختيار الموضوع:

أسباب عديدة دفعتني للبحث في موضوع "السلم الأمريكي " منها ما يتعلق بالموضوع نفسه من خلال محاولة التعرف عن السلوك الخارجي للولايات المتحدة ومنها ما هو علمي من خلال تطبيق ما تعلمناه من نظريات ومناهج، وأسباب ذاتية لا يخل أي بحث منها.

1 -المبررات الموضوعية:

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق التي يتجلى فيها منطق الصراع والتدافع بين إرادات الدول والشعوب، فالولايات المتحدة الأمريكية وبعد انفرادها بقيادة العالم تسعى من خلال سلوكها السياسي الخارجي فرض رؤى للسلام تكرس هيمنتها على المنطقة وتحول دون ظهور أي منافسة وتقمع أي تصور المستقبل بعيد عن إرادتها، فهي تعمل على احتواء القطب الأوروبي من خلال منعه من التوسع سواء من جهة الشرق (أوروبيا) أو من جهة الجنوب (متوسطيا)، وتحرص على تهميش وإقصاء القوى والحركات المناهضة لسياساتها في الجنوب والشرق من المتوسط، و نحن إذ نعالج هذا الموضوع نريد أن نعرف إلى أي مدى يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض رؤيتها، و من جهة أخرى تنبيه صناع و متخذي القرار في وطننا العربي إلى خطورة الانصياع إلى الترتيبات الأمريكية و إلى ضرورة مقاومتها، والعمل على استثمار الطاقات من أجل تحقيق الاستقلال و الخروج من التبعية لأي من القوى المتنافسة في المنطقة.

2 - المبررات العلمية:

سنحاول من خلال هذا الجهد المتواضع استثمار ما تعلمناه، خلال سنوات الدراسة التي قضيناها في معهد العلوم السياسية و ذلك بتحليل موضوع الرسالة اعتمادا على إحدى نظريات أو مقاربات علم السياسة و تطبيقا لمناهجه عليها - الرسالة- تفيد من يأتي بعدنا من الطلبة، وتكون إثراء للمكتبة الجامعية بما سيتيسر فيها من معلومات تتعلق بالموضوع.

3 - المبررات الذاتية:

لا يخل أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع إلى إنجازه، ولعل ما يدفعني إلى معالجة هذا الموضوع هو محاولة الإطلاع على ما يدور في محيط وطني الواسع والتعرف على ما يرسمه الآخرون من استراتيجيات وخطط قصد السيطرة علينا وتحجيمنا.

ثانيا: أدبيات الدراسة:

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عصر القطبية الثنائية، وبداية مرحلة جديدة تميزت أساسا بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على القرار العالمي كما أن هذا التفرد أصبح محل اهتمام كثير من متتبعي السياسة الدولية من مفكرين وعلماء وأساتذة جامعات، وقد كان لهم فيه آراء مختلفة ومتنوعة، تراوحت بين حريص على استغلال لحظة التفرد هذه واستثمارها بما يسمح لها لفرض نظام دولي تملي قواعده وأشكال التعامل في إطاره خدمة لمصالحها. وآخر مشفق عليها يطالبها بالعودة إلى الداخل والاهتمام بشؤون الأمريكيين وبينهما من يناشدها بالتوفيق بين الموقفين واختيار وانتقاء تدخلاتها في الخارج، وفريق آخر "مفكري

العالم الثالث" يحاولون فهم هذه الوضعية والتعامل معها بما يضمن استمرارهم ويحفظ مكتسباتهم ومصالحهم.

1 - أطروحة الهيمنة والتفرد: يتزعم هذا التيار مجموعة من الأساتذة والمفكرين اللذين يؤمنون بضرورة تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم واستغلال لحظة التفرد التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة.

أ- تشارلزكروثامر: إن الوضع الآني لما بعد الحرب الباردة لا يقوم على التعددية القطبية وإنما على القطب الواحد، وأن مركز قوة العالم حاليا هو القوة العظمى غير القابلة للتحدي " الولايات المتحدة الأمريكية و التحالف الغربي في خدمتها " أن التفوق الأمريكي مبنى على أساس أنها البلد الوحيد الذي يمتلك الأصول العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية التي تؤهله لأن يكون اللاعب الحاسم في أي صراع و في أي جزء من العالم يختاره للتدخل، إذ بإمكانها أي "الولايات المتحدة الأمريكية" توظيف أصول القوة المتعددة الجوانب التي بحوزتها لتثبت وتكرس قواعد النظام العالمي الجديد و تكون جاهزة لتدعيم تلك القواعد وتعزيزها، وأن الأمن الجماعي يبقى خرافة بدون قيادة الولايات المتحدة، فهي الوحيدة التي أنتجت تزاوجا ناجحا بين مسألة تدعيم المجتمع الدولي من جهة والسياسة الواقعية من جهة أخرى.

إن الولايات المتحدة الأمريكية كمثيلتها بريطانيا من قبل، أمة تجارية بحرية وتبادلية، تحتاج إلى محيط مفتوح ومستقر، وأنها إن أحجمت عن التدخل وتحمل مسؤولياتها فإن العالم سيمتلئ بأمثال صدام حسين" وتصبح اقتصادياتها في خطر. إن التدخلات الخارجية بالرغم من كونها أعباء فإنها ضرورية، وأن الاستقرار العالمي لن يكون ما لم تسع الولايات المتحدة لتوفيره لأن أحدا لن يفعله مكانها.

إن مفهوم الأحادية أعطى للسياسة الخارجية الأمريكية بديلا بعد انتهاء الحرب الباردة تضمن الاعتراف بقيام كنفدرالية غربية في مركز النظام العالمي كالتي حدثت

في البنـاء الأوروبـي، حيـث تتخلى الـدول عـن سـيادتها بشـكل متـدرج وحـول هـذه الكنفدرالية تدور مجموعات تلتحق شيئا فشيئا بالمركز.[1]

ب - جوزيف ناي Joseph Ney: إن شكل العالم ونطاقه الأمني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سيتأثر بشدة بالخيارات الإستراتيجية الأمريكية، وأن وجودها على رأس النظام العالمي ضرورة للاستقرار وأن جميع القوى الكبرى قاصرة أو لا يمكن أن ترقى إلى مستوى التفوق الأمريكي مما يؤكد استمراره فالاتحاد السوفيتي قد انهار اقتصاديا وتجزأ سياسيا، والصين مازال بلدا ناميا و اليابان قاصرة في قوتها العسكرية وجاذبيتها الإيديولوجية كونيا، وأوروبا تفتقر للوحدة السياسية, ولا يمكن أن يحدث ما يغير القطبية الواحدة حتى يتحقق النهوض الاقتصادي التام لروسيا، وتتمتع اليابان بالقدرة النووية والقوة العسكرية التقليدية التامة, وأن تتحول أوروبا بصورة جذرية لتحقيق الوحدة فعندها وعندها فقط يمكن أن نتحدث عن العودة إلى النمط الكلاسيكي للتعددية القطبية في القرن الحادي والعشرين.[2]

إن البقاء على قمة هرم النظام العالمي من أجل تسيير ظاهرة الاعتماد المتبادل ضرورة حيوية ولا بد أن تشكل محور السياسة الخارجية الأمريكية, وأن ذلك سيتم من خلال أدوات متعددة ومتنوعة من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية صندوق النقد الدولي اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالنسبة لجوزيف ناي، فإن حرب الخليج الثانية أنهت فكرة أن القوة الاقتصادية يمكنها أن تحل محل القوة العسكرية وأظهرت أن الولايات المتحدة تستحوذ على القوة "الصلبة " التي تعطيها القدرة على قيادة الآخرين باستعمال

---

[1]–Charles Krauthammer, «The Unipolar moment », in http//www.foreign Affairs.org

[2]–جوزيف تاي، نقلا عن دارم البصام، منظور الأمن بين خطاب النظام العالمي الجديد وحقيقة الحقبة الدولية الراهنة، في نحو تأسيس نظام عربي جديد. الجنة من المؤلفين، بيروت، منتدى الفكر العربي (د ت ن)، ص 44.

الوسائل المادية القوة العسكرية والاقتصادية، كما أنها تستحوذ على القوة " الناعمة " التي تحمل الآخرين على التعاون والمشاركة وتتمثل هذه القوة في الموارد المعنوية، كالثقافة الإيديولوجية والمؤسسات الدولية.

إن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، أن تلعب الدور الذي لعبته بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر " دور المنظم الكبير Le grand arrangeur" هذا الدور يقتضي القدرة على ملائمة المصالح الوطنية مع باقي مصالح الدول الأخرى ومع تطلعات المجتمع الدولي، ويرى جوزيف ناي أن العالم اليوم يشهد تغييرات وتطورات وعلى الولايات المتحدة أن تسير هذه التغييرات وحالة عدم الاستقرار الناشئة عنها بما يحفظ القيم والمصالح الأمريكية من أي خطر.[1]

ج-روريت ستراوز هوبي Robert Strausz-Hupé : في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان " توازن الغد L'équilibre de demain" يرى "هوبي"، أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن توحد العالم كله تحت قيادتها وذلك خلال حيل، وأن قيام النظام العالميا الجديد هو البديل الوحيد عن حالة الفوضى التي يعيشها العالم.

وتمثل الدولة القومية بالنسبة إليه الاختراع الأكثر إثارة للحقد، وهي القوة الأكثر رجعية في تاريخ القرن العشرين فهي السبب في كل عنف ودكتاتورية، ويرى أن تاريخ القرن العشرين عبارة عن صراع بين القومية بوصفها مبدأ منظم للسياسة العالمية و النظام الفيدرالي، وأن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، سيكون لصالح الأولى بسبب تفوق نظامها، وأن الحلم الأمريكي سيتحقق من خلال الباسفيك مركزية الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على المجموعة الغربية ومنطقة تطوير التحالف الأمريكي - الأوروبي ومركزية الدور الأمريكي فيه قيادتها لهيئة الأمم المتحدة

[1]–Joseph Nye, in WWW. Stratise, Org/file://E/L'AMERIQUE %20 EI%20 Monde.

والتي تمثل بالنسبة لهوبي نواة الحكم الفيدرالي. إن مهمة الشعب الأمريكي هو وأد الدولة القومية ومن ثمة قيام النظام العالمي الجديد.[1]

2 - أطروحة الانحطاط و التراجع إلى الداخل: في مقابل المدارس الفكرية التي تطمح إلى أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهيمنا يمكن ملاحظة تلك التي تتنبأ بتراجع محتمل لها وتدعوها إلى سياسة انعزالية وانتقائية في التدخلات الخارجية وأبرزهم:

أ - بول كينديPaul Kennedy : يعتبر طرح بول كيندي الأكثر تشاؤما في هذه المسألة، إذ يرى استحالة استمرار مجتمع ما في الهيمنة على العالم[2]، وقد اعتمد للبرهنة على ذلك، إجراء مقارنة تاريخية بين القوى المهيمنة التي تعاقبت منذ القرن السادس عشر (إسبانيا، هولندا فرنسا، بريطانيا) ليستنتج أن انحطاط القوى العظمى يبدأ عندما يصبح إنفاقها العسكري أكثر من قدرة اقتصادها فتصبح القوة عندئذ رهان بحد ذاتها، ويصبح التوسع الإمبراطوري المفرط أكثر من قدرتها على الاضطلاع به وتحمل مسؤولياته والمحرك الأساسي للهيمنة يكمن في العلاقة المتوازنة بين الثروة والقوة العسكرية وبالغريزة تلجأ القوة الاقتصادية التي تتعرض لمثل هذا الضغط بالانحطاط والولايات المتحدة بنظر كيندي تواجه هذه المعضلة، وبالتالي فإن المحطاطها قد بدأ والقرن الحادي والعشرون لن يشهد قوة عظمى أمريكية.[3]

ب - تشارلزوليام مايترCharles. W. Maynes : يرى ما يتز أنه حتى ولو توفرت الإرادة لأن تكون الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في العالم، فإن ذلك يتطلب موارد

---

[1]–Robert Strausz-Hupé, l'équilibre de demain", in http//www.stratisc.org/l'Amerique et le Monde.

[2]–Amina Hizia Bougherara, Conception Américaine de la Menace et Mise en Œuvre Stratégique », in NAQD, N°12, 8éme année 1999,P 9.

[3]–Pierre Biarnes, XXI éme Siècle ne sera pas Américain, Paris: édition, du Rocher, 1998.

عسكرية جبارة، حيث لا يعقل أن تكون دولة في هذا المقام، وتكون ضعيفة، صحيح أن أمريكا تتوفر على مؤسسة عسكرية لا يمكن المجموع القوى العسكرية العالمية مواجهتها إلا أنها لا يمكنها تبوأ هذه المكانة (قيادة العالم) لأن ذلك يتطلب مزيدا من الموارد، كما أن الموارد المالية والعسكرية لا تكفي وحدها لبسط سلطانها بل لابد من الاختيار الدقيق المواضيع التدخل، إذ لا يمكن للقوة الأمريكية أن تكون حاضرة في كل مكان والحل أي نزاع فلابد إذا من حضور دبلوماسي مكثف وأموال للمساعدة من أجل تحقيق الاستقرار غير أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تدرك يوما بعد يوم أنها لن تتمكن من ذلك الأسباب ترتبط أساسا بالسياسة الداخلية، وأن نظامها السياسي لن يوفر هذه الموارد المالية، فهي في السنوات الأخيرة أوقفت بعض المساعدات حتى أصبحت ميزانية المساعدات الأمريكية في أسفل قائمة دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OCDE وأن ميزانية المساعدة لا تمثل سوى 1/20 من ميزانية الدفاع، وأن أغلبية المساعدات التي تقدمها تدخل في إطار حسابات استراتيجية مرتبطة بمسار السلام في الشرق الأوسط .

ويأتي الكاتب في نهاية مقاله على ذكر اعتراض بعض الأمم على الهيمنة الأمريكية مستشهدا بأحداث سياتل، روما، وأنها (هذه الأحداث) علامة تراجع النموذج الأمريكي الذي بات يهدد الأمن والسلام العالميين.[1]

3- أطروحة التوفيق: بين من يدعو الولايات المتحدة إلى الانخراط أكثر في الشؤون الدولية وحضها على إعلان نظام الهيمنة وبين أولئك الذين يناشدونها الرجوع إلى الداخل والانسحاب من الساحة الدولية إلا بما يخدم المصالح الأساسية والجوهرية هناك فريق ثالث يقف موقف الوسط فلا هو يدعوها إلى الانفراد وتحمل

[1]–Charles William Maynes, «Pax Americana: The Impossible Dream», American Foreign Service-1 Association, washington D.C,2000.

تبعات ذلك ولا هو يدعوها إلى الانسحاب الكلي ومن ثم تعريض المصالح الأمريكية إلى الخطر.

أ- زبيغنبو بريزنسكي Zbignew Brzezinski : بالرغم من اعتقاد بريزنسكي بأن قوة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن مضاهاتها أو منافستها في المجالات الرئيسية العسكرية، الاقتصادية التكنولوجية والثقافية - إلا أنه يرى بأن الشروط جد معقدة و الصحة الداخلية للولايات المتحدة غير ملائمة لقيام " سلم أمريكي " وأنه لابد من إقامة أشكال من التعاون الإقليمي، مدعوم بتدخلات أمريكية منتقاة، فالتواجد الأمريكي حتى وإن لم يكن مكثف، فإن الولايات المتحدة تبقى القطب الأساسي للدرع النووي والضامن الأساسي في وجه كل العناصر الاضطرابية وأن هذه الأخيرة ستكون في مواجهة تحالف ساحق، إن هذا التعاون يسمح للولايات المتحدة بالتركيز على قضاياها الداخلية. [1]

بناء على ما كتب حول أفاق المنظور الأمريكي للسلم في العالم نقوم بوضع إشكالية نابعة عن الأهداف الكلية للمذكرة.

الإشكالية: تهدف الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية

هل ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية - بوصفها القوة المهيمنة على العالم - من فرض رؤيتها للسلام في منطقة المتوسط في ظل تطلعات أوروبية القيادة المنطقة ؟ وفي ظل أوضاع لا تتوافق وتطلعات الشعوب في الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط؟

هذه الإشكالية تقتضي إثارة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الحيلولة دون لعب أوروبا أدوارا جهوية ومن إعاقتها في بلورة ساسة خارجية وأمنية؟

---

[1]–Zbignew Brzezinski, le Grand Echiquier: l'Amérique et le reste du monde. Paris: ed fayard, -1 1997.

- هل اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الأنظمة - التابعة لها - في الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط كفيل بتحقيق السلام؟
- ما هو موقف القوى القومية والإسلامية في الوطن العربي من تطلعات الهيمنة الأمريكية في المتوسط؟

ثالثا: حدود المشكلة:

سنحاول معالجة الإشكالية التي أثرناها وفقا للإطار الزماني والمكاني والموضوعي التالي:

1- المجال الزمني: 1991/2001.

أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الثانية الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية، وقد نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية والجهوية، بما فيها القوى التي تشكل مراكز وسيطة للرأسمالية العالمية، فكل شيء يسير وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضا من دول العالم كافة يعطي لها وحدها الحق في التوجيه و إدارة شؤون المعمورة دون شريك وقد اتخذنا من تاريخ 11 سبتمبر 2001 نهاية للمجال الزماني لدراستنا لاعتقادنا أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت مرحلة جديدة في إدارة سياستها الخارجية.

2- المجال المكاني: تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لما تكتسيه من أهمية جيوسياسية اقتصادية وحضارية، وهي بوصف ما كندر (Me kinder تمثل جزءا من قلب العالم، من ملكه ملك العالم كله وهي تحتوي على احتياطي كبير من الذهب الأسود، كما أنها تمثل منطقة تماس حضاري تلتقي فيه شعوب أكبر ثلاثة ديانات في العالم.

كل هذه الاعتبارات دفعت بالأطراف المتنافسة والمتنازعة إلى بلورة مجموعة من الرهانات يسعى كل واحد منهم لتحقيق أكبر قدر من الربح وتفادي أقل نسبة من الخسارة.

3- المجال الموضوعي: سنحاول من خلال هذه الدراسة تتبع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الوضع القائم واستمرار قيادتها بل وفرض هيمنتها على المنطقة، بالرغم من مقاومة بعض العناصر الاضطرابية لذلك.

رابعا: الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تثيرها نفترض ما يلي:

- السلام الأمريكي يقتضي المحافظة على القيم الجوهرية للنظام العالمي من أي تهديد والاستمرار في قيادة العالم.

- الاستمرار في ربط أمن أوروبا بأمن الولايات المتحدة الأمريكية ومنعها من لعب أدوار تتناسب وإمكاناتها الاقتصادية من شأنه زعزعة السلام في المنطقة.

الاستمرار في تهميش وإقصاء الحركات الإسلامية والتيار الوطني القومي بوصفهما القوى الاجتماعية النشطة والفاعلة والاعتماد على التمثيل الحكومي الرسمي التابع من شأنه أن يزعزع السلام.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة التحليل موضوع السلم الأمريكي سنحاول توظيف الادوات النظرية والمنهجية التالية:

1- الإطار النظري:

سنحاول الاقتراب من الموضوع محل الدراسة من خلال ما يطرحه (روبرت كوكس Robert W Cox) حول القوى الاجتماعية الدول والأنظمة العالمية[1]، فهو

---

[1]–Richard Little and Michael Smith, perspectives on world politics. Second edition, London– :British library, 1991, pp 448-456.

يبحث في الأسباب التي تدفع ببنية النظام العالمي إلى أن تتغير، ولفهم هذه الظاهرة، يقترح مقاربة تتجاوز المنظور الواقعي الذي يعتبره إيديولوجيا ومحافظا ويسند هيمنة دولة على النظام العالمي، وهو يركز في طرحه لا على كيفية الحفاظ على الوضع القائم بل على كيفية التحول .

النظرية بالنسبة إلى كوكس: هي دوما في خدمة " أحد" ولها بالضرورة هدف معين، كما أن منظورها هو نتاج وضعية زمنية ومكانية، زمان ومكان اجتماعي وسياسي، والعالم بالنسبة إليه هو زاوية محددة وفقا لمفهوم طبقة اجتماعية، هيمنة أو خضوع، لتجربة معاشة أو تطلعات مستقبلية.

والنظرية تصلح لإنجاز هدفين متباينين، الأول هو تقديم جواب مباشر وبسيط، بإمكانه أن يكون دليلا يساعد على حل مشكلة مطروحة في حدود منظور خاص والهدف الثاني وهو أكثر إمعانا وتدقيقا في مساره التنظيري، ويفسح المجال أمام خيارات متعددة تمكن الإشكالية من إيجاد بديل للنظام العالمي.

وكلا هذين الهدفين يؤديان إلى أنواع مختلفة من النظريات الهدف الأول يعطي نظرية حل - المشكلة Problem Solving theory وهي نظرية غير تاريخية تسلم باستمرار الواقع، من خلال ديمومة المؤسسات و علاقات القوة، ويعتبر مفهوم الثبات (Fixite) في النظام مسلمة مرجعية تحدد صياغة المفاهيم، والهدف العام من نظرية حل المشكلة هي جعل هذه العلاقات والمؤسسات تعمل بانسياب من خلال التعامل الفعلي مع مصادر الإضطرابات الخاصة، وهي تقسم العالم إلى مجموعة من الدوائر أو الخصائص، كل واحدة منها مسؤولة عن الاستقرار في الدوائر الأخرى.

أما الهدف الثاني فيبلور نظرية نقدية (Critical theory)، وهي نقدية من حيث أنها تبقى خارج النظام المهيمن عالميا وتتساءل عن كيفية حدوثه، والوضع الاجتماعي، علاقات القوة والمؤسسات كلها في حد ذاتها محل تساؤلات للنظرية، فهي تتسائل عن

أصول نشأتها والظروف التي أوجدتها داخل مسار التغيير، وهي (النظرية النقدية) تتجه نحو تقييم مجموعة المبادئ والأفكار التي يتخذها النظام القائم.

النظرية النقدية، هي نظرية تاريخية وهي لا تهتم فقط بالماضي لكن أيضا باستمرارية المسار التاريخي وهي تحاول الفهم والشرح، كما أنها تعمل على تكييف المفاهيم باستمرار وفقا لموضوع التغيير والمسلم عندها أن النظام الاجتماعي والسياسي غير ثابت ومتغير والهدف الرئيسي من هذه النظرية هو توضيح جميع البدائل التي يمكنها أن تخلف النظام القائم وترفض البدائل الغير ممكنة، وهي من هذا المنطلق تصلح أن تكون دليلا عمليا استراتيجيا على عكس نظرية حل المشكلة التي يمكن اعتبارها دليلا عمليا تكتيكيا.

يحدد منظور فترة تاريخية معينة، تبني نوع من النظرية دون نوع آخر، ففترات الاستقرار والثبات في علاقات القوة تشجع على الأخذ بمقاربة حل المشكلة وقد مثلت فترة الحرب الباردة نموذجا لهذا الاختيار، أما فترات الاضطراب والارتياب (L'incertitude) في علاقات القوة تشجع على الأخذ وإستعمال نظرية النقد وقد فسحت أحداث 1970 بوصفها أزمة متعددة الأبعاد الفرصة لتطوير نظرية نقدية وإمعان التفكير في مستقبل النظام الدولي، هذه الفرصة تقتضي توسيع البحث إلى ما بعد العلاقات الدولية التعاقدية، وذلك من أجل فهم العمليات الأساسية التي تؤثر في تطور القوى الاجتماعية و أشكال الدول وحتى في هياكل الاقتصاد السياسي الشامل، وهذه هي المناقشة المركزية المحاولة (كوكس). [1]

2- الأفكار الأساسية المقاربة كوكس: إن الفعل (Action) ليس اختياريا بشكل مطلق وإنما يأخذ مكانه في الإطار (Framework) الخاص به، والذي يكون إشكاليته،

[1]–Richard Little and Michael Smith, op cit, pp 448-456.

والنظرية النقدية تنطلق من هذا الإطار، أي أنها تنطلق من التقصي التاريخي أو من ملاحظة التجربة الإنسانية التي توجد الحاجة إلى النظرية.

- تتشكل النظرية من خلال إشكاليتها والنظرية النقدية تدرك نسبيتها لكن من خلال هذا الإدراك يمكنها إنجاز مجموعة واسعة من الرؤى، وتصبح أقل نسبية من نظرية حل المشكلة، كما أنها تدرك أيضا أن مهمة التنظير لا يمكنها أبدا أن تنتهي.

الإطار النظري للفعل في تغير مستمر والهدف من النظرية النقدية هو فهم هذه التغيرات.

الإطار النظري له شكل البنية التاريخية وهو مزيج من نماذج التفكير الظروف المادية والمؤسسات الإنسانية التي لها انسجام معين بين عناصرها.

- هذه البني لا يمكنها تحديد أفعال الناس بشكل ميكانيكي، لكنها تمثل الإطار الذي يحتوي على العادات الضغوط وكذلك التطلعات والصعوبات التي من خلالها تحدد الأفعال.

- هذا الإطار أو البنية التي من خلالها تتحدد الأفعال، لا ينظر إليها من حيث الشروط الأساسية لتوازنها أو إعادة إنتاجها، بل إلى محتواها وعمقها عندما تطرأ الاختلافات والنزاعات، وكذلك قدرتها على الانفتاح والتحول.

3- البنى التاريخية Historical Structure : البنية التاريخية هي صورة لتشكل القوى بصفة معينة، هذا التشكل لا يحدد الأفعال بشكل مباشر أو ميكانيكي، لكنه يفرض ضغوطات وصعوبات تدفع بالأفراد والمجموعات إلى التغير، وبإمكان هؤلاء المقاومة الاعتراض لكن ليس بإمكانهم التجاهل ولما يقاوموا هذه البنية التاريخية المهيمنة فإن عليهم أن يدعموا فعلهم ببديل ريثما تتشكل قوى أخرى أو بني موازية.

وهناك ثلاثة قوى تتفاعل داخل بنية ما القدرات المادية، الأفكار والمؤسسات وهذا التفاعل بعيد عن كل حتمية والعلاقة بين هذه القوى علاقة عكسية.

القدرات المادية وهي القدرات المنتجة والمدمرة، وهي في شكلها الدينامي موجودة كقدرات تكنولوجية وتنظيمية أما في شكلها الكامن فهي موجودة كموارد طبيعية يمكن للتكنولوجيا تحويلها أو كمخزون من العتاد والتجهيزات (الصناعية والعسكرية)

الأفكار وهي على نوعين أفكار ذاتية تتبلور وفقا لطبيعة العلاقات القائمة وهي تتجه نحو ديمومة العادات والسلوكات، وأفكار أخرى ترتبط بالبنية التاريخية وهي صور جماعية عن النظام الاجتماعي مأخوذة من نظرة مختلف المجموعات إلى طبيعة ومشروعية علاقات القوة المهيمنة، العدالة، الشعب المؤسسات المؤسسة هي وسيلة لتحقيق الاستقرار وديمومة النظام الخاص وهي تعكس علاقات القوة السائدة، وتعمل على تشجيع الصور الجماعية المتماشية مع هذه العلاقات، وهي حقل للصراع بين توجهات متناقضة وأفكار مختلفة.

والمؤسسات توفر المنهجية لمعالجة النزاعات وتقليص استعمال القوة بشكل مباشر وداخل هذه المؤسسات، إذا أقر الضعيف بمشروعية علاقات القوة السائدة، واستطاع القوي أن يتصرف حسب إرادته، فإن العلاقة الحاصلة هي علاقة قيادة لا هيمنة وديكتاتورية، ويعني ذلك أن كلاهما مستعد للدخول في إجراءات من شأنها طمأنة الضعيف على مكتسباته تحت قيادة القوى الذي يعبر عن هذه القيادة بمصطلحات ذات طابع عالمي أو يصورها على أنها مصالح عامة. ومن ثمة تصبح المؤسسات محور هذه الاستراتيجية القيادية مادامت تلبي حاجات كل من القوي والضعيف.[1]

4- منهجية البنية التاريخية: هي تلك التي تمثل - ما يمكن أن نسميه . الكليات المحدودة، حيث لا تمثل مجمل العالم بل دائرة خاصة من النشاط الإنساني المحدد

[1]–Richard Little and Michael Smith, op cit, pp 448-456.

تاريخيا في مجمله. ولتجنب الخطأ الذي تقع فيه نظرية حل المشكلة، تعمد منهجية البنية التاريخية إلى مقابلة البني التاريخية ذات العلاقة فيما بينها والمرتبطة بدوائر فاعلة، هذه الجدلية تقوم في المقام الأول، باشتقاق تعريف للبنية الخاصة، لا من خلال نماذج مجردة من النظام الاجتماعي و من نمط الإنتاج، لكن من خلال الدراسة للوضعية التاريخية التي ترتبط بها. وفي المقام الثاني، من خلال ملاحظة بروز هياكل موازية، قد تكون بدائل محتملة في طور التشكل.

البني التاريخية هي نماذج للتضاد، توفر بشكل منطقي ومنسجم عروضا بسيطة لواقع مركب.

5- مستويات: ويحاول (كوكس تطبيق هذه المنهجية منهجية البنية التاريخية على ثلاثة تنظيم الإنتاج: خاصة ذلك الذي يولد القوى الاجتماعية.

- أشكال الدول الناتجة من المركب دولة / مجتمع.

- النظام العالمي: القوى الخاصة التي يمكنها تحديد إشكالية الحرب والسلم.

كل هذه المستويات يمكن أن تدرس على أنها هياكل موازية تتعاقب ما بين مهيمنة وصاعدة وهي مترابطة، بحيث إن كل تغيير في تنظيم الإنتاج يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة تؤدي هي بدورها إلى تغييرات في بنية الدولة وتعميم هذه التغيرات يغير إشكالية النظام العالمي.[1]

[1]–Richard Little and Michael Smith, op cit, pp 448-456.

خامسا: الإطار المنهجي للدراسة

سنعتمد في تحليلنا الموضوع السلم الأمريكي في منطقة المتوسط على منهج التحليل النسقي في السياسة الدولية ل: أوران يونغ - Oran Young) والصادرة عن مركز الدراسات الدولية جامعة برينستون (Princeton) عام 1968).[1]

يعرف يونغ النسق على انه مجموعة الفواعل ذات العلاقة الدائمة والاعتماد المتبادل، والمترابطة فيما بينها (البنية)، والمتفاعلة وفقا لقواعد متعارف عليها (العمليات) وتشكل موضوعا لمختلف السياقات، بحيث أن كل تغيير في أحد المكونات سيؤثر حتما على بقية العناصر الفواعل، البنى، العمليات والسياقات).

والنسق الدولي عنده هو مجموعة الأنساق الفرعية المكونة من وحدات بشرية، وهو من حيث كونه فضاءا يحوي دولا، أمما ومجموعات اجتماعية وسياسية، تشكل بدورها انساقا فرعية أخرى، تتميز هذه الأنساق الفرعية باللامركزية من حيث التنظيم، والتعاون من حيث العلاقات على عكس النسق المكون للدولة والذي يتميز بالهرمية في التنظيم والإكراه في العلاقات، ورغم استقلال العناصر المكونة للنسق الدولي والعلاقات الأفقية التي تربط عناصره إلا أن (يونغ) يطرحه على أنه نظام سياسي وذلك من حيث أن السياسة هي علاقات القوة والالتزام بالمسؤولية الدولية .

---

[1]–Oran Young. A Systemic Approach To International Politics. USA: Center Of International Studies, 1968.

سادسا: المفاهيم الأساسية للنسق الدولي:

1- المتغيرات الطبيعية.

- المتغيرات الأساسية والتي تتحدد من خلال إطار زمني معين، متى يبدأ نسق ما وإلى أين ينتهي وتتمثل هذه المتغيرات الأساسية في الفواعل، البني، العمليات وكذلك السياقات).

الأنساق الفرعية الدول المنظمات الدولية المجموعات الجهوية والتجمعات غير الرسمية).

المتغيرات المادية.

- الخصائص والسياقات البيئة والظروف.

مسلمات النسق الدولي:

أولا، أن هناك علاقة نسقية بين العناصر المكونة له بحيث إذا طرأ أي تغيير في أحد هذه العناصر أثر على الآخري.

ثانيا، أن منهج التحليل هذه تركز على الأنساق التي تتميز بتعدد الفواعل المستقلة عن بعضها البعض بشكل حقيقي.

يركز المنهج على الأنساق المنظمة بشكل أفقي.

متغيرات النسق:

1- المتغيرات المستقلة هي أولا : الفواعل ويمكن التعامل معها من حيث العدد ، الصنف ومن حيث انسجامها وعدم انسجامها ، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الأنساق المكونة من صنف واحد من الفواعل وأخرى تتكون من فواعل متعددة ، كما أننا يمكن أن نصنف الأنساق من خلال الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة في النسق ودرجة انسجامها مع الفواعل الأخرى، ويمكن التمييز كذلك بين الفواعل من خلال حيوية بيئتها الداخلية ومشاركتها وتفاعلها مع المحيط الدولي أو انكفائها وانعزالها من حيث قوتها وضعفها وعدم اكتراثها بما يدور في محيطها ..

2- البني، ويمكن أن توصف من خلال التركيز على انتظام ودرجة التفاعل بين الفواعل المكونة للنسق، في إطار تحالفات تكتلات، انحياز، تجمعات غير رسمية، جمعيات قائمة على أساس عرقي، ديني أو قائمة على أساس اللغة، ومن خلال هذه الاعتبارات يمكن للنسق الدولي أن يوصف بأنه أحادي القطب، ثنائي القطب، متعدد الأقطاب أو أنه ينزع إلى تشكيل تجمعات جهوية وإقليمية.

3- العمليات وتتضمن نماذج وأشكال التفاعل بين العناصر المكونة للنسق، ويفرق يونغ بين البني والعمليات، فالبني تعبر عن الخصائص العلاقاتيه بين الفواعل في حين تعبر العمليات عن أشكال التفاعل.

4- السياق هو مفهوم تحليلي يستعمل لتجنب مفهوم البيئة المرتبط أساسا بالمكونات المادية والانحصار المكاني، ويمكن ملاحظة سياقات متعددة، السياق العلمي والتكنولوجي السياق الاقتصادي السياق الجغرافي وكذلك السياق الاجتماعي والثقافي.

2: المتغيرات التابعة

أولا: متغير القوة: ويعرفها على أنها القدرة التي تمكن الفاعل في النسق الدولي من أن يساهم في عملية صناعة القرار الموجه لباقي الفاعلين، ويمكن التمييز بين القوة الحالية والقوة المفترضة، كما يمكن ملاحظة أشكال مختلفة لممارسة القوة، قوة الردع وقوة الإجبار وكذلك قوة التمييز بين المستويات المختلفة لاستعمال هذه القوة متى تكون القوة رادعة ومتى تكون قوة الإجبار.

ثانيا: متغير إدارة القوة، وتبين الطرق التي من خلالها تنظم القوة في النسق الدولي، وهي ظاهرة معقدة تشمل العلاقات الهيكلية، التوافقات الإجرائية، قواعد اللعبة والشروط التي تضبط السياق، ويمكن للنسق الدولي أن يوصف من حيث أنواع إدارة القوة إلى نسق إمبريالي، نسق استعماري، قائم على علاقات مراقبة مباشرة من طرف أحد الفواعل لباقي الفواعل الأخرى.

ثالثا: الاستقرار: ويمكن أن يعرف وفقا لحالتي السكون والحركة فمن خلال حالة السكون الاستقرار هو غياب التغييرات النوعية في النسق الدولي واستمرار التغيرات الأساسية بالشكل المتعارف عليه الفواعل البني، العمليات السياقات) ويعرف الاستقرار في حالة الحركة لما يتحرك النسق في اتجاه التوازن بعد الاختلال.

رابعا: التغيير (le changement): هو التحول في العلاقات القائمة، ويمكن ملاحظة حجم التغير هل هو سريع أم بطيء ويظهر ذلك من خلال درجة الاعتماد المتبادل بين العناصر المكونة للنظام، وأخيرا يمكن ملاحظة اتجاه التغيير وهو الحالة التي ينتهي عندها النسق وكذلك درجة التحول.[1]

المعالجة الإشكالية والتساؤلات التي أثرناها في الفقرات السابقة من هذا البحث اقترحنا خطة من ثلاثة فصول. حاولنا في الفصل الأول تفكيك منطقة المتوسط باستخدام المنهج النسقي اوران يونغ، وذلك بغرض التعرف على فواعلها، بناها والعمليات المحددة للتفاعلات داخل هذا النسق الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة عليه، ثم بيان رهانات الفواعل الأساسية الأخرى.

في الفصل الثاني من الدراسة حاولنا عرض مفهوم (السلم الأمريكي) من خلال تحليل إبعاده المادية (العسكرية والاقتصادية) والقيمية (الثقافية والإعلامية) ثم حاولنا إسقاط هذه المفاهيم على الفضاء المتوسطي الذي تسعى الولايات المتحدة من خلال حليفتها إسرائيل فرض سلام يؤمن لها الوصول إلى منابع النفط وضمان الانقسامات والاختلافات في الوطن العربي، لتحقيق ذلك توظف أمريكا كل قدراتها في المجال الدبلوماسي المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف (وكذلك قدراتها التعبوية المؤتمرات)، في نهاية الفصل حاولنا مناقشة فكرة

[1]–Oran Young, op cit.

(السلم الأمريكي) وذلك من حيث إرادة الولايات الأمريكية في أقامته من حيث تكاليفه ومن حيث قبول الآخرين لهذه الفكرة.

في الفصل الثالث والأخير تعرضنا للاستراتيجيات التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية من اجل الحفاظ على الوضع القائم ومواجهة العناصر الاضطرابية المهددة للنسق المهيمن الذي تسعى لفرضه، فمن خلال منظمة حلف شمال الأطلسي تحاول الولايات المتحدة احتواء أوروبا وربط أمنها بالمنظمة ومن خلال مجموعة من التحالفات تحاول إقصاء وتهميش كل من يناهض سياستها.[1]

[1]–Oran Young, op cit.

الفصل الأول منطقة المتوسط المكونات والرهانات

تعتبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تلتقي دول وشعوب ثلاث قارات وثلاث أكبر ديانات في العالم - منطقة بالغة الأهمية والحساسية وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مكونات هذه المنطقة ورهانات فواعلها.

I- المكونات:

تتشكل منطقة المتوسط من مكونات متنوعة ومتعددة بعضها طبيعي والآخر أساسي كالفواعل والبني والعمليات.

1 - المكونات الطبيعية:

تتشكل منطقة المتوسط، من الجزء الجنوبي من القارة الأوروبية: أسبانيا فرنسا، موناكو إيطاليا، سلوفينيا كرواتيا البوسنة والهرسك جمهورية يوغسلافيا، ألبانيا واليونان و من الجزء الغربي من القارة الآسيوية سوريا، لبنان، تركيا الأراضي الفلسطينية والكيان الاسرائيلي، ومن الواجهة الشمالية للقارة الإفريقية: المغرب الجزائر تونس ليبيا ومصر[1] يتوسط هذه الأجزاء القارية حوض البحر الأبيض المتوسط و هو بحر داخلي تبلغ مساحته ثلاثة ملايين كلم، ويمتد على طول ثلاثة آلاف وثمانمائة كلم، بعرض حده الأقصى سبعمائة كلم، ويقدر عمق حوض المتوسط خمسة آلاف ومائة و عشرون مترا.[2]

يتميز البحر الأبيض المتوسط بكثرة المضائق والجزر، مضيق جبل طارق المنفذ الوحيد على المحيط الأطلسي (وهو خاضع لأحكام اتفاقية (منتيغوباي 1982) لقانون البحار على عكس المضائق المتوسطية الأخرى التي تنظمها أحكام اتفاقيات إقليمية

---

[1]–Dictionnaire, Larousse. Paris: Larousse, 1977, p 52.

[2]–البحار والمحيطات، سلسلة المعرفة جنيف منشورات ترانكسيم (د ت ن)، ص 22

عديدة، وأهم هذه المضائق الإستراتيجية مضيق الدردنيل البوسفور، قناة السويس، مضيق جبل طارق مضيق باب المندب ومضيق هرمز. أما الجزر فأهمها جزيرة الكورس، سردينيا صقلية وجزيرة قبرص وتطرح الجزر والأرخبيلات، شأنها شأن المضائق، إشكالية أمام قانون البحار، وذلك بخصوص تحديد مياهها الإقليمية وكذلك بالنسبة للنشاط العسكري في أعالي البحار) المراقبة المناورات وإجراء التجارب إذ أن أحكام الاتفاقية الدولية تسمح بمثل هذا النشاط لكن واقع البحر المتوسط لا يتسع، خاصة إذا علمنا أن مياهه تعج بالأساطيل الحربية، الأسطول الأمريكي، الأسطول الروسي البريطاني، إضافة إلى القوى البحرية الإقليمية الأخرى، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وكذلك تركيا ومصر. [1]

ينقسم البحر الأبيض المتوسط الي حوضين حوض غربي، تطل عليه من الضفة الجنوبية دول المغرب العربي والتي تزخر بثروات استراتيجية وحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي عامة و اقتصاد الدول الغربية خاصة، وتتمثل هذه الثروات أساسا في النفط و الغاز اللذين تتمتع بهما كل من الجزائر وليبيا، حيث يقدر احتياطي الجزائر في النفط بحوالي 900 مليون طن، وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة عشرة على المستوى العالمي بمعدل 1,8 %، كما أن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة من حيث كمية الاحتياطي من الغاز الطبيعى أي 10% من الاحتياطي العالمي، ويعتبر أنبوب الغاز المغرب العربي أوروبا ثاني مشروع بين ضفتي البحر المتوسط بعد أنبوب الجزائر - إيطاليا وينتظر أن تزود ليبيا أوروبا بالغاز الطبيعي بعد تسوية بعض المشاكل السياسية العالقة المرتبطة بمسالة لو كربي، وتعتبر ليبيا أحد أهم

[1]–historique, culturelle et géopolitique >>. Rédigée a l'occasion d'une visite officielle du Président de la République Française au Caire destinée aux étudiants de 3éme année de commerce République Française, Ministère des Affaires Etrangeres, <<la Méditerranée: Présentation international, Université du Caire Printemps, 1996

المصدرين لهذا المنتوج إذ يقدر احتياطها بحوالي 550 مليار متر مكعب[1] وتمثل الجهة الشرقية من المتوسط، معبرا رئيسيا لناقلات النفط الآتية من الخليج العربي متجهة نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عبر قناة السويس، وهي بذلك تكتسي طابعا استراتيجيا و حساسا بالنسبة للمصالح الغربية.[2]

يشكل الاتحاد الأوروبي الجزء الشمالي الغربي من حوض المتوسط، وهو عبارة عن نظام إقليمي قيد التوحيد، وكتلة اقتصادية ومالية ذات نفوذ واسع في العالم فهو يضم 300 مليون نسمة، ويمثل 19% من الناتج الوطني الإجمالي العالمي و18% من التبادلات الدولية، وهو يمتلك القسط الأكبر من الاحتياطي العالمي من الذهب والعملات.[3] ويحتوي كذلك على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم والتي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

أما الجهة الشمالية الشرقية، فهي إحدى ابرز نقاط التماس الحضاري، أو هي خط الانكسار على حد تعبير صموئيل هانتنغتون فمنطقة البلقان البالغة الحساسية و الأهمية من حيث كونها أكثر المناطق الأوروبية تأثرا بالتواجد الإسلامي - خمسة قرون من الحضور العثماني هذا الحضور الذي خلف حقدا دفينا عند المجموعات المسيحية الصربية والكرواتية، والذي تجلى أثناء أزمة البلقان من خلال الهمجية التي عومل بها مسلمو البوسنة والهرسك والشعب الألباني[5]، ومن حيث

---

[1]–Justin, FLEURY, <<l'importance du gaz Algérien pour la France>> confluence méditerranée, -Nº22, été 1997, p 49.

[2]– خير الدين العايب، الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة >> (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 1995، ص 24.

[3]– العزي، المرجع السابق، ص 249.

[4]– العايب المرجع السابق، ص 20.

[5]–La Méditerranée, Op.Cit, pp 15/16.

كونها مفصلا أساسيا استراتيجيا لمنطقة أو راسيا التي ينظر إليها الاستراتيجيون الأمريكيون على أنها قلب العالم من تحكم فيه سيطر على العالم كله.[1]

2- المكونات الأساسية

2 – 1- الفواعل:

يمكن التمييزبين مجموعة من الفواعل داخل النسق المتوسطي:

أ- الدول التي تتفاوت فيما بينها اقتصاديا، وتختلف من حيث شكل أنظمتها السياسية وتتنوع من حيث انتماءاتها الحضارية الدينية و العرقية. حيث نجد

في الشمال الغربي من المتوسط دولا اغلبها متطورة، ذات ديناميكية صناعية وفلاحية وتكنولوجية عالية، وتتمتع بأنظمة ديمقراطية شفافة ورشيدة تسعى إلى تحقيق الحرية والرفاهة لمجتمعاتها، وهي تنتمي إلى الحضارة المسيحية اليهودية مع تواجد إسلامي في بعضها. [2]

أما في الجنوب والشرق من المتوسط، ورغم التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها دول المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإننا نجد دولا فقيرة ومتخلفة تعاني من مديونية كبيرة ومن سوء تسيير المواردها الطبيعية والبشرية وهي في غالبها أنظمة تسلطية لم ترق إلى تطلعات شعوبها في بناء كيانات متميزة حضاريا وتستثنى إسرائيل من هذا التصنيف لكونها قوة عسكرية معتبرة وهي تتمتع بنظام ديمقراطي شفاف في ظل اعتزاز بالثقافة اليهودية.

---

[1]– العايب، المرجع السابق، ص 20.

[2]–Daniel Collard, <<La Conférence De Barcelone et le Partenariat Euro-Méditerranéen >>.. Revue défense nationale, Nº 02 Février 1996, p 110.

ب : المنظمات:

ب - 1 المنظمات الاندماجية:

الاتحاد الأوروبي: أسس الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ما ستر يخت في مارس 1993 كحلقة من عملية بناء اندماجي تطوري ابتداء من عهد روما 1957 وتهدف الاتفاقية إلى:

1 - تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي، من خلال تبني عملة واحدة تحت أشراف البنك المركزي الأوروبي.

2 - تأسيس الاتحاد السياسي والذي بموجبه تتنازل الدول الأعضاء عن مفهوم الجماعة الأوروبية لصالح الاتحاد الأوروبي، وتسعى الاتفاقية إلى توطيد العلاقات بين الدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية والأمنية الموحدة وكذلك السياسة الدفاعية الموحدة، وتوطيد العلاقات في مجالي الأمن الداخلي و العدل من جهة أخرى.[1]

وقد استطاع الاتحاد أن يتحول إلى تكتل يستحوذ على ثلث التجارة العالمية، وامتلاك مصادر مالية هائلة، فمن بين عشرة دول تجارية كبرى نجد سبعة منها أوروبية و تسعى دول الاتحاد لتوسيع نطاقها تكيفا مع المتطلبات الجديدة ، وفتح المجال أمام الدول المجاورة للانضمام إلى الاتحاد لتجعل منه قوة ديمغرافية و اقتصادية عظمى (25) دولة في حدود (2004)، وهو ما يقر فكرة خلق سوق قارية موحدة تشمل جميع دول العالم القديم بما فيها جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا[2]. ولتدعيم قوته يتطلع الاتحاد إلى خارج حدود القارة من خلال مناطق التبادل الحر مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط. كما أن الاتحاد يسعى إلى تبني

---

[1]– حسين عمر التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر القاهرة: دار الكتاب العربي، 1998، ص 151.

[2]–Jaques Adda, la Mondialisation de l'Economie: Genèse. Alger: Casbah éditions, 1998. P72. -1

سياسة خارجية موحدة، وبناء حصانة دفاعية مستقلة عن القوى الكبرى، وذلك من خلال إعادة تنشيط اتحاد أوروبا الغربية (مشروع بروكسل افريل 2003). [1]

اتحاد المغرب العربي تم الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي، في 17فيفري 1989 بمدينة مراكش وجاء في الإعلان إن الاتحاد يهدف إلى تعزيز أواصر الأخوة وإحراز التقدم والرفاهة والدفاع عن حقوق المجتمعات المكونة للاتحاد والعمل على الحفاظ على السلم القائم على العدالة والمساواة، وتطبيق سياسات مشتركة في جميع المجالات وضمان حرية انتقال الأشخاص والممتلكات والخدمات ورؤوس الأموال، وتعزيز التعاون واعتماد الحوار، كما تقرر نصيا أن الاعتداء على أية دولة عضو هو اعتداء على باقي أعضاء الاتحاد.[2]

هذا ما جاء في الإعلان التأسيسي للاتحاد، لكن وقائع الأحداث أبرزت أن الاتحاد لا يعد أن يكون مؤسسة شكلية وما بنود الاتفاقات الإشعارات تكذبها الخلافات بين الأعضاء التي تصل إلى حد التلويح بالحرب، وإدراج الاتحاد المغاربي ضمن الفواعل المكونة للنسق المتوسطي يأتي من باب كونه يشكل جزءا محل تنافس شديد بين الأوروبيين والأمريكان.

ب 2- المنظمات السياسية

- منظمة الأمم المتحدة: هيئة دولية أسست عام 1945، تهدف أساسا إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحماية الحقوق الأساسية للإنسان، وتظم هيئات أساسية هي: الجمعية العامة، حيث كل دولة عضو مقعدا. وصوتا، مجلس الأمن وهو المسؤول عن السلم في العالم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة

---

[1]– مالك عوني، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، آفاق التكامل الأوروبي الجديدة >> ، السياسة الدولية، عدد 142

[2]–Mohamed Djadi, l'Algérie et l'Unité Maghrébine, Alger: édition, Dar el-djoumouaa 1989, p137.

العـدل الدوليـة.[1] مـع انتهـاء الحـرب البـاردة، بـدأت الأمـم المتحـدة تـدرك دورهـا ومسـؤولياتها في إقامـة نظـام عـالمي مكـرس لمبادئهـا الموجهـة والمعلنـة في ميثاقهـا، وتحقيـق التقـدم في المراحـل الجديـدة باعتبارهـا هيئـة عالميـة، فمـن خـلال سلسـلة المؤتمرات العالمية التي عقدت في النصف الأول من التسعينات حاولت الأمم المتحدة التأكيد أنها تحتفظ بدور هام، حاضرا ومستقبلا، يتمثل في تسييرو تحديد الأولويات الإنمائيـة الدوليـة وتعزيـز التنسـيق و التعـاون فيمـا بـين العناصـر الفاعلـة في مجـال التنمية.[2]

نجحت الأمم المتحدة خلال النصف الأول من عقد التسعينات في نطاق أنشطتها العامـة، في بلـورة مفـاهيم عالميـة جديـدة تشـكل بالنسـبة للشـعوب كافـة زخمـا فكريـا جديدا في مسايرة العولمة ومقتضياتها وتحرير التجارة ومضاعفاتها من خلال:

- تفعيـل مفـاهيم التنميـة البشـرية المسـتدامة (مفهـوم التنميـة التي يكـون محورها الإنسان، والتي تكفل تحقيق الإنصاف والاستدامة).
- تأكيـد أهميـة ودور المجتمـع المـدني (وجـود مجتمـع مـدني فعـال ونشـط أمـر ضروري من أجل قيام تنمية اجتماعية دائمة وناجحة).
- تحقيـق التمكين السياسي للمـواطنين على جميـع المسـتويات المجتمعيـة من خـلال تفعيـل التعدديـة للمسـاعدة على خلـق الظـروف الملائمـة لتحقيـق التنمية الشاملة.
- تعزيـز أهميـة إحيـاء التعـاون الإنمـائي الجـاد باعتبـاره أحـد الركائز لتحقيـق السلام.

---

[1]– غضبان مبروك المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 534.

[2]– منظمة العمل العربي العولمة وآثارها الاجتماعية القاهرة: منظمة العمل العربية، 1998، ص 65.

- توثيق الارتباط بين أبعاد التنمية الخمس (السلام، الاقتصاد، البيئة، المجتمع المدني والديمقراطية). [1]

من أبرز أدوات الأمم المتحدة وآلياتها في تهيئة الدول الأعضاء، وبوجه خاص الدول النامية للتعامل مع العولمة وتحرير التجارة، وإحداث التوازن وتقديم المساعدات التقنية، هي الوكالات المتخصصة، كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) وهو أحد أهم المؤسسات الأممية وأكثرها حيوية وتعبيرا عن ضمير الدول النامية، ويهدف المؤتمر الي تعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل التنمية من خلال الحوار والعمل المشترك بين الحكومات والمجتمع المدني. [2]

- **جامعة الدول العربية:** بمبادرة مصرية، تأسست الجامعة العربية سنة 1945، بغرض تعزيز الوحدة العربية، وتتعرض المنظمة منذ سنوات إلى انتقادات شديدة بلغت درجة التشكيك في جدواها، وذلك لم يأت من فراغ ولكنه تفرع من فكرة محورية جرى ترويجها بأساليب متباينة مع هبوب رياح التطبيع مع إسرائيل، مفادها أن القومية العربية التي عجزت عن تحقيق أي مشروع اندماجي في الضفة الجنوبية من المتوسط أصبحت من القيم السالبة والمستهلكة، ولابد من تجاوزها.

إن الأزمة التي تواجهها الجامعة العربية في الظروف الراهنة لم تعد أزمة كفاءة أداء وإنما أزمة وجود.[3] فجهازها الإداري قد ترهل وميزانيتها في عجز دائم وهي تفتقر إلى الأطر المؤسسية الضرورية لنجاح مهامها، فإلى اليوم والقرار داخل المنظمة يتخذ

---

[1]– منظمة العمل العربي، المرجع السابق، ص 66.

[2]– نفسه، ص 68.

[3]–– محمد وفاء حجازي << الجامعة العربية ومستقبل العمل العربي المشترك، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني ، 1998.

بإجماع، وقراراتها لا تعد أن تكون تكرارا لما يتم على مستوى قومي، أو يقرر ما يتم في أجهزة عربية أخرى.[1]

-**منظمة المؤتمر الإسلامي**: إنبثقت هذه المنظمة عن مؤتمر الدول الإسلامية في الرباط عام 1969 استجابة لنداء تحرير القدس بعد حرق الأقصى المبارك، وتظم حاليا 57 دولة و تجمع إسلامي، وهي تشمل جميع الدول العربية، ومن ثمة معظم دول الضفة الجنوبية من المتوسط، وتهدف المنظمة إلى تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية و التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، ورغم الجهود المبذولة لتجسيد التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في مواجهة اشتداد المنافسة وتحديات العولمة والتكتلات الدولية وكذلك التحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، فإن النتائج المحققة ميدانيا تبقى بعيدة كل البعد لأن تكون المنظمة فاعلا أساسيا في المحيط الدولي فهي تعاني من أزمة عدم وضوح في المهام والأولويات إضافة للولاءات الخارجية المعرقلة لكل عمل جدي.[2]

- **منظمة الوحدة الإفريقية:** التحولات الجذرية والعميقة في العلاقات الدولية، أنانية الدول الإفريقية، الهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى العجز المالي الكبير الذي تعرفه المنظمة، كل هذه العوامل والأسباب جعلت من الهيئة الإفريقية شبه متروكة، وهي التي علقت عليها آمال توحيد الدول الإفريقية عند نشأتها منذ أكثر من ثلاثين سنة.[3]

---

[1]– نفسه، ص 81.

[2]– محمد محمود الإمام جائر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية ، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، 1998، ص 56.

[3]–Salah Mouhoubi, Afrique: l'ère Des Turbulences. Alger: Casbah édition, 1999 p 69-74.

ب - 3 المنظمات الاقتصادية و المالية :

- **صندوق النقد الدولي:** أنشأ الصندوق بمقتضى اتفاقية بروتن وودز، للإشراف على الجانب النقدي للمدفوعات الدولية، وتضم عضوية الصندوق دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث، وتساهم الولايات المتحدة الأمريكية بالقسط الأكبر في الصندوق الشيء الذي يؤهلها أن تكون نافذة في قرار هذه الهيئة الدولية. [1]

وبعد الأزمة المالية لسنة 1971 والمترتبة عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وما رافقه من ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم وهروب رؤوس الأموال الأمريكية إلى أوروبا ظهرت تغييرات جذري ألغت بعض أصو اتفاقية بروتن وودز وجعلت من الصندوق أداة لإدارة أزمة المديونية العالمية (برؤية خاصة تعكس مصالح الدائنين)

ويمكن تلخيص دوره الجديد فيما يلي:

- الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض المالية وجذبها وإقراضها.
- الإشراف والرقابة على تنفيذ سياساته وبرامجه في البلدان النامية والاشتراكية سابقا أو الدول الحديثة التصنيع.
- تنامي دوره التنظيمي في ادارة أزمة المديونية العالمية فقد أصبحت النسبة العظمى من القروض الموجهة إلى البلاد النامية أو الديون المعاد جدولتها لا تتم إلا بموافقته المسبقة وضماناته المشروطة بتعهد البلدان المثقلة بالديون بتطبيق برامج التكييف الهيكلي كمدخل لدمج تلك الاقتصاديات في النظام الرأسمالي العالمي. [2]

---

[1]– عبد الخالق جودت ، الاقتصاد الدولي القاهرة: دار النهضة المصرية، 1979، ص 73.

[2]– صالح صالحى، اصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره >> دراسات اقتصادية، العدد الأول 1999، ص 93.

منظمة التجارة العالمية انشات في جانفي 1995، جاءت للوجود منظمة التجارة العالمية، وهي تمثل كإطار مؤسساتي مشترك لتسيير العلاقات التجارية الدولية في ظل تعقيدات العولمة الهيكلية، وتقوم المنظمة بالمهام التالية:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتسهيل تنفيذ إدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي.
- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف.
- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقية الغات (GATT).
- متابعة السياسات التجارية الدولية ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.
- تقوم المنظمة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في وضع السياسات الاقتصادية الدولية.[1]

ولكي تكون دولة ما عضوا في المنظمة، لابد لها من أن تتقدم بطلب رسمي مرفوق بالوثائق التالية:

- دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية وسياستها في مجال التجارة الخارجية
- وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدرين.
- الأنظمة الجمركية وأنظمة الاستيراد المعمول بها.

---

[1]– عدنان شوكت شومان، اتفاقية الغات الدولية الرابحون دوما والخاسرون دوما دمشق: دار المستقبل 1996، ص 30

- جداول التعريفة الجمركية للسلع والخدمات.[1]

كما يطلب عادة من الدول طالبة الانضمام إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والإنمائية لتنفق مع أحكام الاتفاقية، كذلك إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية والنقدية واعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية والرقابة في عملية الإنتاج، وكذلك دعم وتشجيع القطاع الخاص.[2]

ونحن نتحدث عن أحكام اتفاقيات المنظمة، لابد من الإشارة إلى مسائل تخص المنطقة العربية ومن ثمة دول الضفة الجنوبية للمتوسط، والمتعلقة بمكانة النفط في التجارة العالمية، ومسالة المقاطعة العربية الإسرائيل.

إن مادة النفط ورغم الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها، فهي المحرك الأساسي للصناعات الغربية، فإنها لم تلق الاهتمام الكافي في المفاوضات المتعاقبة في إطار اتفاقية أوروجواي، وذلك نظرا للغياب الشبه التام لمصالح الدول النفطية الرئيسية في جولات المفاوضات، علاوة على عدم وجود تعريفة جمركية كبيرة تفرض عليها في العديد من دول العالم.

أما فيما يخص مسألة المقاطعة العربية، فقد طالب نائب الرئيس الأمريكي آنذاك (1994) آل غور في مؤتمر مراكش (المغرب) بإلغاء المقاطعة العربية الإسرائيل كما أوضح رئيس الوفد الإسرائيلي في المؤتمر، أن إسرائيل ترغب في أن تجد تسهيلات كاملة وحقيقية في معظم الأسواق، وأن المقاطعة الاقتصادية أدت إلى معاملة غير لائقة، وهي تتعارض مع مفهوم تحرير التجارة العالمية.

إن خيار عدم الانضمام إلى المنظمة يكاد يكون شبه مستحيل، لأن الممتنع سيجد نفسه غير قادر على تأمين تبادلاته التجارية، فالمنظمة ومؤسساتها أصبحت تضم

---

[1]– أسامة مجذوب ، الغات ومصر والبلدان العربية من هنانا إلى مراكش . الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997، ص ص 77–80.

[2]– نفسه، ص 85.

أكثر من 124 دولة وتسيطر على ما يزيد على 95% من التجارة العالمية، كما أن عدم الانضمام لن يحول دون تأثر الممتنع بأحكام الاتفاقية وخاصة أن هذه الأحكام شملت الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (التكنولوجيا) وتجارة الخدمات السياحة، الاتصالات المصارف ....) وكل هذه الجوانب حيوية وضرورية لعملية التنمية والاستثمار.[1]

- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** أسست في 31 افريل 1961 بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الغربية وكذلك تجنيد وتسيير الإعانات المخصصة للدول النامية عن طريق لجنة التعاون من اجل التنمية (CAD) والتي تهدف بدورها إلى:

- تنظيم سياسات تقديم الإعانات للدول النامية.

تنسيق مواقف الدول الأعضاء بشأن القضايا المطروحة في إطار المؤسسات الدولية (منظمة التجارة العالمية صندوق النقد الدولي البنك العالمي، مجلس الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية (CNUCED).[2]

ج- الشركات متعددة الجنسيات: هي مشاريع تملك أو تسيطر على مرافق إنتاجية أو خدمات خارج البلد الذي يوجد فيه مقرها الرئيسي، ويتم تصنيع منتجاتها في بلدان مختلفة في وقت واحد، وتتميز هذه الشركات بضخامة رؤوس أموالها وتنوع أنشطتها و انتشارها الجغرافي اللامحدود، وبعد أن كان ينظر لهذه الشركات على أنها الوجه الجديد للاستعمار، فإنها أصبحت اليوم محط آمال بعض البلدان النامية، وهي تسيطر على 1/3 الأصول الإنتاجية العالمية، وتتحكم في أكثر من 2/3 المنتجات في التجارة العالمية، وتساهم في النصيب الأكبر من الابتكارات التكنولوجية في العالم،

---

[1]– التقرير العربي الموحد، صندوق النقد الدولي، 1995، ص ص 135–136.

[2]–فرديو أو الحاج ، محاضرات في مقياس المنظمات الدولية (مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 97/99) .

وتحكم الدول الصناعية الكبرى سيطرتها على هذه الشركات عبر تملك أموالها وتوجيه استثماراتها، ويمثل الثالوث المكون من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان موطنا ل 87% من أكبر مائة شركة متعددة الجنسيات. [1]

ويمكن ذكر بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في المحيط المتوسطى على سبيل المثال في مجال البترول والغاز نجد أنا داكور (Anadarko) ، برلنغتون و كلها ،(Arco آركو)Exxon Mobil(موبيل)، Burlington Ressource(روسورس أمريكية ونجد توتال فينا الف (TotalFinaElf) ، و ج د ف GDF الفرنسيتين، أني ا (EN) الإيطالية ، انديسا وكبسة (Endes et Cepsa الاسبانيتين[2] وغيرهم من الشركات العملاقة المهتمة بمجال المحروقات بالإضافة إلى ما تقدم هناك شركات أخرى تنشط في قطاعات متنوعة كقطاع البنوك والمال مانهاتن بنك City) (Manhattan Bank) - (Bank، وآخرين ميكروسوفت (Microsoft) كوكاكولا، بيبسي كولا، وغيرهم من الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة و المؤثرة.

د- المنظمات الأمنية والقوى العسكرية في المنطقة: تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) في أفريل 1949 بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، وتتكون من 19 دولة عضو هي بلجيكا، كندا، الدانمارك، الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا، ايطاليا، لكسمبورغ، الترويج، هولندا، البرتغال المملكة المتحدة، اليونان، تركيا، ألمانيا، إسبانيا، جمهورية التشيك، بولونيا والمجر.

وتهدف المنظمة إلى الحفاظ على أمن الدول الغربية حيث تلتزم الدول الأعضاء على مد يد المساعدة لبعضها البعض في مواجهة قوى خارجية، وهذا الالتزام محدد بمايلي:

---

[1]–Adda, Op. Cit, P86.

[2]–Hamid Zyad, <<la Révolution Energétique>>, Afrique Asie, N°128, Mars 2001, P 65-69.

- الالتزام يخص فقط حالات الاعتداء داخل منطقة جغرافية محددة (الشمال الأطلسي والمنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط).

- تقييم الاعتداء، يكون خاص بكل دولة على حدة ولا ينتج عن موقف عسكرية.

- يتم تحديد المساعدة من طرف كل دولة، ولا تحتوي المساعدة على وسائل

- ينص ميثاق المنظمة على ضرورة التشاور بين الأعضاء.

بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت أصوات تطالب بإدراج تعديلات في النظام القائم والمهام المخولة للمنظمة، وقد أدركت الولايات المتحدة ضرورة وضع أسس جديدة لمفهوم الأطلسية لقطع الطريق أمام تطلعات الأوروبيين في الاستقلال عن الهيمنة الأمريكية في مسائل الأمن والدفاع[1] وقدرت القوات الأمريكية المتواجدة على الأراضي الأوروبية ب 300 ألف في بداية التسعينات لتصبح 150000 جندي في سنة 1995. [2]

هـ- القوى العسكرية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط : يعج البحر الأبيض المتوسط بالأساطيل الحربية، فالأسطول السادس الأمريكي الذي هو بمثابة قاعدة في الحوض، والأسطول الروسي والبريطاني، والقواه البحرية الفرنسية والإيطالية وكذلك البحرية التركية والمصرية. [3]

و- التنظيمات غير الرسمية: بعد التعرض إلى الدول والمنظمات ندرج في الفقرات التالية المنضمات والتنظيمات غير الرسمية كمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات حماية البيئة والتنظيمات السرية كالحركات الإسلامية والحركات الصهيونية والتنظيمات الإرهابية وجماعات المافيا وغيرهم وسنركز على تحالفين اثنين لهم الأثر البالغ في ادارة القوة في المنطقة وهما:

---

[1]–Hamid Zyad, op cit, pp 65-69.

[2]–Ibid.

[3]–La Méditerrané, opcit. P14/15.

1- التحالف الصهيوني - المسيحي المتطرف: دون فهم حقيقة العلاقة بين الصهيونية العالمية وإسرائيل من جهة والنظام العالمي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ستبقى كثير من الأسئلة الهامة والمشروعة دون إجابة، وستجد الحركات الشعبية نفسها عاجزة عن فهم حقيقة ما تناضل من أجله أو ضده.[1]

مكونات أربع تعطي لإسرائيل طابعها الخاص، فالغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا تعامل إسرائيل على أساس أنها القاعدة الأمامية التي تحرص المصالح الغربية المشروعة وغير المشروعة في مواجهة أعداء قدامى تقليديين "العرب"، وتوفر لهذه القاعدة الإمدادات العسكرية والاقتصادية و التعاطف والحشد المعنوي و التغطية الإعلامية المتواصلة الواسعة والمتميزة، وتلعب العوامل الخارجية الدور الأساسي في تمكين إسرائيل من تطوير قواها الإنتاجية وتكوين آلة حرب قوية، وهي البلد الصغير الحجم والسكان والموارد، وتدخلها في مصاف القوى العسكرية العالمية، و من كفالة مستوى معيشة مرتفع جدا وقدرة على الاستجابة لموجات المهاجرين المتتالية. هذه المكونات هي[2]:

- التوجس التاريخي للغرب من أي مشروع للتوحيد، أو حتى لمجرد النهضة العربية الإسلامية.

المصالح الغربية وخاصة مصالح الاحتكارات النفطية في المنطقة العربية.

- الأيديولوجية الصهيونية التي تكونت في نهاية القرن التاسع عشر والنافذة في مراكز القرار العالمي.

---

[1]– فوزي منصور، بنية التحالف الصهيوني الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي"، في الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني القاهرة: اللجنة المصرية المقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، الطبعة الأولى 1998، ص 33

[2]–فوزي منصور، المرجع السابق، ص ص 34–36.

- المصالح والاحتكارات والقوى المالية الإعلامية القرارية لليهودية العالمية المستخدمة للأيديولوجية الصهيونية والمتداخلة مع الاحتكارات الغربية.

2- التحالف القومي - الإسلامي: يتشكل التحالف القومي الإسلامي، من التيار القومي الذي ظهر في المشرق العربي في أواخر القرن التاسع عشر ومن التيار الإسلامي الذي جاء كرد فعل لسقوط الخلافة الإسلامية، وقد استطاع التياران على مر السنين وتلاحق الأحداث و تأزم الأحوال شق طريقهما، وتبلورا في شكل حركات إسلامية، وقد ساد بينهما خلافات و اختلاف كبيرين في بداية الأمر، وشغل ذلك الوضع الخطير بال كثير من المهتمين اللذين كانوا يشعرون بأن ذلك لا ينفع أحدا سوى أعداء الأمة ، وتنادى الفريقان إلى القيام بعمل إيجابي ملموس لتحقيق تطلعاتهم المشتركة[1] ويمكن التمييز بين ثلاثة مراحل مر بها الفكر القومي العربي مرحلة القومية الثقافية، واتسمت بالليبرالية والانفتاح، والمرحلة الثانية و امتدت طيلة النصف الأول من القرن العشرين و هي مرحلة القومية السياسية، حيث برزت مطالب الاستقلال والتحرر، ثم المرحلة الثالثة من منتصف القرن العشرين إلى حدود سنة 1973، وخلالها أصبحت القومية العربية ذات شعبية واسعة و مسيطرة على الساحة السياسية والفكرية.[2]

سيطرت القومية العربية بشكلها الناصري على فضاءات واسعة من السياسة العربية، وخاض الناصريون العرب معارك طاحنة سواء مع إسرائيل أو القوى الإمبريالية الأخرى، وبالتوازي مع التيار الناصري، برزت القومية العربية البعثية التي سيطرت على الحكم في دمشق وبغداد منذ الخمسينات فصاعدا. [3]

---

[1]-- أحمد صدقي الديجاني، المؤتمر القومي الإسلامي الأول وثائق ومناقشات و قرارات المؤتمر بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995، ص 15.

[2]- مقابلة مع الدكتور يوسف الشورى قناة الجزيرة (قطر) 2002/07/17..

[3]- نفسه.

أما بخصوص الحركة الإسلامية، فهي كذلك جسم مركب من اتجاهات ثلاثة يجمعها فهمها الشمولي في نظرتها إلى الإسلام وموقفها الحركي في إقامة مجتمع إسلامي على أساس هذا التعدد الشامل عن طريق اقامة تنظيم يعمل على إنشاء دولة إسلامية، وهذا المفهوم ينطبق أكثر ما ينطبق على ثلاثة اتجاهات كبرى، الإخوان المسلمون الجماعة الإسلامية في باكستان وحركة الإمام الخميني في إيران، وما تبقى من اتجاهات إسلامية إما أنه تابع بشكل أو بأخر لأحد هذه الاتجاهات أو مبتدئ لم يتطور بعد، أو أنه يقتصر على جزئية من جزئيات الإسلام[1] يتميز تيار الجهاد الإسلامي، سواء عن الاتجاهات الثلاثة الكبرى المشار اليها أنفا أو باقي الاتجاهات المهتمة بجزئية من الإسلام، كونه يستعمل أدوات العنف المسلح في عملية التغيير، وتتمحور مفاهيمه حول مفاهيم مركزية "الجاهلية" وبالتالي الحكم بالكفر على مكونات المجتمع والسلطة معا، وهذا الكفر لا يمكن استئصاله إلا" بالجهاد"[2] وهو بذلك يعطي الفرصة السانحة لأعدائه بوصفه بشتى النعوت (الإرهاب، التطرف) ويستبيحون باسمه ضرب الإسلام والمسلمين.

ويهدف التحالف القومي الإسلامي إلى التجديد الحضاري للأمة وفقا للنموذج المتميز بالعروبة والإسلام من خلال تأسيس إطار للعمل مشترك ودائم التغيير الواقع الظالم والبائس الذي يفرض على الأمة، رفض التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، رفض التطبيع مع العدو الصهيوني، ورفض التواجد الأجنبي وأشكال الهيمنة.[3]

---

[1]– راشد الغنوشي، مقالات . قسنطينة الجزائر: دار الهداية ، ط2، 1990 ، ص 91.

[2]– محمد ضريف الإسلام السياسي في الوطن العربي المغرب المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، (دت من) ، ص 05.

[3]– البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي الإسلام بيروت أكتوبر 1994 ، ص 14

2 – 2- البني:

تفتقد منطقة المتوسط إلى تنظيم جدير بهذا الاسم يسير العلاقات فيما بين دول الحوض، وذلك برغم التاريخ الطويل المشترك وبرغم التقارب الأكيد بينها. وقد عرفت فترة التسعينات محاولات عديدة لهيكلة المنطقة أو أجزاء منها، بدأت بفكرة الشرق أوسطية والتي كان من وراءها التحالف الأمريكي الإسرائيلي ثم مشروع الشراكة الأورومتوسطية والذي يعرف تقدما ملحوظا، ثم المحاولة الأمريكية لإقامة شراكة أمريكية مغاربية مع بلدان المغرب العربي من خلال مشروع (ايزنستات)، وسنحاول استعراض ما جاءت به هذه المشاريع

أ - الشرق أوسطية : المشروع الشرق أوسطي، صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي بهدف بناء الشرق الأوسط الجديد الذي تلعب فيه إسرائيل دورا رئيسيا قياديا وتكون بمثابة الوسيط والوكيل المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب والمنطقة العربية، جاء في نص الوثيقة الصادرة عن وكالة التنمية الأمريكية في 01 فبراير 1979 تحت عنوان التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط.

إن التعاون الإقليمي بين الدول العربية قام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أساس من القومية العربية مع عزل إسرائيل، لكن هذا النظام لم يحقق أهدافه بما فيها الأهداف الاقتصادية، ومن هنا يرى المخطط ضرورة أن يحل محل النظام العربي نظاما جديدا للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط.

تتطلب إقامة هذا النظام إنهاء العرب لحالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف بها رسميا وإدخالها في النظام الإقليمي للمنطقة.

يعتمد المشروع مدخل الموارد المشتركة في الأجل القصير لغرس التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط.[1]

---

[1]– محمد وفاء حجازي، المرجع السابق، ص 76.

وتؤكد الوثيقة على بناء التعاون الإقليمي على ركيزتي الجغرافية والاقتصاد، عوضا عن ركيزة القومية السياسية. ويعتبر شمعون بيريس، من أكبر المنظرين والمتحمسين لهذا النظام الجديد، فيرى إن السلام بين إسرائيل وجيرانها سيخلق البيئة الملائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية وان الهدف من النظام الشرق أوسطي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية، وأن الإطار الإقليمي للمشروع سيقوم على أساس أربعة مبادئ موجهة للبناء الإقليمي وهي: الاستقرار السياسي البناء الاقتصادي المشترك الأمن الإقليمي ومبادئ الحكم الديمقراطي.[1]

ب الشراكة الأورومتوسطية: شهدت التسعينات تطورا في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المحيطة به، سواء في أوروبا الشرقية بعد تغير أنظمتها، أو في جنوب و شرق المتوسط و جاء هذا التغيير الأخير في إطار الإقليمية الجديدة التي بدأت الدول الرأسمالية تطبيقها (اتفاقيات لومي، منهية بذلك الحقبة التي كانت تمنح فيها معاملة تفضيلية للدول النامية، ومطالبة أن تكون التفضيلات متبادلة على أساس التعامل بالمثل بين الشركاء، وبناءا على السياسة المتوسطية الجديدة جرى إنهاء الاتفاقيات التفضيلية التي عقدت في السنوات 1978/1976، مع كل من الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر والمغرب وعوضت باتفاقيات جديدة على أساس الشراكة، [2] وتتضمن ثلاثة محاور كبرى هي:

ج- المحور السياسي والأمني: " ... يهدف الى خلق محال مشترك من السلام والاستقرار، من خلال، إقامة إطار للحوار السياسي والأمني يقوم على أساس المساواة في سياسة الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن الجوار والحسم في

---

[1]–محمود عبد الفضيل، الشرق أوسطية التصورات – المخابر – أشكال المواجهة – الكويت صندوق النقد العربي 1995، ص 132.

[2]–Agnès Chevallier, Gerard Kebabdjian, l'Euro-Méditerranée entre Mondialisation et Régionalisation. Paris: La Documentation Française, 1997 p9.

الخلافات بالطرق والوسائل السلمية، تجنب استعمال القوة تنمية دولة القانون، ترقية الديمقراطية في الجهاز السياسي لهذه الدول، واحترام حقوق الإنسان وحريات المواطنين الأساسية، مكافحة العنصرية وكره الأجانب..." [1] "... احترام سيادة الدول، وكل الحقوق المتعلقة بالإستقلاليتها وتنفيذ واجباتها وفقا للقانون الدولي بحسن نية، توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب، مكافحة انتشار الأجرام المنظم، العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف المصادقة على الاتفاقية وذلك عن طريق الانضمام الى المعاهدات الدولية والإقليمية لعدم انتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل ... [2]"... إقامة علاقات حسن الجوار، ودعم العمليات الرامية إلى إحلال الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون الإقليمي والمحلي، ودراسة إمكانية وضع عقد أو حلف أور ومتوسطي لهذا الغرض ..." [3]

هـ- المحورالاقتصادي: "... يهدف إلى بناء منطقة ازدهار متقاسمة من خلال إتباع سياسات كفيلة بضمان نمو اجتماعي واقتصادي سريع و دائم العمل على تحسين الضروف المعيشية للسكان، رفع مستوى الاستخدام، تخفيف فوارق النمو في المنطقة بين الدول الأوروبية المشاركة ودول جنوب المتوسط وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[4] ولتحقيق هذه الأهداف وافق المشاركون على: إنشاء منطقة تبادل حر، مع احترام الواجبات الناجمة عن التعاقد مع منطقة التجارة العالمية، تنفيذ التعاون والتداول بين الاقتصاديين من أجل تنقل المستثمرين ومن ثم انتقال التكنولوجيا، وتدعيم التعاقد الإقليمي في المجالات المختلفة، البيئة، الماء، الزراعة والطاقة..."[5].

---

[1]– البيان الختامي لندوة برشلونة برشلونة 28 نوفمبر 1995، ص ص 6-7.

[2]– نفسه، ص 7.

[3]– نفسه، ص7.

[4]–البيان الختامي لندوة برشلونة برشلونة 28 نوفمبر 1995، ص 07.

[5]– نفسه، 08.

- **المحـورالاجتمـاعي والثقـافي والإنسـاني:** .... يهـدف الى تنميـة المـوارد البشـرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية التأكيد على أن حضـارات وثقافـات ضـفتي حـوض المتوسـط يعملـون على تفضـيل التفـاهم بـين الأديـان، بـل اعتبر المشـاركون أن الحـوار والتفـاهم شـرط أساسـي لتقـارب شـعوب المنطقة، والعمل معا على تكريس دلك في المناهج التعليمية والصحية، ومن خلال تكثيف الاتصالات بين الشباب..." [1].

ج مشروع إيزنستات 1997 : مبادرة إيزنستات الأمريكية للشراكة الاقتصادية و التجارية مع المغرب العربي هي نظرة طويلة المدى ذات ديناميكية واسعة وهي مبنية على مبدأ التطور، عرضتها الإدارة الأمريكية على بلدان المغرب العربي الثلاثة (المغرب الجزائر، تـونس) بغـرض تشـجيع التطـور الاقتصـادي السـريع و الاسـتقرار السياسـي وتـدعيم التجـارة والاسـتثمارات ، وتعتبـر الإدارة الأمريكيـة أن المبـادرة مـن القطـاع الخـاص هي القاعـدة الأساسـية لتحقيـق هـذه الأهـداف وللوصـول الى ذلـك تسـعى الولايات المتحدة الى دعم الحوار الاقتصادي مع شركائها. [2]

العناصـر الأساسـية للمشـروع بعـث علاقـات بـين الشـركات الأمريكيـة والقطـاع الخـاص في المغـرب العربي في مجـالي التجـارة والاسـتثمار، تتكفـل الولايـات المتحـدة بـالتعريف بالمنطقـة المغـرب العربـي مـن أجـل جلـب الاسـتثمار وتـدعيم النمـو الاقتصادي، تأمين المساعدة التقنية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1]– نفسه، ص 08.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الخارجية (مديرية الولايات المتحدة الأمريكية)، تقرير حول لقاء كاتب الدولة الأمريكية للخزينة، وليام ايزنستات ووزراء الجزائر، المغرب، تونس في واشنطن 1999.05.01.

[3]– نفسه.

2-3- العمليات:

ونقصد بالعمليات درجة التفاعل بين العناصر المكونة للنسق المتوسطي، فقد يكون هذا التفاعل إيجابيا ومن ثمة نتكلم عن التعاون، وقد يكون سلبيا ونكون أمام حالات من النزاع والصراع، وقد تتنافس فواعل أساسية داخل النسق في مستوى معين وتتعاون على مستوى آخر وهكذا.

أ- الصراع العربي الإسرائيلي و خصوصية الدورالأمريكي: مثل الهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية من جهة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم من جهة أخرى، عوامل حاسمة في بلورة الموقف العربي من النزاع مع إسرائيل، فاختفاء الاتحاد السوفيتي، الحليف التاريخي للعرب في نزاعهم واجتياح العراق للكويت، وما أحدثه من الشرخ في صفوف الجامعة العربية، إلى تدمير الاستراتيجية العربية التقليدية وألغى أي فرصة لاستمرار المواجهة مع إسرائيل بالطرق العسكرية، وزاد في تهميش وإضعاف الموقف العربي وإرادة الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء الحرب الشرق أوسطية وتشجيع الأطراف للوصول إلى تسوية سلمية إقليمية و هكذا التقى الهدف الإستراتيجي الأمريكي في وضع حد للصراع ، والأمنية الإسرائيلية في التطبيع وانفتاح السوق العربية الواسعة لها.[1]

هذه المعطيات الدولية والإقليمية، وفرت الأجواء المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالضغط في اتجاه إقامة تسوية، وذلك من خلال عقد مؤتمرات بين الأطراف المتنازعة، حيث دشن مؤتمر مدريد (31 أكتوبر 1991) مسلسل الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية، ليليه اتفاق غزة وأريحا (13 مارس1993) ثم اتفاق طابا لتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني (28 سبتمبر 1995) ثم اتفاق شرم الشيخ

[1]– برهان غليون، نقد السياسة العملية العرب ومعركة السلام الدار البيضاء المركز الثقافي العربي 1999، ص ص 30–34.

(04 سبتمبر 1996) فاتفاق واي ريفر (13 أكتوبر 1998)[1]، وبعده اتفاق كامب دايفيد (24 جويلية 2000) للتباحث حول الوضع النهائي، فتقرير ميتشل وتنت وبالتوازي مع المفاوضات الثنائية، ومن أجل تجسيد فكرة السوق الشرق أوسطية تم عقد مؤتمرات ضمت محمل الدول العربية، مؤتمر الدار البيضاء، مؤتمر عمان، مؤتمر القاهرة ومؤتمر الدوحة.[2]

ب التعاون الأوروبي - المغاربي:

1 - الاتفاقيات الثنائية للتعاون الأوروبي المغاربي

تعود علاقات التعاون بين دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية إلى نهاية الخمسينات (1957)، وفي أفريل 1976 تمت المصادقة على ثلاثة اتفاقيات تعاون بين الطرفين لمدة غير محددة وذلك بشكل ثنائي المجموعة الأوروبية من جهة والدول المتوسطية كل على حدة من جهة أخرى، وقد بلغ إجمالي الغلاف المالي للفترة الممتدة بين 1976-1991. والذي استفادت منه دول المغرب العربي الثلاثة (المغرب الجزائر، تونس) ب 1.615 مليون أورو، وزعت كما في الجدول رقم (01).

---

[1]– عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 35.

[2]– غازي، المرجع السابق، ص ص 129–132.

الجدول رقم (1): الاتفاقيات المالية الثلاث الأولى بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي 91/76 (بالمليون أورو)

	الجزائر	المغرب	تونس	المغرب العربي
الإنفاق المالي الأول 81/76	114	130	95	339
الانفاق المالي الثاني: 86/81	151	199	139	489
الانفاق المالي الثالث: 91/86	239	324	224	787
المجموع	504	653	458	1.615

المصدر: اللجنة الأوروبية المديرية العامة للعلاقات الخارجية، مديرية الشرق الأوسط والشرق الأدنى والمتوسط الجنوبي 2001.

2- السياسة المتوسطية المتجددة: 1991/1996(PMR): شهدت سنة 1991 ميلاد جيل رابع من الاتفاقيات المالية (1991/1996)، كان أساس السياسة المتوسطية الجديدة التي كانت تهدف الى:

1 - إعطاء أولوية للإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية للدول المستفيدة

2 - التعاون الإقليمي والبيئي .

3- الشراكة الأورومتوسطية (برنامج ميدا - MEDA)[1] :

يأتي برنامج ميدا (MEDA)، في إطار تشجيع الاتحاد الأوروبي للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط من أجل إقامة منطقة تبادل حر في حدود سنة 2010، والتسيير المساعدات المالية التي تبلغ قيمتها 3.435 مليار أورو وتغطي الفترة ما بين 99/96.

[1]– برنامج ميدا (MEDA) هو الآلية الأساسية للتعاون المالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

لجدول رقم (2): مبدأ 1996/1999 (بالمليون أورو)

	الجزائر	المغرب	تونس	المغرب العربي
إجمالي ميدا 1999/1996	164	660	428.4	1.252.4

المصدر: اللجنة الأوروبية، المديرية العامة للعلاقات الخارجية مديرية الشرق الأقصى الشرق الأردن، الجنوب المتوسطي، ص 23.

هذا البرنامج يحدد أسس المساعدات المالية التي يمنحها الاتحاد الدول المتوسط، تحديد الأعمال التي تمول وطرق تمويلها وشروط الواجب استكمالها للحصول على التمويل ويمكن التمييز بين محورين أساسين في إعداد هذا البرنامج: برنامج يدعم التحول الاقتصادي، يهدف إلى تأهيل القطاع الخاص وإلى متابعة الإصلاحات.

تمويل أعمال خاصة في المحالات التي تسمح للمستفيدين من ضمان توازن اجتماعي إقتصادي.[1]

II- الرهانات في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

الأهمية الاقتصادية والحساسية الثقافية والأبعاد الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط فرضت على العناصر المكونة لهذا الفضاء بلورة رهانات متنوعة ومتعددة، أمنية وسياسية أحيانا اقتصادية واستراتيجية أحيانا أخرى تتناقض في فترات وتتقاطع في فترات أخرى مما يبرز تعقيد وصعوبة إدارة القوة في هذا الجزء المركزي من العالم.

[1]-اللجنة الأوروبية، المرجع السابق، من 24.

1- الرهان الأمريكي - الإسرائيلي :

1-1 الرهان الأمني:

أ- الحركات الإسلامية: يقول (بريز نسكي Brzezinski) في مقال نشر له في مجلة شؤون الأوسط ما يلي: "... إن خطر الإسلام المتطرف الذي له صفات مشتركة مع الإرهاب يبدو جسيما، على أساس انه أمر رئيسي، يغذيه بصفة خاصة الدعم النشط من إيران، ولكن يغذيه بصفة عامة فشل الحكومات العلمانية في تحقيق الحد الأدنى لآمال سكانها ... [1]

... والتطرف الإسلامي مشكلة تشمل المنطقة كلها، لدرجة إن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة ينبغي أن تعالجها، ورغم أن التطرف الإسلامي ليس له إدارة مركزية إلا أن آثاره المعدية ليست سرابا، والانطلاق الإسلامي في الجزائر يشكل خطرا على نظامي الحكم في تونس والمغرب وله أصداء في فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والأكثر أهمية من ناحية المصالح الأمريكية في المنطقة، أن له وقع الصاعقة في مصر والتغير المتسم بالتطرف في الجزائر سوف يؤدي إلى تغير الوضع الإستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ..."[2]

ب - انتشار الأسلحة والنزعة العسكرية: مشكلتان تشملان المنطقة بأسرها في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، إذا استمر تدفق شحنات الأسلحة التقليدية من روسيا والصين وكوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و بريطانيا وغيرهم على هذه المنطقة الغير مستقرة، وبعض هذه الشحنات المقدمة إلى الدول المعتدلة" التي لا تواجه السياسة الأمريكية يساهم في استقرار المنطقة، لكن المشكلة الخطيرة من المنظور الأمريكي هي شحنات الصواريخ البعيدة المدى و الطائرات ذات

---

[1]– زبيغنيو بريزسكي (وأخرون) ، السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الواحد والعشرون، مجلة شؤون الأوسط العدد 78 ، بيروت، ص 71.

[2]–زبيغنيو بريزسكي (وأخرون)، المرجع السابق، ص 78.

المدى البعيد وتكنولوجيا الحرب النووية والكيماوية والبيولوجية التي تنتقل إلى نظم الحكم" المتطرفة "، وهذه الأخطار زادها تفاقما انهيار الهيكل السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي و ما ترتب عليه من خطر نقل شحنات محظورة من المواد و التكنولوجيا.[1]

ج - **أمن إسرائيل:** أحد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هي ضمان التفوق الإستراتيجي لدولة "إسرائيل"، وذلك من خلال منع وجود كيان عربي متكامل بمفهوم الأمن الجماعي أو وجود إسلامي بالمفهوم الذي تراه الحركات الإسلامية. ويتم تحقيق امن اسرائيل من خلال: فرض شرعية الوجود الإسرائيلي على المنطقة؛ ضمان الحصول على المجال الجغرافي الحيوي الموقع الجغرافي بما فيه الثروات الإقتصادية والمواقع الإستراتيجية في المنطقة العربية)؛ ضمان التفوق العسكري والتكنولوجي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وجعل إسرائيل هي القوة الرئيسية الفاعلة في المنطقة من الناحية السياسية، الاقتصادية العسكرية والاجتماعية العمل على جذب الجزء الأكبر من يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل عن طريق التأثير بالعقيدة الدينية؛ استمرار التحالف مع الدول العظمى.

1- الرهان الاقتصادي:

أ- **إنهاء مقاطعة العرب لإسرائيل:** مثلت قضية المقاطعة العربية لإسرائيل جانبا هاما من التفاعلات بين العرب من جهة و بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وإذا كان هذا السلاح (المقاطعة) قد لعب دورا هاما في مراحل سابقة مع إسرائيل فإن الحكومات العربية تقف عاجزة اليوم أمام تبني موقف موحد من هذه المسألة بسبب الضغوط الأمريكية و بسبب اتفاقيات"منظمة التجارة العالمية " التي تلزم الدول الأعضاء بما فيها الدول العربية بحرية التجارة كما

[1]– نفسه، ص 62.

أضافت أمريكا لتبريراتها ، شدة الضرر الذي لحق بشركاتها الضخمة من جراء تطبيق مبدأ المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة[1]، وقد جاء مؤتمر الدار البيضاء (1994) إلى تهيئة الدول العربية نفسيا للتطبيع مع إسرائيل والاعتراف بها.

ب- تأمين الوصول إلى موارد الطاقة: يحوى الشرق الأوسط على أكثر من 50% من احتياطي النفط و الغاز المعروف في العالم، ومن المؤكد أن الغرب سيزداد اعتمادا على مصادر الطاقة في هذه المنطقة، وأمن الطاقة مسألة حيوية، مثل ضمان أن تظل مصادر النفط و الغاز في متناول اليد بحرية من دون قيود على توريدها أو تذبذبات ضخمة في الأسعار ناتجة عن اضطرابات في المنطقة أو ابتزاز سياسي والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكثر اعتمادا على واردات نفط الخليج على الرغم من أن النسبة المؤية للاعتماد لا تزال ضعيفة إذا ما قورنت بتلك التي تربط أوروبا واليابان.[2]

وبصرف النظر عن مصدر واردات الولايات المتحدة فإن صادرات النفط سلعة عالمية فلا يمكن السماح لقوة معادية للولايات المتحدة أيا كانت بالسيطرة عليها، ولا بالتلاعب بأسعارها أو استعمالها أداة للابتزاز الاقتصادي أو استخدامها سلاحا رئيسا سياسيا أو اقتصاديا بما يلحق الضرر بالغرب، وأن التصدي "سيكون صارما. [3]

ج- استقرار الضفة الجنوبية للمتوسط: تعتبر مصر عنصرا أساسيا للاستقرار بفضل دورها القيادي التاريخي في العالم العربي، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة العمل بشكل وثيق معها ودعم مكانتها القيادية، وكذلك هو الحال بالنسبة للأردن الذي يؤدي دورا أساسيا في التوازن الأمني في المنطقة بعد أن طبع علاقاته مع إسرائيل، كما أن دور المغرب العربي، ذو أهمية غير مباشرة لمصالح

---

[1]– نيرمين السعداني ، الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط، التقرير الاستراتيجي العربي 1994 القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 1995، ص 195.

[2]– برزنسكي، تحديات القيادة القرن الواحد والعشرون، المرجع السابق، ص 81.

[3]–برزنسكي ، تحديات القيادة القرن الواحد والعشرون، المرجع السابق، ص 82.

الولايات المتحدة بسبب تأثيره على حلفاءها في أوروبا وفي وضع مصر وعملية السلام، وهي حريصة على مراقبة أعمال ليبيا" الإرهابية" وتطور الظاهرة الإسلامية في الجزائر [1]

2- الرهان الأوربي:

لقد أصبح لزاما على أوروبا أن تجد صيغة جديدة تنظم من خلالها ما هو اقتصادي وسياسي في محيطها والمحافظة على أسواق تبدو واعدة وذلك من جراء المنافسة الأمريكية والآسيوية، وتصاعد ديناميكيات الإندماج الإقليمي، وتنامي التدفقات العبر قومية وكذلك آثار العولمة.

2-1- الرهان الاقتصادي:

العلاقات الأوروبية المتميزة مع دول جنوب وشرق المتوسط تدفعها للحفاظ على هذا التوجه هيكلة المحيط الجواري وتسعى كذلك إلى تطوير وتعزيز منافذ الصرف منتوجاتها، ومن ثمة فهي حريصة على خلق نمو اقتصادي في محيطها ليعمل على رفع الطلب الشيء الذي يخدمها في النهاية.[2]

عرض أوروبا الشراكة على دول الجنوب والشرق من المتوسط وإن شكل فرصة اقتصادية لهذه الدول، فإنه في الحقيقة يترجم هاجسا أوروبيا من أجل خلق فضاء للتبادل الحر تصرف فيها فائض منتوجاتها، ويكون تحت سيطرتها ومراقبتها، خصوصا إذا علمنا أن السياسات المتبعة من طرف أوروبا في سنوات السبعينات والثمانينات والتي تمحورت أساسا حول الإعانات المالية والتعاملات التجارية التفضيلية والتي أظهرت محدوديتها، ومن ثم ضرورة إيجاد آليات جديدة تدعم

---

[1]– نفسه، ص 81.

[2]–Omar Baghzouz, le partenariat Euro-Mediterranee: Enjeux et Perspectives Pour les Pays du-3 Maghreb), Abdelaziz Djerrad in Une Décennie De Relations Internationales, 1990/2000, (ouvrage collectif) Alger: publication du C.D.R.A, 2001, P141.

النهوض الاقتصادي لدول الجنوب و شرق المتوسط بسبب التشابك بين مختلف عوامل التهديدات التي تمس أمن الاتحاد الأوروبي.[1]

2-2- الرهان الجيو سياسي :

إن تخوف بلدان أوروبا الجنوبية من البقاء وحدهم في مواجهة الأخطار الآتية من دول الضفة الجنوبية من المتوسط دفع بهم إلى الحرص على توسيع اهتمامات الاتحاد في هذا الاتجاه، كما أن انضمام بعض الدول كالنمسا، فنلندا والسويد، أخل بالتوازن الموجود بين أوروبا الشمالية وأوروبا الجنوبية وتحويل مركز الثقل لصالح الأولى، كذلك توجه الاتحاد نحو أوروبا الشرقية والوسطى آثار مخاوف دول جنوب المتوسط من التهميش، ومن ثم حرصت دول جنوب أوروبا على ضرورة إحداث التوازن بالتوجه نحو جنوب المتوسط.

كما يعمل الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة اقتصادية وتجارية على فرض وجوده السياسي المستقل على الساحة الدولية، فلقد أظهرت مشكلة البلقان ضعف الاتحاد في حل الأزمة وانضوائه وراء القوة الأمريكية والتعويض هذا العجز، يبحث الاتحاد من خلال سياسة متوسطية عن سلطة جيوسياسية في محيطه الجواري يدافع ويقاوم من خلالها الهيمنة الأمريكية المتسلطة على المنطقة، كما أن اهتمام أوروبا بالجهة الشرقية من المتوسط ناتجة عن رغبتها في لعب دور مع الولايات المتحدة الأمريكية في حل أزمة الشرق الأوسط، إن تعزيز العلاقات الأورومتوسطية هو في الحقيقة تعزيز المكانة الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي.[2]

2-3 - الرهان الأمني :

ان البعد الأمني في السياسة الأورومتوسطة ينبع من التخوفات التالية ، النمو الديمغرافي في دول الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط، وكذا تدفقات المهاجرين

---

[1]–Omar Baghzouz, op cit.

[2]–Omar Baghzouz, op cit, 2001, P141.

الغير الشرعيين تنامي المد الإسلامي وظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، تنامي هذه الأخطار المهددة للاستقرار الإقليمي ساهم في بلورة السياسة الأمنية الأوروبية التي تسعى إلى احتواء الحركة البشرية المتطلعة إلى الهجرة من خلال إقامة تنمية اقتصادية في منطقة جنوب و شرق المتوسط لتثبيت السكان هناك، وقد تستهدف منطقة المغرب العربي لخصوصيتها الديمغرافية الاقتصادية ، وكذا الجوار الجغرافي.[1]

3- الرهان القومي الإسلامي

على الصعيد المادي، لا يمثل التيار القومي الإسلامي متغيرا أساسيا باستطاعته رد استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى الاتحاد الأوروبي لكنه يملك من الإرادة والتصميم على مقاومة الهيمنة الأمريكية ما يشكل اكبر عنصر اضطراب في المنطقة، وفي المؤتمر القومي الإسلامي الأول (1994) أعلنت القوى المشكلة للتحالف عن الرفض المطلق للتسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي الصهيوني وإغلاق ملف القضية الفلسطينية على نحو يهدر حقوق شعب فلسطين ويهدد الأمة العربية، متابعة النضال لتحقيق هدف تحرير فلسطين والجولان وجنوب لبنان، من خلال دعم الانتفاضة المجاهدة في فلسطين والمقاومة في لبنان كما يرفض التحالف القومي الإسلامي مسألة التطبيع مع العدو الصهيوني تحت أي صورة و في أي مجال وإدانة الخطوات التي تمت لاختراق المقاطعة "لإسرائيل"، ومتابعة الكفاح والنضال والجهاد لتحقيق هدف الوحدة العربية و الدعوة إلى المصالحة العربية الشاملة و السعي إلى تفعيل وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك ودعي إلى بلورة استراتيجيات تتقاطع وبعض الدول التي تدخل في إطار الدائرة الحضارية الكبرى ومن ذلك :

---

[1]–Ibid, P141.

- **تركيا:** ينبغي التمييز بين ما تمارسه شريحة واسعة من النخبة الحاكمة في تركيا، وبين موقف القوى الشعبية التركية المتعددة، وأن التعاون العسكري والسياسي القائم بين تركيا والكيان الصهيوني لا يعبر إلا عن مصالح قوى دولية ذات تأثير واسع في القرار السياسي التركي، إنه لابد من العمل على إرجاع وإعادة الأمور الى وضعها الطبيعي حيث المصالح العربية التركية المشتركة.[1]

ايران: لابد من التحرر من إرث الصراع و الخلاف مع إيران التي تقف مع العرب في صراعهم الحضاري مع الكيان الصهيوني و لابد من تعزيز العلاقات مع إيران والانفتاح مع مؤسسات المجتمع المدني و التواصل معها على المستويات الشعبية الأكاديمية الاجتماعية و الاقتصادية من أجل إرساء قاعدة تحالف متينة من الحوار المثمر والعمل المشترك طريقا إلى التحالف الإستراتيجي في إطار الدائرة الحضارية الواحدة وضد التحالف الإستراتيجي الأمريكي الصهيوني، المتربص بالعرب و إيران معا.[2]

بمقابلة عناصر ومحددات القوة لكل فاعل من فواعل الفضاء المتوسطي يظهر جليا سيطرة الولايات المتحدة على هذه المنطقة أي أن سياق الهيمنة هو السائد، ومن ثم فان قواعد اللعبة السياسية تفرضها واشنطن وهي الوحيدة التي يمكنها التأثير بشكل مباشر في ترتيبات المنطقة وان كل الفواعل الأخرى تخضع لإرادتها مما يجعلها حريصة على إقامة "سلم" كسلم روما تضمن من خلاله استمرار وأمن مصالحها؛ وسنحاول في الفقرات الموالية التعرض بشيء من التفصيل لأبعاد هذا السلم، وتحاول تطبيق هالتصور في منطقة الشرق الأوسط بوصفها مجالا تتقاطع فيه رهانات كل الأطراف المتوسطية.

---

[1]– البيان الختامي، الصادر عن المؤتمر القومي الإسلامي، بيروت لبنان: أكتوبر 1997.

[2]–البيان الختامي، الصادر عن المؤتمر القومي الإسلامي، بيروت لبنان: أكتوبر 1997.

الفصل الثاني السلم الأمريكي: النظام الشرق أوسطي نموذجا

أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الثانية الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية، وقد نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية منها والجهوية، بما فيها القوى التي تشكل مراكز وسيطة للرأسمالية العالمية[1] وتقزيم دور المجموعات الجهوية والأمم المتحدة و اختفاء لأصوات كثيرة طالما ناضلت من اجل نصرة حقوق الشعوب ومن اجل العدالة والتنمية في العالم.[2]

إن نظام الهيمنة، الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على العالم بعد الحرب الباردة، يجد له مثالا في نماذج و ممارسات تاريخية قامت بها إمبراطوريات ودول كان أبرزها النموذج الروماني؛ حين بسطت روما نفوذها على أجزاء من القارة الأوروبية وأحكمت سيطرتها على شواطئ المتوسط طيلة قرنين و نصف قرن من الزمان، من خلال تنظيم سياسي مركزي واقتصاد موحد ومكتف ذاتيا، ومن خلال شبكة إستراتيجية من الطرق البرية والبحرية تتصل كلها بروما وتتيح لقواتها العسكرية الحركة والانتشار بما يؤمن الاستقرار في كل أرجاء الإمبراطورية. هذه القوة جعلت من الانتماء إلى روما مفخرة وعنوانا للتفوق الثقافي أمدتها بالهيبة والإكبار حتى دانت لها شعوب ودول تلك الحقبة من التاريخ ومكنتها من إقامة سلم يحفظ مصالحها وأمنها، وهو ما يعرف بالسلم الروماني (PAX ROMANA).[3]

النموذج الثاني الذي تستمد الولايات المتحدة الأمريكية منه لفرض هيمنتها على العالم هو الممارسة البريطانية حين أحكمت سيطرتها على البحار قرونا من الزمان

---

[1]– جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة >> في العرب وتحديات النظام العالمي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 136.

[2]– نفسه.

[3]–Brzezinskil, Op. Cit, pp.35-37.

(1688/1914)، مثلث بريطانيا في هذه الفترة القوة العسكرية التجارية والمالية المركز في العالم ولعبت دور الموازن الكبير - للحفاظ على وضعها المتفوق - من خلال دبلوماسية مرنة وواقعية للحيلولة دون هيمنة ألمانيا أو روسيا ثم فرنسا على أوروبا ، ومن خلال حملات غزو واستعمار واسعة عبر العالم[1] جعلت منها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وأكسبتها من الهيبة والعظمة ما حولها إلى مركز إشعاع ثقافي، يمارس جذبا على شعوب ودول تلك الفترة التاريخية ومهد لها الطريق لإقامة سلم يحفظ الأمن والاستقرار البريطانيا وهو ما عرف بالسلم البريطاني PAX BRITANICA.

تميزت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة " سلمها " كونها نظاما واسعا ومعقدا يرتكز على حلقات كونية تتوسطها أمريكا، وتمارس السلطة داخل هذا النظام عبر حوارات ومفاوضات دائمة وبحث مستمر عن الإجماع و لو كان شكليا. [2]

ويرتكز نظام الهيمنة الأمريكية على فرضية أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى وأن قوتها بكل أبعادها المادية والقيمية هي الضامن الوحيد لفرض سيطرتها على العالم أو فرض تأييده. [3]

I- أبعاد السلم الأمريكي :

بعدين اساسين ترتكز عليهما الاستراتيجية الأمريكية لإقامة ما يسمى بالسلم الأمريكي، بعد مادي وآخر قيمي.

---

[1]–Robert W Cox, <<Social forces, States and World Orders: Beyond International Relations -1 Theory >>, in, Perspectives on World Politics, by Richard Littel and Michael Smith, London: British library, 1991, p 454.

[2]–Charles- Philippe David, La Guerre et la Paix: Approches Contemporaines de La Sécurité et de La Stratégie. Paris: Presse de Science Politique, 2000, pp 78-79.

[3]–البصام، المرجع السابق، ص 48.

1 - الأبعاد المادية للسلم الأمريكي :

تتمثل الأبعاد المادية في القوة العسكرية والاقتصادية وقوة التنظيم والتعبئة بالإضافة إلى الموارد المالية والتكنولوجية والقدرة التحويلية.

1-1- البعد العسكري:

ويقصد به المستويين المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية للدول وكذلك مدركات الدول حول مقاصد ونوايا بعضها نحو الآخر. ومن ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها التي تتوفر على جهاز عسكري - لا يضاهى من الناحية التكنولوجية و هو الوحيد في العالم الذي يمكنه التدخل الفعلي و الفعال على مستوى كوني. ورغم امتلاك روسيا والصين الترسانة نووية قادرة على تهديد المصالح الحيوية الأمريكية وذلك في الوضع الحالي وفي المدى القريب، إلا أن إمكانياتهم في مجالات الدعم والتحالفات تحول دون تطلعهم لأدوار سياسية يلعبونها من خلال قوتهم العسكرية، وذلك للفارق الشاسع بينهم وبين الولايات المتحدة في مجالات التكنولوجيا و الاختراع. [1]

لا شك إن الاضطلاع بدور الزعامة العالمية يعود بانعكاسات مهمة على المؤسسة العسكرية الأمريكية، لان تحديد شكل المستقبل وترسيخ النفوذ الأمريكي، ومنع ظهور المنافسين، كل ذلك سيتطلب من القوات المسلحة للولايات المتحدة أن تتمتع بقدرات واسعة، تتجلى على النحو التالي:

أولا: الاحتفاظ بإمكانيات الردع النووي ضد هجوم محتمل روسي أو صيني.

ثانيا: القدرة على خوض النزاعات الإقليمية الكبيرة وتحقيق النصر فيها.

ثالثا: القدرة على الردع والتصدي للحيلولة دون استخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ في النزاعات الإقليمية، حيث لا يستبعد أن تقوم القوات المعادية لها باستخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ في هذه النزاعات المستقبلية.

---

[1]–Krauthammer, Op. Cit. p 25.

رابعا: تحسين القدرة على خوض الصراعات الإقليمية المحدودة والحروب الصغيرة (الحروب الوقائية وعمليات الإغاثة الإنسانية، وعمليات فرض وحفظ السلام والقيام بضربات "تأديبية" واستعادة الأمن والنظام، وإجلاء الرعايا الأمريكيين، وإقامة مناطق أمنية، ومراقبة وتنفيذ العقوبات المفروضة.

خامسا: الاحتفاظ بقاعدة للتعبئة، بحيث تتيح تجميع قدرة إضافية في الوقت المناسب إذا تدهورت الأوضاع في أي منطقة حيوية. وبدون هذه القدرة لن يكون بإمكان الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات المطلوبة في وقتها المناسب، حتى ولو توفر التحذير والإنذار المبكر.

سادسا: السيطرة على الفضاء، وتطوير تقنيات عسكرية جديدة، وإرساء مفاهيم جديدة تتواءم مع هذه التقنيات في مجالات مثل حرب المعلومات، وفي هذا الإطار يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء الأولوية للبحوث الخاصة بالتقنية الجديدة والمفاهيم الجديدة للتشغيل، والتغيرات في التنظيم، كل ذلك من أجل تحقيق السيطرة الأمريكية في الثورة العسكرية المقبلة. وقد أعطت حرب الخليج الثانية لمحة عما يحتمل أن يتحقق في المستقبل.[1]

ووفقا لهذه الاستراتيجية الجديدة " المراجعة من الأسفل إلى الأعلى (BUR)" BOTTOM-UP REVIEW (1993) فان دور القوات العسكرية يتمحور حول ضمان بيئة دولية ملائمة لسلامة وأمن المصالح الاقتصادية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوات المسلحة الأمريكية لا يمكنها المغامرة إلا إذا تعلق الأمر بالمصالح الحيوية، وفي حالات تهديد المصالح الهامة أو الإنسانية فان دخول القوات العسكرية تخضع لشروط التعليمة الرئاسية رقم (25)، وأن تكون

---

[1]– زلي خليل زاد الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية >> في، التقييم الاستراتيجي بيروت: مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، ص ص 44-45.

الأهداف محددة وواضحة وقابلة للتنفيذ، ويمكن للقوات تأمين انسحاب في حالة التورط وأن تكون مدعومة من طرف الرأي العام الأمريكي.[1]

1-2- البعد الاقتصادي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، وبالرغم من منازعة اليابان وألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، إلا انه ليس بحوزة أي منهما مقومات القوة الشاملة الأخرى، فهي أكبر سوق عالمي وتحكم السيطرة على التدفقات المالية والنفطية الكبرى، وعلى المعلوماتية والكمبيوتر دماغ الاقتصاد العالمي اليوم. ويمثل البعد الاقتصادي للقوة الأمريكية حق الوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق الضرورية لديمومة و صيانة مستويات مقبولة من الرفاه العام وقوة الدولة.[2]

وفقا للمنظور الأمريكي لفترة ما بعد الحرب الباردة، لا يمكن التفريق بين ما هو اقتصادي وما هو أمني وأنهما متكاملين في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية مع إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي في هذه المرحلة. والهدف من ذلك هو إقامة نظام تجاري عالمي على قدر كبير من الانفتاح، ومن ثم الإعلان عن انتهاء مبدأ الصد (Endiguement) لصالح مبدأ جديد هو التوسيع) (Elargissement). [3]

لتحقيق ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم برامج البحث والتطوير وإقامة شراكة قوية بين عالم الشغل وعالم الأعمال، وتتولى الدولة الفيدرالية الدفاع عن المصالح الخاصة لرجال الأعمال الأمريكيين، وتهيئة المناخ الدولي لتدفق الصادرات الأمريكية نحو الأسواق العالمية التي ينبغي أن تستمر في انفتاحها على غرار نماذج التعاون الاقتصادي: آسيا والهادي (APEC)، الاتفاقية العامة للتعريفة

---

[1]– نفسه، ص 46.

[2]– العزي، المرجع السابق، ص 156.

[3]–Pierre Biarnes, le XXI éme siècle ne sera pas Américain. Paris: ed du Rocher 1998, p 78.

الجمركية أو اتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA). وينبغي كذلك دعم التنسيق المالي في إطار مجموعة الثمانية - حيث تملي الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها – والحرص على أمن النفط الذي يمثل عصب الحياة للآلة الصناعية الأمريكية، وأن لا يسمح لأي كان التحكم فيه أو في أسعاره. [1]

2- الأبعاد القيمية للسلم الأمريكي البعد الثقافي والإعلامي

وهو الجانب الناعم للقوة الذي يخاطب العقول والذي يشكل قوة الكسب والإقناع التي تتناسب أهميتها (القوة الناعمة) مع القوة الأمرة، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تثبت بان قوتها غير الملموسة تحظى بمعاني الشرعية في عيون الآخرين وان الشعوب وأنظمة العالم كله سيتبعونها بمحض إرادتهم[2] ولا غرابة في ذلك ، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي تفتقر إلى خلفية حضارية صلبة، أن تهيمن ثقافيا من خلال السيطرة الشبه كاملة على وسائل الإعلام والاتصال (الكمبيوتر التلفزيون ، الهاتف) - وأنماط الثقافات الجماهيرية والعروض الشعبية.[3]

ويظهر التفوق الأمريكي في مجال الإعلام والاتصال من خلال التحكم في الفضاء ويعتبر هذا التحكم ضروري لبقاء الولايات المتحدة في مقام القيادة الأول، فكما شكل السلاح النووي مظلة احتمت به الكثير من الدول في فترة الحرب الباردة فان مضلة القدرة الإعلامية والاستعلامية في علم ما بعد الحرب الباردة شكل عاملا حاسما يمكن للولايات المتحدة أن تمارس من خلاله الضغط، وقد استعان البريطانيون بقوة الولايات المتحدة في هذا المجال في حربهم في (المالوين 1983)،

---

[1]–Alain JOXE, "Représentation des Alliances dans la Nouvelle Stratégie Américaine". Politique -Etrangère, Février 1997, p 329.

[2]– العزي، المرجع السابق، ص 156.

[3]–Brzezinski, Op. Cit, p 51.

واستعانت قوات الناتو كذلك بهذه القوة لضرب المواقع الصربية في أزمة البلقان، وكما تلعب المعلومة دورا حاسما في ظروف الحرب، فإنها في أوقات السلم، تضاعف من مردودية الأجهزة الدبلوماسية من خلال عمليات الجذب والإغراء ، فهي تعمل على إقناع الآخرين بقبول القواعد والمؤسسات والتوجهات التي تصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

إن تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في هذه التقنيات الجديدة يقود العالم إلى نمطية ثقافية (World Culture) تسحق من خلالها الثقافات المختلفة.

II- النظام الإقليمي الشرق أوسطي نموذجا للسلم الأمريكي:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرض رؤيتها للسلام في مناطق مختلفة من العالم وهي تخص منطقة الشرق الأوسط بالا اهتمام الفائق والمركز لما تكتسيه من أهمية وحساسية.

1- المخططات الأمريكية حول الشرق أوسطية:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين محاولات أمريكية عدة لإقامة نظام شرق أوسطي بغرض تذويب المشروع القومي العربي وقطع الطريق أمام الحركات الإسلامية وكل القوى المناهضة للهيمنة الأمريكية.

فبعد توقيع اتفاقية كامبد دفيد (1978)، وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مخططا للشرق الأوسط تحت عنوان التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ووردت فيه الأفكار التالية:

- سيكون الدور الأمريكي حاسما في مجال التعاون الإقليمي وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دور الوسيط.

- تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس شرق أوسطي وليس على أساس عربي.

---

[1]–Joseph Nye, <<Soft Power>>, in http / www. Stratisc.org/stratégie national.

- إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكي تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها في النظام الإقليمي الجديد.

- إعطاء أهمية لدور الأكاديميين ورجال الأعمال في بداية التعاون الإقليمي.

ويعالج المخطط الأمريكي آفاق التعاون بين إسرائيل ومصر وسوريا والأردن ولبنان والسعودية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويتطرق إلى الموارد المشتركة مثل نهر الأردن البحر الميت وخليج العقبة، والى مشكلة الصحاري والزراعة والتعاون العلمي والتكنولوجي ويطالب التقرير بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين إسرائيل وجيرانها، ويؤكد على الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة في المرحلة الأولى من البدء في تنفيذه. [1]

تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا للمنطقة العربية لخدمة المصالح الاقتصادية والهيمنة على النفط العربي والمحافظة على تفوق إسرائيل على جميع البلدان العربية، لذا اقترح البروفسور الأمريكي روبرت تيكر انه لمنع أمريكا من أن تترف حتى الموت من جراء نفط الشرق الأوسط عليها فرض السيطرة الأمريكية الفعلية على المنطقة. [2]

كما دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الكسندر هيج في سنة 1981، إلى ضرورة إنشاء حزام أمني في المنطقة يضم عددا من الدول، من باكستان إلى مصر ويستوعب إسرائيل والسعودية، وقد تحدث هيج عن مخططه في الشرق الأوسط أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحاجة إلى جمع تركيا وباكستان وإسرائيل وعدد من الدول العربية في حلف مشترك. [3]

---

[1]–United States Agency for International Development Middle East Regional Cooperation Program », 1979, in http/www, USAID.org/MERCP.

[2]– غازي حسين " التصورات والمخططات الصهوينية للشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربي " مجلة الفكر السياسي العدد الأول ، شتاء 1997 ، ص 119.

[3]– غازي حسين، المرجع السابق، ص 119.

وقام التصور الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط على تبني الأفكار الإسرائيلية حيث قال الرئيس الأمريكي عن السلام مايلي : "... هو ليس انتهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب وإبدالها بحالة عدم الاعتداء، إن هذا ليس كافيا ولن يدوم لكننا نسعى للسلام الحقيقي والمتمثل في: المعاهدات، الأمن، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، التبادل الثقافي وحتى السياحة".[1]

ووضع البروفسور برنارد لويس مخططا تحت عنوان "إعادة النظر في الشرق الأوسط" ينطلق فيه من التخلي الرسمي عن حلم القومية العربية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة، وقال فيه إن العالم العربي يسير بحالة تشبه أمريكا اللاتينية مجموعة من الدول تجمعها لغة مشتركة ودين مشترك وتاريخ مشترك من دون ان تكون موحدة ضمن سياسة مشتركة. [2]

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية الموقف الإسرائيلي من النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية، وهي تجبر العرب على الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف، والمشاركة في القمم الاقتصادية وإنهاء المقاطعة لإسرائيل، فالولايات المتحدة واليهودية العالمية يعملان على دمج المنطقة العربية في الترتيبات المخطط لها. إن تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمشاريع الإسرائيلية ودمجها في استراتيجيتها الكونية يرجع أساسا إلى طبيعة العلاقة وبنية التحالف بينهما، إذ كيف نفسر استحواذ أقلية يهودية على القرار الأمريكي وتوجيه السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.[3]

---

[1]–– من كلمة الرئيس بوش في افتتاح مؤتمر مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 08، 1991، ص 186.

[2]–غازي حسين، المرجع السابق، ص 120.

[3]– فوزي منصور، "بنية التحالف الصهيوني – الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي"، في الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني القاهرة: اللجنة المصرية المقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية 1998، ص ص 33–35.

مكونات أربعة تعطى الإسرائيل طابعها الخاص، ويجعل منها القاعدة الأمامية التي تحرص المصالح الغربية المشروعة وغير المشروعة في مواجهة أعداء قدامى هم العرب، هذه المكونات هي:

توجس الغرب التاريخي من العرب والمسلمين منذ طرحت محاولات محمد علي للتوحيد والنهضة العربية في أوائل القرن التاسع عشر ثارت مخاوف الغرب من إن يحل العرب محل الإمبراطورية العثمانية، ويتحولون إلى قوة جديدة يمكن بحكم وحدتها اللغوية والثقافية أن تستوعب كل الشاطئ الجنوبي والشرقي من المتوسط.[1]

- مصالح الغرب الاستغلالية في الوطن العربي: يمكن الإشارة إلى بعض هذه المصالح بدءا من استغلال الموقع الجغرافي قناة السويس، وتحويل مصر إلى مزرعة قطن المصالح الاستعمار، إلى عمليات النهب غير المسبوق التي قام بها راس المال الربوي وانتهاء بعمليات نزع الملكية، والاستيطان الاستعماري في الجزائر. وتجدر الإشارة إلى انه، مع تغير الزمن واحتياجات المراكز الغربية وبخاصة الاحتياجات الأمريكية، فان النفط العربي وكل العمليات المترتبة عليه بدءا من الاستكشاف إلى تدوير العوائد، أصبح الآن أبرز معالم ذلك الاستغلال وأكثرها ارتباطا بالوضع السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة، قائدة النظام العالمي اليوم.[2]

التحالف بين الصهيونية واليمين الأمريكي المتطرف: لم يكن من الصعب على المصالح الاحتكارية التي كثيرا ما تتخفى وراء بعض الاتجاهات الأصولية الدينية وتمولها، أن تعقد تحالفات سياسية مع الأصولية الصهيونية التي تعبر بدورها عن مصالح احتكارية ورأسمالية يهودية محددة، وان تكون التسمية الجديدة الحضارة الغرب التي ابتدعت لتدشين هذا التحالف، تسمية الحضارة اليهودية – المسيحية،

---

[1]– فوزي منصور، المرجع السابق، ص 37–38.

[2]–– السيد ولد أباه منير شفيق مستقبل إسرائيل. دمشق: دار الفكر بدمشق، 2001، ص ص 118 – 128.

وان تكون هي المظهر الإيديولوجي لهذا التحالف الذي تحرص الصهيونية على توجيهه ضد العالم العربي والإسلامي.[1]

- الصهيونية: المكون الإيديولوجي والقوة الاقتصادية.

تتداخل روافد عديدة لتشكيل الإيديولوجية الصهيونية، بعضها ينسب إلى الدين، مثل القول أن اليهود شعب الله المختار، والبعض الآخر لا أساس علمي له، مثل الادعاء بان جماعات متفرقة في قارات العالم الخمس، متنوعة الألسن والثقافات، مختلفة الأعراق والدماء، شديدة التباين في مستويات الحضارة واشد تباينا في المسار التاريخي، تكون شعبا واحدا أو قومية واحدة.

تعتبر اليهودية الكلاسيكية أو الارثودوكسية التي ظهرت بين يهود الشتات واستطاعت إن تسيطر على التجمعات اليهودية في بولندا، أكبر التجمعات وأكثرها فاعلية، والتي تكونت تحت تأثير مجموعة من الظروف المجتمعية والأعراف الثقافية والتفسيرات التلمودية يمكن ترسيخها فيما يلي:

كان اليهود تاريخيا دوما من الطبقات المميزة، وكانوا يعتمدون على الملوك وعلى النبلاء المتمتعين بسلطات ملكية، وهم في تعارض كامل مع المجتمع غير اليهودي الذي يحيط بهم. لقد كان وضعهم أكثر ملاءمة في ظل النظم القومية - التي احتفظت بطابع اجتماعي - بعدًا عن معظم طبقات المجتمع، إذ كان اليهود يقومون بدور الطبقة الوسطى ولكن بشكل دائم التبعية للسلطة. هذا الوضع عرضهم إلى ردود فعل قوية تصل إلى حد محاولات إبادتهم، وذلك عندما يثور الفلاحون والحركات الشعبية وتضعف قبضة الحكام. ويستغل اليهود هذه "الأحداث" من أجل كسب المزيد من التعاطف العالمي في إطار ما يسمى عمادة المساءلة[2].

---

[1]– منصور، المرجع السابق، ص 59.

[2]– عبد الوهاب المسيري، موسوعة تاريخ الصهيونية، القاهرة: دار الحسام، 1998، ص ص 24-27.

أما فيما يخص الفكرة الاقتصادية، فتحاول إسرائيل - من خلال التطلع إلى إقامة النظام الشرق أوسطي - بناء الدولة اليهودية الكبرى (أرض الميعاد) وهي من أجل ذلك توظف الأموال الطائلة لإقناع العرب (الأنظمة الرسمية) بالتنازل عن الأرض مقابل منافع تضفيها عليهم، كما توظف هذه الأموال لتهيئة البلد الطولي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[1].

2- الأبعاد المادية لنظام الشرق أوسطية:

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان التفوق الاستراتيجي لإسرائيل بوصفها الوكيل والقاعدة الأمامية المستقرة للدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة. وهي بالموازاة تسعى إلى إيجاد سوق شرق أوسطية واسعة ورغبة تصرف فيها منتجاتها.

2-1- البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي:

يمكن تلخيص العناصر الأساسية للبعد الاستراتيجي لنظام الشرق الأوسط المقترح فيما يلي:

- تجديد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والحيلولة دون تحقيقها.
- إقامة أمن إقليمي جديد بدلًا عن الأمن القومي العربي.
- اتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين، بما يمكن إسرائيل من التغلب في الدول العربية، ولا يتيح للدول العربية التغلب في الكيان الإسرائيلي.
- ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة بما نوعًا وعدديًا لتحقيق الردع بالنسبة للدول العربية.

[1]– ولد أباه شفيق، المرجع السابق، ص ص 65–70.

- الوجود العسكري الأمريكي الجوي، البحري، والبري المكثف، وفقًا لمعاهدات واتفاقيات عربية وأمريكية أو بقرارات من الأمم المتحددة (المناطق العازلة)، وبالمقابل تواجد عسكري عربي محدود.
- التخزين المسبق للأسلحة، والمعدات الأمريكية لتسهيل وصول القوات عند الضرورة (قطر، البحرين، السعودية).
- ربط إسرائيل بمعاهدات واتفاقيات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي وخاصة تركيا، ارتيريا وإثيوبيا.
- إجراء مناورات مشتركة بين قوات دول عربية وقوات إسرائيلية وأجنبية لتحقيق" التطبيع" بين الدول العربية وإسرائيل في المجال الأمن.
- منع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية خارج الدول النووية الحالية، مما يعني انفراد إسرائيل بامتلاكها.
- الحظر الكامل لباقي أسلحة الدمار الشامل.
- نزع السلاح من السلطة الفلسطينية إلا من أسلحة الدفاع الشخصي (النظام العام)
- -إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومناطق حضر الطيران لتسهيل التوسع الإسرائيلي[1].
- إن المشروع الشرق أوسطي في بعده الاستراتيجي يهدف إلى وضع امن دول
- المنطقة تحت رحمة أمريكا وتحت الهيمنة الإسرائيلية، ويحرم الدول العربية حتى من تنظيم الدفاع عن نفسها، كما يقف هذا المشروع حائلا دون التعاون العربي في مجال الدفاع[2].

---

[1] – طلعت أحمد مسلم " البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق الأوسطي"، في الشرق الأوسطية مخطط أمريكي صهيوني، القاهرة: اللجنة المصرية المقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، 1998، ص ص 63-64.

[2] – نفسه، ص 73

2-2- البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي

يعتبر البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام، إذ أن الاتفاقيات والمعاهدات السياسية (بما في ذلك التمثيل الديبلوماسي) والترتيبات الأمنية تخفيض ومراقبة التسلح وتحديد المناطق العازلة المتروعة السلاح)، لا تكفي لتحصين السلام على المدى البعيد. فالسلام القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من السلام البارد، بينما إرساء السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية، بما في ذلك إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية بين إسرائيل وبلدان المنطقة العربية يفضي إلى نوع من السلام الحي الدينامكي من المنظور الأمريكي[1].

يقوم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه، النفط السياحة، الثقافة) بالاقتصاد الإسرائيلي، وينهض المنطق الاستراتيجي الإسرائيلي بهذا الصدد على مقولة هامة مؤداها: أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصادات الدول العربية من شانه أن يجعل كلفة الانفصال " عالية جدا بالنسبة للأطراف العربية التي تود الانسحاب من تلك الترتيبات الإقليمية. ومن هنا تبرز أهمية مشروعات الربط الإقليمي في المجالات المذكورة أعلاه، وهذه المشروعات تحتل موقعا مركزيا في المفاوضات المتعددة الأطراف، كما انه تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.[2]

- مشروعات الربط الإقليمي

أ - في مجال الطاقة: من بين المشروعات الهامة التي يطرحها الجانب الإسرائيلي مشروع "التعاون في مجال تصدير النفط "، ويفصح عن ذلك مقال للمسؤول العلمي

---

[1] – محمد نور الدين، عصام فوزي، "مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي –الإسرائيلي". عمان: منشورات منتدى الفكر العربي، ص 07.

[2] – محمد نور الدين، عصام فوزي، المرجع السابق، ص 07.

في صندوق اموند هامر في جامعة تل أبيب، حيث يقدر أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو 18 دولار، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب في موانئ حيفا وغزة، فان هذا الترتيب يوفر 3 إلى 6 دولار في الطن الواحد[1].

ب - **في مجال السياحة:** أهم مشروعات الربط في مجال السياحة مشروع ريفيرا البحر الأحمر (الذي يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا، وهو يتطلب فتح الحدود بين مصر، إسرائيل والأردن على طول الساحل من جزيرة المرجان عبر طابا وساحل المرجان في إيلات وصولا إلى الساحل الأردني من العقبة حتى السعودية.

وضمن هذه التصورات المشروعات الربط السياحي، أعدت وزارة السياحة الإسرائيلية وثيقة بعنوان "مقترحات الشرق الأوسط" توصي فيها بفتح جسر بري يربط بين العقبة وايلات وتسيير خطوط ملاحية بين ميناء (الشدود) الإسرائيلي وميناء (بور سعيد) المصري وتؤكد الوثيقة على أهمية الحركة السياحية الطبية حيث يقوم المرضى من البلدان العربية بالعلاج والاستشفاء في إسرائيل بدلا من الذهاب إلى أوروبا[2].

ج - **في مجال الزراعة :** يأمل الإسرائيليون في تقديم المشورة الفنية للبلدان العربية في محال استزراع المناطق الصحراوية، وتزويد البلدان العربية بالمعدات والآلات الزراعية المنتجة، وتوجد حاليا مشروعات مشتركة بين مصر وإسرائيل في المحال الزراعي، تشمل تدريب 2500 شخص في إسرائيل على مدى خمس سنوات، وإنشاء مركز للتدريب الزراعي تحت إدارة مصرية - إسرائيلية مشتركة، وإنشاء مزارع نموذجية في منطقة الصحراء العربية في مصر بتمويل أمريكي، كذلك هناك مشاريع

---

[1]– مركز دراسات الوحدة العربية" مشاريع الترتيبات الاقتصادية والشرق الأوسطية: التصورات المحادير، أشكار الموا جهة، في ندوة: الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 12–13 نوفمبر 1993، ص97.

[2] – نفسه، ص 98.

التنمية البذور ومشروعات لتطوير إنتاج الألبان، ويعتبر نموذج التعاون المصري الإسرائيلي في المجال الزراعي نموذجا قابلا للتعميم في مرحلة ما بعد التسوية[1].

د - في مجال البنية التحتية: توجد العديد من المشروعات في هذا المجال، على رأسها شبكات طرق سريعة ومد خطوط حديدية للربط بين بلدان الشرق الأوسط المختلفة، وكذلك ربط شبكات الكهرباء الممتدة من جنوب تركيا مرورا بسوريا ولبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن ومصر.[2]

هـ - مشاريع المياه: تحتل مشروعات اقتسام وإدارة الموارد المائية موقعا متميزا وحرجا في إطار قائمة مشروعات الربط الإقليمي، إذ أن هذه المشاريع لها طبيعة استراتيجية وسياسية في آن واحد وهي تطرح مشاكل متعلقة بالسيادة والسيطرة على شرايين الحياة الاقتصادية، ومن المعروف أن هناك مشكلة ندرة المياه في كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل حيث يتجاوز الطلب على المياه حجم الموارد المائية المتاحة بمقدار 20 إلى 50%.[3]

و - البنك الإقليمي للشرق الأوسط: كرر الوزير الإسرائيلي، شمعون بيريس الدعوة مرارا إلى إنشاء ما يسمى البنك الإقليمي للشرق الأوسط " لتدوير الأموال الخليجية والعربية بتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة باعتبارها آلية ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام واقترح أن يخصص دولارا واحدا من سعر كل برميل من النفط تشارك به الدول المنتجة للبترول بغرض تطوير منطقة الشرق الأوسط، وسيكون هذا بمثابة مشروع مارشال ثان لإنقاذ الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادي.[4]

---

[1]-مركز دراسات الوحدة العربية، المرجع السابق، ص 99.

[2]- نفسه، ص99.

[3] - P. Clawson, H. Rosen, The Economic Consequences Of Peace, For Israel, The Palestinians and -2 Jordan. Washington D.C :(n,pb), 1991,P 03

[4] - شمعون بيريس، " عصر جديد لا يطيق المتخلفين ويرفض الجهلة"، في ماذا بعد حرب الخليج، مجموعة من المؤلفين القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، النشر 1992، ص 104.

3- الأبعاد القيمية للنظام الشرق أوسطي (البعد الثقافي):

ترى إسرائيل أن السلام لكي يكون حقيقيا يجب أن يتجاوز مجرد غياب حالة الحرب إلى إحداث تحول نوعي في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب بما يعنيه ذلك من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وحدود، مفتوحة، ومشاريع اقتصادية مشتركة. ويعتمد جوهر فكرة التطبيع من هذه الزاوية على ضرورة القبول بإسرائيل بإطارها الإيديولوجي، والتسليم بوجودها على هذا الأساس، وليس مجرد الاعتراف بها.[1]

وخلاصة ما تريده إسرائيل، ومن وراءها الولايات المتحدة الأمريكية، من عملية التطبيع إعادة تشكيل العقل العربي وحمله على:

- القبول بالوجود الإسرائيلي على حساب الوجود العرب.
- تبني الخرافات والأساطير والمزاعم اليهودية.
- التخلي عن ثوابت النضال العربي والتشكيك في جدوى الوحدة العربية

التخلي عن مقاومة الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، ووصف المقاومة المشروعة بالإرهاب.

القبول بالشروط والإملاءات الإسرائيلية لإقامة إسرائيل العظمي الاقتصادية من النيل إلى الفرات[2].

4- آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد :

لتنفيذ مخططاتها تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على المفاوضات المتعددة الأطراف والمؤتمرات الاقتصادية.

---

[1]– هاني رسلان تغير المواقف العربية تجاه إسرائيل المعركة الثقافية، في التقرير الاستراتيجي العربي 1994. مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 1995، ص ص 215 – 222.

[2]– رفعت سيد أحمد من التطبيع إلى الانتفاضة بصراع ومقاومة دمشق: دار الفكر، 2002، ص ص 77/67.

1-4- المفاوضات متعددة الأطراف :

تعتبر المفاوضات متعددة الأطراف الآلية الفعالة لإقامة هذا النظام الشرق أوسطي الجديد وذلك من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة[1].

وقد تم تقسيم العمل في هذه المفاوضات على عدد من اللجان هي الحد من التسلح والأمن الإقليمي اللاجئون موارد المياه التنمية الاقتصادية ولجنة البيئة، وهناك لجنة التنسيق والتوجيه للمحادثات المتعددة الأطراف، ولجنة التسيير التي تعنى بتقديم نتائج اجتماعات اللجان الخمس الرئيسية ومناقشة بعض القضايا التفصيلية التي تحال إليها وتجدر الإشارة إلى أن سوريا ولبنان تقاطعان هذه المفاوضات في كل اللجان باعتبار أن التفاوض الإقليمي يجب أن يكون تاليا للتسوية في المسارات الثنائية[2].

أ/ لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي: وأبرز ما يميزها هو الخلاف المصري والعربي عموما) الإسرائيلي، حيث تنطلق الرؤية المصرية لقضايا الأمن من ضرورة التماثل الكمي والنوعي في القدرات العسكرية لدول المنطقة وحتمية استبعاد مفهوم التفوق العسكري، فيما تنطلق الرؤية الإسرائيلية من حق جميع الدول في السعي المستوى عال من الأمن وحتمية تعويض بعض جوانب الضعف الهيكلية للدولة بقدرات هجومية رادعة تسمح بهامش أمني.

ب / لجنة اللاجئين: وهي أكثر اللجان تعثرا، ويمكن القول بأنها فقدت أهميتها فعليا بعد التوصل لإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، الذي حدد آلية لمعالجة قضية لاجئي 1967 بمشاركة مصر والأردن، وأرجئت قضية لاجئي 1948 إلى التسوية النهائية.

---

(1) CLAWSON and ROSEN, Op.Cit. p 06.

(2) أحمد المسلماني " عمليات التسوية السلمية " ، في : تقرير الاستراتيجي العربي 1994. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، 1995 ، ص 177

ج / لجنة الموارد المائية: تعتبر الموارد المائية قضية سياسية إذ أن مياه الأنهار تمر في أكثر من دولة مما يترتب عليه ضرورة التوصل إلى اتفاقات سياسية، وعلى هذا فإن قضية المياه ترتبط أساسا بالتقدم في محادثات السلام الثنائية في الشرق الأوسط.

د- لجنة البيئة : تم الاتفاق في جولة القاهرة (1994) على إنشاء الوكالة الفلسطينية لحماية البيئة، وقدمت مصر ورقة تستهدف تامين منطقة الشرق الأوسط من المخاطر البيئية ووضع أسس قانونية وعلمية وعملية للتعاون الإقليمي في محال البيئة، واتفق في جولة القاهرة على إنشاء مراكز لمكافحة التلوث البحري ومنع الحوادث في خليج العقبة، وكذلك برامج لمكافحة التصحر وتدهور الإنتاج الزراعي .

هـ- الجنة التنمية الاقتصادية : قامت هذه اللجنة باقتراح إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط، وقد اختار الاتحاد الأوروبي في إطار هذه اللجنة خمسة مشاريع من اصل اثني عشرة مشروعا مقترحا يمولها، وتتعلق بالبنية الأساسية، ومن هذه المشروعات إنشاء خمسة طرق تربط دول الشرق الأوسط، وكذلك طريق عمان إلى أشدود (إسرائيل) وتطوير الساحل المشترك لكل من مصر والأردن وإسرائيل في خليج إيلات وتحويلها إلى منطقة سياحية متكاملة[1].

[1] أحمد المسلماني، المرجع السابق، ص 179.

2-4- المؤتمرات الاقتصادية

أدت التغييرات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة إلى تدعيم دور المؤتمرات الدولية كآلية لبلورة قضايا النظام الدولي الجديد وطرح حلول لها من خلال أفق جماعي لا يقتصر فقط على حركة الدولة أو الأمم المتحدة، وإنما يمتد إلى جماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية بشكل عام واعتبارها فواعل أصلية في التفاعلات العالمية.[1]

وينظم مجلس العلاقات الخارجية الامريكية في نيويورك، والمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا، عقد المؤتمرات الاقتصادية، وتقف المخابرات المركزية وراء مجلس العلاقات الخارجية كما أنها هي التي أنشأت عام 1950 المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس.

وقد اشترك في الإعداد للقمم والمؤتمرات الاقتصادية الخاصة بالشرق الأوسط مجموعة من المؤسسات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية، ومنها مؤسسة المبادرة من اجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط ومقرها في ايرلندا ويطلق عليها اسم "الوشاح الأزرق" وأنشأتها المخابرات المركزية الأمريكية في 1993 وساهم البنك الدولي وغرفة التجارة العربية الألمانية وبنك "ليومي" الإسرائيلي في الإعداد لها، لإخراج الشرق الأوسط الجديد إلى حيز الواقع[2].

أ- مؤتمر الدار البيضاء (المغرب): دعا إلى المؤتمر مجلس العلاقات الدولية الأمريكية والمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، تحت رعاية العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني، وذلك بغرض إجراء محادثات تعزز عملية السلام من خلال إقامة مشروعات مشتركة بين الحكومات والمؤسسات المختلفة والافتراض هنا هو أن

---

[1] فتحي شهاب الدين المشروع الشرق أوسطي مصر : دار البشير للثقافة، 1998 ، ص 30.

[2] غازي، المرجع السابق، ص .129.

وجود روابط وعلاقات اقتصادية متبادلة بين الدول سوف يسرع في تحقيق السلام الفعلي، ويساعد على تقدم الدول التي خربتها الحروب والصراعات.

وبذلك كان الهدف المعلن من المؤتمر هو إقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما الأهداف غير المعلنة، فهي تنصب أساسا على إنهاء المقاطعة الاقتصادية الإسرائيل بكافة أشكالها ودرجاتها، بالإضافة إلى تهيئة الدول العربية نفسيا إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل والاعتراف بها[1].

ب- مؤتمر عمان: أدخلت قمة عمان الاقتصادية التعاون بين الدول العربية وإسرائيل في مرحلة نوعية جديدة، إذ أقيمت لأول مرة مؤسسات إقليمية دائمة لتنفيذ وترسيخ مخططات النظام الشرق أوسطي وفتح المجال أمام الاقتصاد الإسرائيلي للدخول إلى الأردن، ومن خلالها إلى دول الخليج.

وكانت أهم المشاريع التي تم الاتفاق عليها بين الطرف الإسرائيلي والاردني هي اقامة مصنع لإنتاج البرممين من البحر الميت، وآخر لإنتاج الأسمدة، ومشروع الربط الكهربائي ومشروع ريفيرا الشرق الأوسط في العقبة وايلات[2].

ج- مؤتمر القاهرة (1996): أعلن الرئيس المصري عن إلغاء موعد مؤتمر القاهرة الاقتصادي، ما لم تلتزم إسرائيل بعملية السلام وتنفذ الاتفاقات التي وقعتها، وجاء الرد الأمريكي سريعا بان المؤتمر سوف ينعقد في موعده، وقد كان ذلك، وأعلن في البيان الختامي عن تأسيس اتحاد السفر والسياحة في الشرق الأوسط) مقره في تونس (وإنشاء بنك التعاون الإقليمي ومقره في القاهرة، واتفق المؤتمرون على الالتقاء مرة أخرى في 1997 في مدينة الدوحة القطرية من اجل عقد المؤتمر الرابع.[3]

---

[1] نيرمين السعداني" الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط "، في: تقرير إستراتيجي العربي 1994 . القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص 196.

[2] شهاب الدين، المرجع السابق، ص 35.

[3]- شهاب الدين، المرجع السابق، ص 40.

د- مؤتمر الدوحة (1997): بالرغم مما جاء في البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في القاهرة (1996) من وقف لعملية التطبيع مع إسرائيل، وكذلك تأكيد مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية بعد المائة في 1997 على مستوى وزراء الخارجية بان تستمر الدول العربية في وقف كافة إشكال التطبيع مع إسرائيل، وتشديد المقاطعة الاقتصادية وتعليق المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، حتى تنصاع إسرائيل لأسس مدريد. لكن مؤتمر الدوحة انعقد في الآجال المحددة له، وتمكن مارتن أندك" و "دنيس روس" ووزيرة الخارجية مادلين اولبرايت" اقتياد العرب إلى المؤتمر بالرغم من اقتناعهم بأن مسلسل المؤتمرات والقمم يجب أن يتوقف.[1]

5- مناقشة السلم الأمريكي :

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات هائلة وفريدة سواء على مستوى التخطيط والتصورات أو على مستوى التنفيذ والأداء هذه القدرات تؤهلها من تحقيق "أحلامها الإمبراطورية " لكن هل كل الأمريكيين يريدون ذلك؟ وهل تتوفر الموارد المالية والدعم الشعبي اللازم للاستمرار في ذلك؟ وما هو موقف الرأي العام العالمي من هذا السلوك الأحادي؟

5-1- من حيث الإرادة :

لكي تكون الدولة المهيمنة على العالم، لابد للولايات المتحدة الأمريكية من أن تعلن عن إرادتها في ذلك، لأنه يمكن لدولة ما أن تتوفر على إمكانيات القيادة لكنها لا تملك الإرادة في تحقيق ذلك، والمثال الياباني أو الأوروبي ظاهر للعيان، بحيث تتوفر هاتين الدولتين عن إمكانيات ضخمة تؤهلهما لعب أدوار أكبر في النظام العالمي، لكن إرادتهما لفعل ذلك غائبة.

---

[1] – نفسه ، ص ص 44–46.

كما أن النخب الأمريكية أمام مسألة السلم الأمريكي، منقسمة بين مؤيد لأن تستغل الولايات المتحدة الظرف وتعلن عن هيمنتها الشاملة وبين من يدعوها إلى التزام حدودها[1]. وقد تناولنا في فقرات سابقة آراء بعض من يؤمنون بضرورة اغتنام الولايات المتحدة الأمريكية للظرف والإعلان عن انفرادها بقيادة العالم، وأن إحجامها عن فعل ذلك هو فسح للمجال أمام الفوضى واللا إستقرار، وسنحاول في الفقرات التالية الإطلاع على بعض آراء من يطالبون أمريكا بالاهتمام أكثر بالوضع الداخلي وتبني سياسات انعزالية، و نبدأ ها بتحليل (نورمن ج اورنستين (Norman G . Ornstein) لنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 1992.

إذ يقول بعد أن طالع نتائج سبرا للآراء أجري بخصوص السياسة الخارجية، عبر من خلاله 5/4 من الأمريكيين بأنهم يعتقدون أن بلادهم سائرة في طريق خاطئ، واعتبر" نورمن هذه النتائج بمثابة انتباه جزء هام من الشعب الأمريكي نحو الداخل، وأضيفت أولويات المحيط الداخلي على أجندة "مسؤوليات القيادة السياسية الجديدة الساعية نحو التغيير، والمنتجة حديثا - بيل كلينتون - إلا أن ذلك لا يعني الانعزالية التامة، إذ أن الاعتبارات الدولية في عالم سريع التغير ستحتم استمرارية الدور الاستراتيجي الأمريكي عالميا ومع ذلك، يستنتج الباحث بأنه يمكن اعتبار أن سيادة الاتجاه القومي في الحملة الانتخابية الأمريكية هي نوع من التنفيس وتلبية لرغبات المطالبين والمنادين بتوجهات العزلة مثل هذه الاتجاهات جاءت مبكرة في الحملة الانتخابية الرئاسية في إطار شعار "أمريكا أولا " و "عودي إلى البيت أمريكا[2].

ويرى بتر ماكرات في مقالته القوة العظمى الوحيدة " إن اتجاه العزلة ليس بالأمر الجديد فهو نمط منغرس في النفسية الأمريكية، تعود جذوره إلى أول رئيس أمريكي

---

[1] William Maynes, PAX AMERICANA: The Impossible Dream. Washington DC American Foreign Service Association. 2000, p 01

[2]– احمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في: العرب وتحديات النظام العالمي – بيروت : مركز المات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 195.

جورج واشنطن حيث حذر من احتمالية التورط الأمريكي في شبكات ارتباط أجنبية. ومنذ 1823 شكل اتحاد العزلة ركنا أساسيا في السياسة الخارجية الأمريكية، متجسدا في "مبدأ مونرو"، الذي أوحى بهذا التوجه بصورة مستمرة باعتباره من ضرورات الحياة، نظرا إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ جمهورية جديدة وضعيفة، محاطة بأقاليم تهيمن عليها قوى أوروبية رئيسية.

وبالرغم من جهود وودرو ولسن في كسر حاجز العزلة من خلال اعتماد مبدأ المشاركة الفعالة والدعوة إلى الإنظمام الرسمي إلى نظام الأمن الجماعي ممثلا في عصبة الأمم، إلا أن ذلك كله باء بالفشل حيث عارض الكونغرس مشروعه الطموح. ومن التبريرات الأساسية لاتجاه العزلة ما عرف عن الصورة المثالية التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من مائة وخمسين عاما عندما كانت القارة الأمريكية محصنة وخاصة مع وجود الاطمئنان النفسي الذي وفرته الحماية العسكرية البريطانية[1].

2-5- من حيث الإمكانيات والتكاليف:

إن أداتي الإكراه الرئيسين اللتين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استخدامهما من اجل فرض هيمنتها هي العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري. إلا أن العقوبات الاقتصادية لا تكون فاعلة إلا في حال دعم البلدان الأخرى لها، وهو أمر يخف التزامه تدريجيا، وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال "العقوبات الاقتصادية" خيارين إما أن تنزل العقوبات من طرف واحد، مما قد يلحق الضرر والأذى بمصالحها الاقتصادية وبعلاقاتها مع حلفائها، وإما عدم تنفيذ هذه العقوبات مما يوحي ويرمز إلى الضعف الأمريكي[2]. إضافة إلى ذلك ضرورة توفر الإمكانيات الاقتصادية، إذ أن التدهور الاقتصادي يعني تقلص ما يمكن تسميته" الدور

---

[1] – احمد عبد الرزاق شكارة، المرجع السابق، ص196.

[2] Samuel Huntington, "The Lonely Super Power" in http/www.Foreign Affairs.org

الإمبراطوري". والولايات المتحدة تدرك يوما بعد يوم أنها لن تتمكن من فرض سلامها وذلك لأسباب ترتبط أساسا بالسياسة الداخلية، وأن نظامها السياسي لن يوفر هذه الموارد المالية الضرورية وبصفة مستمرة، فقد أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة وبسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة عدة قنصليات وأوقفت مساعدات حتى أصبحت ميزانية المساعدات الأمريكية في أسفل قائمة دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE)، وأن المساعدات التي تقدمها تدخل في إطار حسابات استراتيجية مرتبطة بمسار السلام في الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بالخيار الثاني الذي تستعمله الولايات المتحدة لفرض سلامها والمتمثل في الخيار العسكري، الذي كثيرا ما يؤدي إلى إثارة الانتقادات على الصعيد المحلي وردود فعل سياسية وشعبية عنيفة في الخارج، إضافة إلى أنه كلما هاجمت أمريكا قائدا أجنبيا ازدادت شعبيته في صفوف مواطنيه الذين يحبون وقوفه شامخا في وجه القوة العظمى وأن سياسة تحويل القادة إلى شياطين فشلت حتى الآن في تقصير مدة توليهم زمام السلطة فيدال كاسترو القذافي، صدام حسين، صلوبدان ميلوزوفيتش)[1].

إن الذين يراهنون على القوة العسكرية الأمريكية من اجل فرض هيمنتها على العالم لابد أن يراجعوا أفكارهم، لأن الولايات المتحدة لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة لذلك. صحيح أن قوة المؤسسة العسكرية الأمريكية لا يمكن لمجموع القوى العسكرية العالمية مواجهتها، إلا أن ذلك لا يكفي وحده، لأن تبوأ المقام الأول في العالم يتطلب مزيدا من الموارد المالية والموارد العسكرية وحضورا دبلوماسيا مكثفا وأموالا للمساعدات واختيارا دقيقا لمواضع التدخل، إذ لا يعقل أن تكون القوة العسكرية حاضرة في كل مكان ولحل أي نزاع[2]. إضافة إلى ما تقدم نتساءل هنا عمن

(1) Maynes, Op. cit. p 03
(2)-Maynes, Op. cit. p 05

هو المقصود لما تعلن الولايات المتحدة أنها تتكلم باسم "المجتمع الدولي" هل تقصد الصين؟ روسيا الاتحادية؟ الاتحاد الأوروبي؟ أم أن المقصود هو أفريقيا والدول الضعيفة؟ أم الكل؟ إن كل هذه الدول ومن دون استثناء تعتبر أن الولايات المتحدة هي اكبر خطر يتهددها، ليس فقط تهديدا عسكريا بل يتهددها في سيادتها واستقلالها وحريتها في التصرف وأمريكا في نظرهم تطفلية وتد خلية واستغلالية وكذلك منافقة ومتسلطة وتطبق معايير مزدوجة[1].

3-5- من حيث قبول الآخرين للنموذج الأمريكي:

إلى جانب القوة المادية الملموسة التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تصدر العالم، حاولت هذه الأخيرة إيجاد نموذج قيمي جذاب ومقنع تخاطب من خلاله العقول ويكون بمثابة القدوة التي يسعى الآخرون لاحتذائه هذا النموذج عبارة عن مزيج من الثقافة والايديولوجيا والمؤسسات، إضافة إلى الوضع الاجتماعي، وهو يسعى إلى إضفاء الشرعية على الهيمنة الأمريكية، ويعمل على تطويع إرادة الغير في المقاومة التي قد يبدونها عند تربع أمريكا على كرسي قيادة العالم[2].

ويمثل الوضع الاقتصادي والاجتماعي تحديا في وجه تسويق النموذج الأمريكي إلى العالم، فتحسين مستوى التعليم والتدريب الوظيفي، والأبحاث الإنتاجية والصحة والمالية، وتحسين الموقع التجاري الدولي، ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، كلها تحديات تقف في وجه رواج النموذج الأمريكي. وهناك أرقام كثيرة وعديدة توضح مدى الكساد الاقتصادي الذي يسود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولم يتمكن الأمريكان من معالجته فقد وصل عدد العاطلين عن العمل إلى 20 مليون مشكلا 13 بالمائة من مجموع العاملين وهو رقم قياسي (1992)، كما تراجعت الولايات المتحدة

---

[1] – العزي المرجع السابق، ص 181.

[2]- Armand Mattelart, "La Nouvelle Idéologie Globalitaire", in: MONDIALISATION: Au-delà des Mythes. (ouvrage collectif), Alger: Casbah Edition, 1997, p 81-90

الأمريكية تقنيا في مواجهة اليابان وأوروبا، وبالتالي لم تعد تتحكم في المرتبة الأولى اقتصاديا وماليا، ويعتبر مدخول الفرد الأمريكي المتوسط أقل من نظيره الياباني، هذا بالإضافة إلى أن مستوى المعيشة للفرد الأوروبي أفضل من مستوى معيشة الفرد الأمريكي. ومن الحقائق ذات الطبيعة المأسوية أن 14 بالمائة من الأمريكيين يقعون في أدنى المستوى الرسمي للفقر، و35 مليون منهم لا يتمتعون بضمان صحي واجتماعي بالمقارنة مع نظرائهم في أوروبا[1].

منذ 1914 والولايات المتحدة تطمح إلى إقامة الإمبراطورية الأمريكية، فقد استطاعت تحويل مركز الحظارة الغربية من أوروبا العالم القديم إلى القارة الأمريكية حيث العالم الجديد، كما أنها استطاعت الانتصار على الاتحاد السوفيتي بعد حرب باردة دامت لأكثر من أربعة عقود لتنفرد بقيادة العالم، وتعلن عن قيام نظام عالمي جديد ترسي واشنطن معالمه و يخضع فيه المجتمع الدولي لقواعد الهيمنة الأمريكية ؛ إذا كانت هذه رغبة وحلم أمريكا ، فما هو موقف القوى العالمية الأخرى والتي بإمكانها لعب ادوار هامة في السياسة الدولية مثل اليابان روسيا الاتحادية الصين والاتحاد الأوروبي ؟ وما هو موقف القوى الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث والمتطلعة إلى غد أفضل؟

[1] – شكارة، المرجع السابق، ص 211.

الفصل الثالث تهديدات السلم الأمريكي وإستراتيجية الهيمنة

كمثيلاتها من القوى العظمى التي تعاقبت عبر التاريخ ، أسبانيا (1516 1580) هولندا (1580-1688) - بريطانيا (1688-1914) تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة المهيمنة على العالم ، إلى فرض القواعد المنظمة للعبة السياسة الدولية ، وكذلك إملاء السلوك الواجب إتباعه في مجريات العلاقات بين الدول، والهيمنة الأمريكية في نظر أغلب الواقعيين فريدة من نوعها ولم يشهد التاريخ لها مثيلا، فهي تسيطر بشكل كامل وشامل على كل الكون، وتستفيد من وضعية تفرد أتاحت لها فرصة تحديد معالم وآليات إدارة النظام الدولي، وهي حريصة على الحيلولة دون بروز أي تهديد من شأنه منازعة أو منافسة مقامها.[1]

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هذه الرؤية عبر إستراتيجيات إقليمية موجهة لخمسة مناطق في العالم، آسيا الشرقية ومنطقة الهادي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منطقة آسيا الجنوبية إفريقيا المنطقة الغربية ثم أوروبا مضاف إليها منطقة أور آسيا[2]. والسؤال هنا، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الإبقاء على الوضع القائم لاستمرار مصالحها، فما هي ردود فعل من هم محل هذه الإستراتيجيات؟ وما مدى استجابتهم للسياسة الأمريكية؟ وماهي تطلعاتهم التي سيحملها الأمريكان على أنها تهديدا لمصالحهم وعناصر اضطراب في نظام الهيمنة؟

---

(1) Charles Philippe DAVID, La Guerre et la Paix: Approches Contemporaines de la Sécurité et de la Stratégie, Paris: presses de science po, 2000, pp 78-79

(2) Bruno Colson, <<Particularités Régionales d'une Stratégie Globale>>.in. Http/www. STRATISC.org

I - تهديدات السلم الأمريكي:

منذ حرب الخليج الثانية، تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية على أنها القوة المهيمنة في العالم التي لا ينبغي منافستها أو منازعتها متجاهلة بذلك كل الطموحات المشروعة لفواعل النظام الدولي وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، بل تعتبر هذه الطموحات تهديدا لنسق الهيمنة لا بد من التصدي له ومواجهته.

1 - التطلعات الأوروبية:

يتطلع الأوروبيون منذ عهد روما 1957 إلى بناء اتحاد فيدرالي يمكنهم من الاستقلال عن المظلة الأمريكية ولتحقيق ذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى بلورة سياسة خارجية وأمنية موحدة، بناء درع عسكري، إنشاء منطقة للاورو، ومحاولة التوسع الجهوي.

1-1- بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة :

إلى غاية معاهدة ماستريخت (فيفري 1992)، لم يتمكن الأوروبيون من إدراج المسائل السياسية والأمنية في جدول أعمال مسار الاندماج الشامل، رغم أن رغبة القادة الأوروبيون في تحقيق إتحاد سياسي وبناء مؤسسات أمنية ودفاعية مشتركة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعتبر ترقية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المجال الذي تجلت فيه بوضوح انعكاسات انهيار الكتلة الشرقية والطموحات الأوروبية في الاستقلال عن المضلة الأمريكية[1]. وقد شكلت فترة الحرب الباردة مبررا أساسيا ومشروعا لأن تبقى أوروبا في وضع المحمية الأمريكية وأن تقتصر جهود المجتمعين في روما على إنجاز السوق المشتركة والسوق الموحدة.[2]

---

(1) Ouelhadj Ferdiou, << Vers Le Parachèvement de l'Union Européenne: le Processus d'Harmonisation des Politiques Etrangères et de Sécurité des Etats in: une Décennie de Relations Internationales 1990-2000. Alger: C.D.R.A, 2001, p 99

(2) Union Européenne: Les notices,<< la Politique Etrangère et de Sécurité Commune in: Documentation Française, Paris: 1999, p15

مثل التعاون السياسي الأوروبي (CPE) في مطلع السبعينات بداية محتشمة التنسيق أوروبي في مجال السياسية الخارجية خارج الإطار المؤسساتي الرسمي للمجموعة الأوروبية، ورغم أنه كان يفتقد إلى آليات تجسيد مقرراته فقد أعتبر من طرف الأوروبيين خطوة إيجابية لابد من دعمها[1].

وقد هيأ القانون الأوروبي الموحد (Pacte Unique) لعام 1987 للجنة التعاون السياسي الأوروبي مكانا في اتفاقيات المجموعة الأوروبية للمرة الأولى، حيث منح اللجنة الأوروبية دورا تلعبه في الجوانب الأمنية، السياسية والاقتصادية، ودعا الحكومات الأوروبية ألا تعرقل حيث ما يمكن تحقيق إجماع، رغم وجود هذه البنود فإن نشاطات لجنة الدفاع الأوروبية كانت محدودة في مجال صناعة السياسة الخارجية، وكانت نتائجه في الغالب تقريرية وتسعى إلى تجنب القضايا الجوهرية، مثل قضايا التعامل مع الإتحاد السوفيتي سابقا ، التعاون مع منطقة المتوسط ومسائل الدفاع أو إعلان مواقف في القضايا الحساسة مثل غزو الإتحاد السوفيتي لأفغانستان (1979) أو الغزو الأمريكي الجرنادا (1983)[2].

بانتهاء الحرب الباردة، وتوحد الألمانيتين، اقتنعت كل من فرنسا وألمانيا بضرورة استكمال البناء الأوروبي وتمخض عن ذلك عقد مؤتمر ما بين الحكومات (IGC) في 1990/1991 نوقشت خلاله مسألة الوحدة السياسية بالإضافة إلى مشروع الوحدة النقدية. وقد أوجدت معاهدة ماستريخت بناءا تنظيميا جديدا يقوم على ثلاثة أركان، تعزيز الاندماج الاقتصادي (المجموعة الأوروبية)، الدبلوماسية والدفاع أي بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وأخيرا الشؤون الداخلية والعدل، وهذه الأركان تمثل دعائم النظام الفيدرالي التي تتطلع لبنائه[3].

---

(1) Ibid

(2) فيليب جوردن ، " سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة " ، دراسات عالمية ، العدد 25 ، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1997 ، ص 18

(3) Ferdiou, O p.Cit. p 101

بخصوص السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وبالرجوع إلى نصوص الاتفاقية يمكن التمييز بين فضائيين جغرافيين تستهدفهما السياسة الخارجية والأمنية:

أ - الفضاء الجماعي أو الإقليمي، ويقتضي المحافظة على القيم الأوروبية المشتركة، المصالح الجوهرية واستقلال الإتحاد.

ب- الفضاء الدولي، ويقتضي الحفاظ على السلم تعزيز الأمن وترقية التعاون الدولي، تنمية الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

رفض المجتمعون في ماستريخت الفصل بين القضايا العامة المتعلقة بالأمن وقضايا الدفاع، هذه الأخيرة - مسألة الدفاع - لا تزال حكرا على منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن ثمة فإن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لن تقتصر على تنسيق وانسجام النشاطات الدبلوماسية للدول الأعضاء فحسب لكنها تهدف إلى تحديد سياسة دفاعية مشتركة[1].

لتنفيذ سياساتهم الخارجية والأمنية، اعتمد الأوروبيون طريقتين، أولا تحديد الوضعيات المشتركة، ثانيا التنفيذ المتدرج للقرارات المتفق عليها، فبخصوص تبني الوضعيات المشتركة وعلى عكس ما كان معمولا به في إطار لجنة التعاون السياسي الأوروبي، حيث كان يتم تنسيق المواقف الوطنية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية من خلال التزامات عامة تجتهد على ضوءها الدول الأعضاء في بلورة موقف منسجم، فإن اتفاقية ماستريخت نصت على التعاون الدائم والشامل من أجل بلورة موقف سياسي منسجم، وشددت على ذلك حين يتعلق الأمر بموقف الإتحاد في المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية، وكذلك ضرورة مطابقة المواقف الوطنية مع المواقف المشتركة[2].

---

(1) Ferdiou, Op.Cit. p 101-102

(2)– Ibid. pp 104-106

ويمكن ذكر بعض المواقف المشتركة للدول الأوروبية في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، و منها المساعدات الإنسانية المقدمة للبوسنة والهرسك، فقد قدرت إعانات الإتحاد الأوروبي بحوالي 70% من مجموع المساعدات الدولية، إدارة مدنية موستار (35) متصرف إداري ، 170 موظف عسكري عملوا كقوات شرطة إضافة إلى مساهمة مالية قدرت بـ 144 مليون أوقية في الفترة بين 1994 / 1996 وبخصوص الشرق الأوسط ، عبرت الدول الأوروبية من خلال المواقف المشتركة عن دعمها لمسار السلام من خلال القرار الصادر في 19 أفريل 1994 والذي ساهم في جعل الإتحاد الأوروبي أكبر الدول المانحة للسلطة الفلسطينية دعم مالي قدر بـ 500 مليون أوقية على مدى 05 سنوات.

كذلك قرار 25 نوفمبر 1996 والذي بموجبه تم إيفاد الممثل الأوروبي الخاص السيد موراتينوس (Miguel Angel Moratinos من أجل دعم المسار السلمي[1].

بخصوص النزاع في البحيرات العظمى الإفريقية، سجل الإتحاد موقفين مشتركين تعلق الأول بإيفاد مبعوث خاص لإجراء مشاورات مع منظمة الوحدة الإفريقية وكذلك مع منظمة الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى حل الأزمة (كيفو - KIVU) وقد خصص غلاف مالي لهذه المهمة قدر بـ (25) مليون أوقية) ثم جاء القرار الدائم للتحول الديمقراطي في إفريقيا الجنوبية (16) ديسمبر (1993).[2]

ومن المواقف المشتركة كذلك ما تعلق بالإتحاد الأوروبي نفسه، من خلال مبادرة معاهدة الاستقرار الأوروبي (24) مارس (1995) والتي تهدف إلى حل بعض المشاكل المتعلقة بالحدود في أوروبا الوسطى والشرقية (PECO)، وكذلك معالجة بعض قضايا الأقليات الوطنية[3].

---

(1) L'Union Européenne (les notices), Op. Cit, p 159.
(2) Ibid.
(3)– Ibid.

فيما يتعلق بتبرع الأسلحة، ساهم الإتحاد من خلال المواقف المشتركة بشكل فعال في دعم الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية من خلال الوصول إلى تمديد صلاحية اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (TNP) إلى أجل غير محدود (مارس (1995)، ثم دعم وتعزيز مساعي مكافحة انتشار الألغام المضادة للأشخاص، ثم في 1996 قررت الدول الأوروبية بالمساهمة ماليا في إنشاء منظمة تنمية الطاقة في كوريا (KEDO) وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مواجهة محاولات انتشار الأسلحة النووية من طرف كوريا الشمالية[1].

رغم هذه المساهمات المتنوعة والمتعددة، فإن جهود الإتحاد لتأكيد الهوية الأوروبية في مجال السياسة الخارجية والأمنية لم تتجاوز مرحلة الإعانات الاقتصادية أو إرسال المبعوثين وفي كثير من الأحيان تكتفي أوروبا بإصدار البيانات والتصريحات. وترجع حالة عدم الفاعلية هذه إلى ضعف درجة وحدة الدول الأعضاء، وعدم القدرة على القيام بعمل على مستوى عالمي، وعدم القدرة على التدخل العسكري والعجز في بلورة ردود فعل إزاء الأزمات أو حتى طريقة عرض السياسات ، ظهر ذلك من خلال أزمة الخليج الثانية ، وأزمة البلقان[2].

لتجاوز هذه الحالة وإفساح المجال أمام تجسيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة نصت اتفاقية ماستريخت على بعض القواعد والإجراءات ، حيث اعتبرت الاتفاقية أن القاعدة العامة هي إلزامية القارارات المشتركة ، ومن ثمة فلا ينبغي لأي دولة عضو في الإتحاد أن تتخذ قرارات مناقضة لمصالحه ، أو من شأنها إعاقة فاعليته باعتباره قوة منسجمة في العلاقات الدولية[3]، وخول مجلس الإتحاد (المكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء (بصلاحيات التقرير بناءا على توجيهات

---

[1]– Philippe-Moreau Defarge, "de la Politique Etrangère et de Sécurité Communes" Défense Nationale, mars 1997, pp 81-82

[2] خوردن، المرجع السابق، ص 204.

[3]Philippe-Moreau Defarge, op cir, p 82.

المجلس الأوروبي ، فهو بذلك الجهاز الوحيد المسؤول عن تحديد المجالات ، الأهداف العامة والخاصة ، الوسائل والإجراءات والظروف وحتى المدة اللازمة لتنفيذ هذه القرارات[1].

هذه الإشارات كافية لأن تبرز بأن اهتمامات الإتحاد أبعد من ضمان وتعزيز مبدأ التعاون السياسي المعلن عنه عام (1969)، بل تحاول أن تتعداه لتكريس البعد العملي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وقد يستلزم نجاح هذا المسعى الأوروبي إنجاز خمسة اشتراطات أولية وهي:

- إنجاح الوحدة النقدية الأوروبية، حتى تصبح أوروبا فاعلا اقتصاديا عالميا الشيء الذي تحقق ابتداء من 1999 مع تعميم الاورو على اغلب المجال الأوروبي بحيث أصبح منافسا نقديا للدولار الأمريكي.

- لابد من إعادة البناء والدمج (الناجحين) لصناعتها الدفاعية الجوية منها والفضائية.

- إضفاء نوع من الحيوية على الهوية الدفاعية والأمنية الأوروبية.

- إعادة تعريف المصالح الأوروبية الاقتصادية والإستراتيجية وأن تتصرف الدول الأوروبية وفقا لها سياسيا وعسكريا[2].استيعاب دول الشرق من أوروبا داخل هياكل الإتحاد للوقاية من النزاعات.

1-2- الإتحاد الأوروبي كطرف عسكري

إن بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة للدول الأوروبية تقتضي أساسا توفر هذه الدول على القوة العسكرية اللازمة لدعم مبادراتها الدبلوماسية والاقتصادية، وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة ما يلي:

---

(1) Ferdiou, Op. Cit, p105

(2) – مالك عوني " السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ... أفاق التكامل الأوروبي الجديدة ". ملف السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 93.

في الحين الذي تسعى فيه بعض الدول الأعضاء - أبرزها فرنسا - لمد أوروبا بقدرة إستراتيجية أكثر استقلالية وتعتبر ذلك مسألة مشروعة وضرورية، فإن دولا أخرى - تقودها بريطانيا - لا تصتصيغ بتاتا مثل هذا التوجه لما فيه من تهديد لدور الناتو ومن الإساءة للعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجعل من المسألة احتمالا ، وإذا كان ولابد فإن الانضمام سيكون مفتوحا لكل الأعضاء الأوروبيين في منظمة حلف شمال الأطلسي عكس ما تريده فرنسا من أن أعضاء الإتحاد الأوروبي هم بالضرورة أعضاء في منظمة إتحاد أوروبا الغربية[1].

هذه الاختلافات بين أقطاب الإتحاد والمتعلقة تارة بالمسألة الدفاعية إنشاء أو عدم إنشاء القوة العسكرية للإتحاد، وتارة أخرى حول تسيير هذه المنظمة العسكرية وإدارتها، جعلت من فكرة إنشاء الدرع العسكري للإتحاد تتعثر في بداياتها، ولتجاوز هذا الخلاف توصل الزعماء الأوروبيون إلى حل وسط، حيث تم الاتفاق على أن إتحاد أوروبا الغربية هو الذراع العسكري للإتحاد الأوروبي وهو في الوقت نفسه الدعامة الأوروبية للتحالف الأطلسي، ودعوا كل دول الإتحاد للانضمام إلى هذه المنظمة العسكرية أو أن يكونوا مراقبين فيها أو حتى شركاء.

في قمة أمستردام (1997) والتي حدد لها أن تعمل في جانب منها على تحسين أداء هذه الآليات، فإن فرنسا وألمانيا (بدعم من إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، الكسمبورغ واليونان)، إقترحتا جدولا زمنيا لانطلاق عملية الاندماج بين الإتحاد الأوروبي وإتحاد أوروبا الغربية، وقد عارضت هذا الاقتراح كل من بريطانيا والدول المحايدة وكل ما أمكن الاتفاق عليه هو تعزيز التعاون بين المنظمتين (توفير القدرة العملياتية للإتحاد، مساعدة الإتحاد في تحديد معالم السياسة الخارجية والأمنية ذات الطابع

[1]– Union Européenne (les notices), Op.Cit.p157

الدفاعي)[1]. وأن قرار البدأ في عملية الاندماج متروكة للمجلس الأوروبي حيث أغلبية المعارضين لهذا المسار، للبت فيه[2].

في غياب إجماع أوروبي على تزويد الإتحاد بدرع عسكري مستقل، إتجه الأوروبيون إلى تقوية منظمة إتحاد أوروبا الغربية بإعطائه القدرة على إنجاز العمليات وأن يمنحوه دورا أكبر، وقد تضمن إعلان بترسبورغ مهام المنظمة التي شملت مهام إنسانية، مهام إنقاذ وحفظ السلام ومهام قتالية في إدارة النزاعات[3].

لتنفيذ مهامه بموجب اتفاقية ماستريخت، نقل مقر المنظمة إلى بروكسل حيث مقر الناتو والاتحاد الأوروبي، كما أنشأ الإتحاد خلية تخطيط دفاعي، ومركزا للترجمة الفورية مرتبطا بالأقمار الصناعية في إسبانيا) ورتب لاجتماع دوري لرؤساء أركان القوات المسلحة للدول الأعضاء وأنشأ معهدا خاصا بالدراسات الأمنية (في باريس) وأسس مركز معالجة موقف يعمل على مدار 24 ساعة لتحسين درجة المراقبة والتعامل مع الأزمات[4].

بالإضافة إلى تعزيز المنظمة وتقريبها من الإتحاد، يسعى الأوروبيون إلى دعم قدرتها العسكرية وترقية موقعها داخل منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل بلورة الهوية الأمنية والدفاعية لأوروبا، وقد أعطت قمة الناتو في بروكسل (1994) دفعة قوية من خلال إنشاء قوات مهام مشتركة ومختلطة Combined Joint Task forces وهياكل قيادية جديدة مرنة تسمح بقيام "تحالف الدول الراغبة" للقيام بمهام عسكرية محتملة دون مشاركة دول التحالف الأوروبيون داخل ناتو)[5].

---

[1] – جوردن، المرجع السابق، ص 25.

[2] – نفسه.

[3] – نفسه، ص 27.

[4] – Ferdiou, Op. Cit. p 119.

[5] – جوردن، المرجع السابق، ص 27.

التوقعات بنجاح بلورة هوية أمنية ودفاعية أوروبية في إطار ناتو كانت واعدة خاصة بعد أواخر عام 1995، عندما أعلنت فرنسا عزمها على مواصلة إيجاد دور إستراتيجي أوروبي داخل إطار الناتو لا من خارجه، ووافقت قيادة هذا الأخير في اجتماع برلين 1996 على إنشاء قوات مهام مشتركة ومختلطة تحت قيادة اتحاد أوروبا الغربية[(1)].

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من أجل تقوية منظمة إتحاد أوروبا الغربية " UEO"، يلاحظ استمرار الأوروبيون في تبعيتهم العسكرية لقوات الناتو وللقوات الأمريكية وقد يرجع ذلك إلى ضعف استعدادات دول الإتحاد إلى الإنفاق المالي الباهض على بناء القوات العسكرية للاتحاد بسبب الضغوطات الكبيرة حالة ألمانيا أو لأسباب مالية (تلبية مستويات العجز في الموازنة للوحدة النقدية الأوروبية) وكذلك لضعف استعداداتهم في نشر قوات كبيرة خارج بلدانهم باستثناء فرنسا وأنجلترا ، لوحظ ذلك أثناء حرب الخليج الثانية ونزاع يوغسلافيا وحتى في التدخلات في افريقيا (حالة روندا) ، فالقوات الأمريكية وحدها تتمتع بهذه العزيمة[(2)].

بالإضافة إلى ضعف الاستعدادات الأوروبية في مجال الإنفاق والقدرة على نشر قوات خارج المحال تجد منظمة اتحاد أوروبا الغربية نفسها مضطرة لاستخدام المرافق الأمريكية لما يتعلق الأمر بتدخلات خارج القارة (طائرات النقل الثقيلة والطويلة المدى، أنظمة التحسس بالأقمار الصناعية، أنظمة التزويد بالوقود جوا) كل هذه الاحتياجات التي لا تتوفر عليها الدول الأوروبية ولا حتى الناتو يجعل من مسألة الهوية الدفاعية شكلا من أشكال الخضوع للقوات الأمريكية[(3)].

---

(1) – نفسه، ص 29.

(2) – جوردن، المرجع السابق، ص 31.

(3) – نفسه، ص 27.

1-3- نحو إنشاء منطقة للأورو (الأورولاند) :

في سنة 1988 أصدر وزير الخارجية الألماني " هانس ديتريش " مذكرة من أجل خلف مساحة نقدية أوروبية ومصرف مركزي أوروبي واحد، من أجل تحقيق الإتحاد الاقتصادي والنقدي " UEM " وحددت لذلك ثلاثة مراحل الأولى كانت بعد توقيع معاهدة شنغن 1993، وفي بداية سنة 1994 دخل الإتحاد مرحلته الثانية وحضر فيه على الدول الأعضاء ضخ العملة من أجل تمويل العجز العام، وأصبحت المصارف المركزية مستقلة عن السلطات السياسية، وأصبحت السياسية الاقتصادية مجبرة على احترام معايير التقارب[1].

بانضمام النمسا، فنلندا والسويد في بداية 1995 إلى الإتحاد الأوروبي أصبح عدد الدول الأعضاء 15 وبدا واضحا عند الإتحاد في التوسع نحو دول أوربا الشرقية[2].

دخل اتفاق شنغن حيز التنفيذ في مارس 1995، وبعد شهرين من هذا التاريخ بدأ المؤتمر الحكومي الأوروبي أعماله الهادفة إلى إصلاح المؤسسات الأوروبية تمهيدا لفتح الباب أمام منضوين جدد، وفي نهاية العام نفسه قرر المجلس الأوروبي إطلاق تسمية الأورو (EURO) على العملة الموحدة التي ستوضع للتداول مكان العملات الوطنية بحلول سنة 2002[3].

في نهاية 1997، تم إنشاء مجلس الأورو المكون من وزراء مال منطقة الأورو الأورو لاند (EUROLAND)[4]، أوكلت إليه مهمة مناقشة سياسة إدارة هذه العملة الموحدة وفي بداية 1999 دخل الأورو الوجود، وحدد سعر صرف العملات الأوروبية نسبة إليه بشكل نهائي وثابت قبل أن تختفي نهائيا من التداول في بداية 2002 تتكون منطقة الأورو من دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر باستثناء بريطانيا والدانمارك

---

(1) – جوردن، المرجع السابق، من 241.

(2) – نفسه.

(3) – نفسه، من 249.

(4) – نفسه.

، وقد حددت اتفاقية ماستريخت خمسة شروط للإنضمام إلى منطقة الأورو هي : ألا يتجاوز العجز العام نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي - ألا يزيد الدين العام عن نسبة 60% من هذا الناتج ، ألا يتخطى التضخم نسبة 1.5% من متوسط التضخم السائد في ثلاثة دول أعضاء حققت أفضل النتائج في محال استقرار الأسعار ألا تزيد نسب الفوائد على المدى الطويل أكثر من 2% من تلك السائدة في ثلاثة دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال نسب الفوائد، أن تكون الدولة المعنية منضوية في النظام النقدي الأوروبي منذ عامين على الأقل دون أن تكون قد اضطرت خلالها إلى زيادة أو خفض قيمة عملتها بأكثر ما يسمح به هذا النظام النقدي. اعتبرت معاهدة ماستريخت هذه الشروط ضرورية لإحداث التقارب الذي لابد منه من أجل التمكين للاندماج، كان التفكير السائد لدى الاقتصاديين الأوروبيين أن عددا قليلا من الدول الأعضاء سينجح في تحقيق هذه المعايير والشروط، وكانت المفاجأة كبيرة عندما نشرت المفوضية الأوروبية، بالتزامن مع المجمع النقدي الأوروبي تقريرا مفاده أن أحد عشرة دولة أوروبية تمكنت من تنفيذ الشروط التي حددتها معاهدة ماستريخت.

ويرى الأوربيون وخاصة الألمان والفرنسيون إلى هذا الإنجاز - تشكل منطقة الأورو - على أنه نصر من شأنه تحقيق التقارب والانسجام، فالعملة الموحدة لابد أن تقود إلى تنسيق جدي ومعمق بين وزراء اقتصاد ومال دول الأورو الإحدى عشر وستوفر حلا لكل الأزمات والمشاكل التي قد تنشأ مستقبلا، وأن العلاقة بين الإتحاد النقدي والإتحاد السياسي ستجبر الحكومات على التعاون السياسي المعمق كبديل عن خسارة العملة الموحدة والمكتسبات المحققة حتى الآن، وأن العملة الموحدة بنيت على أساس أنها الأداة الفعالة لتقريب إقتصادات وسياسات الدول الأعضاء وبفضل معايير ماستريخت تم التوصل إلى تقارب شديد وتناغم واضح بين الأهداف المالية والخزينية وقد إزداد أثر الأورو بنزوله إلى التداول اليومي وامتداده إلى المالية العامة

والسياسة الاجتماعية، وسيكون للأورو آثارا داخلية وخارجية، ففي العلاقة بين الحكومات المشاركة والتي تبقى قيد الصوغ والتعريف، سيكون على المصرف المركزي الأوروبي بناء سياسة الأورو في مواجهة العملات العالمية الأخرى كالين والدولار، وسيكون على دول منطقة الأورو التحدث بصوت واحد في المؤسسات العالمية الكبرى وفي مجموعة السبعة+01، وسيكون عليهم في وقت من الأوقات أن يتفقوا على تمثيل واحد وموحد لهذه المؤسسات.

إن الأورو - بوصفه أداة سياسة دولية نقدية - سيؤدي إلى تقوية شعور الأوروبيين بأن مصالحهم المشتركة تستحق الدفاع المشترك، وسيفرض عليهم الظهور في المحافل الدولية بمظهر المتفقين سياسيا، إذ أن استقرار عملة ما لا يرتبط فقط بالمؤشرات الاقتصادية والمالية ، لكن أيضا بصلابة الدولة - أو تجمع الدول - التي ترمز إليها[1].

1-4- التوسع الجهوي نحو المتوسط:

لفترة طويلة، شكل حوض البحر الأبيض المتوسط رهانا للقوى العظمى المتصارعة الأمريكية والسوفياتية، لا من أجل ثرواته النفطية فحسب بل من أجل السيطرة على بعض الجزر والمضائق الإستراتيجية التي كانت تستعمل كمرتكزات وقواعد بحرية تنطلق منها الأساطيل الحربية لهذه القوى ، وبعد الهيار الإتحاد السوفياتي لا يزال الحوض يشكل رهانا أساسيا في مجال الأمن والاستقرار بالنسبة لأوروبا، فالبيئة الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت تهديدات جديدة تتمثل أساسا في تدفق موجات المهاجرين من الضفة الجنوبية في اتجاه الضفة الشمالية ، تنامي المد الإسلامي تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وما تسببه من حالة عدم الاستقرار، هذه الاعتبارات دفعت الأوروبيين إلى التساؤل حول مصير المنطقة

[1]–Danniel Vernet, « L'UE, deviendra-t-elle politique le Monde. 17.4.1008 in: www.le monde.fr

المتوسطية، هل ستكون منطقة مواجهة أم تعاون ؟ فضاءا للتضامن أم أنها ستكون منطقة نزاعات؟ هل هي همزة وصل أم أنها خط انكسار؟. [1]

المعطيات الجغرافية الاقتصادية والديمغرافية تصور الحوض على أنه جدار و خط انكسار بين الضفتين ولا يمكن بأي حال أن يكون فضاءا للتضامن والتعاون فالتناقض الاقتصادي والاجتماعي) بحيث أن أفقر دولة في الإتحاد وهي البرتغال - قبل انضمام اليونان، أغنى من أغنى دولة في جنوب المتوسط وهي ليبيا، وأن دول المغرب العربي الخمس لا تمثل سوى 4% من التبادلات التجارية للإتحاد (1993)، وأن مجموع اقتصاديات الدول الغير أوروبية في المتوسط تنتج ما يعادل 380 مليار دولار أي 5% من الناتج الوطني الخام للإتحاد وتمثل تركيا وإسرائيل 50% من هذا الإنتاج[2].

ويشكل العامل الديمغرافي أثقل المعطيات التي تزن في منطقة المتوسط كونه لا يصاحب معدل النمو الاقتصادي، كما أن عدم التجانس في نسب النمو الديمغرافي بين ضفتي الحوض يشكل قلقا بالنسبة للأوروبيين[3] وبين الجدول التالي:

حالة عدم التناسب:

الجدول رقم (3): النمو السكاني في المتوسط (بالمليون نسمة)

الدول	1990	2025	نسبة الزيادة
الدول العربية	133	253	%90
تركيا	055	089	%61
أوروبا	195	207	%06

المصدر: هيئة الأمم المتحدة 1989 - المرجع بشارة حضر، ص 70.

---

[1]– Daniel Collard,<< la Conférence de Barcelone et le Partenariat Euro Méditerranée>>. Défense nationale, février 96, P 110

[2]– Daniel Collard, op cit. p. 111

[3]– Bichara Khader, L'Europe et la Méditerranée Géopolitique de la Proximité. Paris: édition -1 Larmatthan, 1997, p. 64.

ويقدر عدد معتنقو الديانة الإسلامية بما يقارب 3/2 وهم يطوقون الحوض بكامله، كما أن ظاهرة الهجرة أخذة في الارتفاع رغم القيود الصارمة التي يفرضها الإتحاد الأوروبي، هذا الحد دفع إلى ظهور ما يسمى بالهجرة الغير شرعية والتي ترتب عليها داخل الدول الأوروبية انحرافات اجتماعية خطيرة، كالسرقة - الجريمة المنضمة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة ، ثم في المقابل وكرد فعل من الأوروبيين تجاه الوافدين ظهرت آفات كالتمييز العنصري وكره الأجانب ، والتي تعمل على نخر العلاقات المتوسطية)[1].

إضافة إلى هذه الفوارق الاقتصادية الاجتماعية وكذلك الديمغرافية، هناك فارق آخر يصنع حالة عدم التجانس والمتمثل في تعارض الأنظمة السياسية، ففي حين توجد ديمقراطيات ليبرالية في الضفة الشمالية نجد أنظمة شمولية، عسكرية واستبدادية في الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط.

هذه الأوضاع دفعت بأوروبا إلى بلورة سياسات لاحتواء هذه الأخطار ففي السنوات بين 1980/1970، أطلقت المجموعة الأوروبية مبادرة تحت شعار "السياسة المتوسطية الشاملة " من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع كل من دول المغرب العربي المشرق العربي وكذلك مع يوغسلافيا، تركيا، مالطا وقبرص، وتحتوي هذه الاتفاقيات على معاملات تفضيلية وإعانات مالية (يتولاها البنك الأوروبي للاستثمار)، غير أن أزمني النفط (1974/1973) و(1980/1979) أثرت سلبا على هذا التعاون[2].

إضافة إلى أزمني النفط، هناك ثلاثة متغيرات عملت على إحداث تحولات عميقة مست هذه المنطقة الإستراتيجية وكرست تراجع العلاقات بين الضفتين انضمام كل

---

[1]– Jean robert Henry, Méditerranée Occidentaliste et Euro Méditerranée des Malentendus. l'Espace des Hérodote. N° 94, 3 éme Trimestre 1999, pp 25-28.

[2]– Commission Européenne, «U.E-Maghreb 25 ans de Coopération 1976/2001. MAROC, éditée -1 par la délégation de la commission européenne, 2001, p. 6

مـن اليونـان (1981) وإيطاليـا والبرتغـال (1986) وهي دول زراعيـة، ممـا أثـر على العلاقـات الأورو مغاربيـة بحيـث أصـبحت المنتوجـات الزراعيـة المغربيـة بالخصـوص تتعـرض إلى ضـغوطات كبيرة حتى تتمكن من الـدخول إلى السـوق الأوروبيـة، كمـا أن الخيـار الكتلـة الشـرقية وتحـول أنظـار الأوروبيين إلى هـذه الـدول بحيـث أعطيت لهـم الأولويـة على حسـاب دول جنـوب وشـرق المتوسـط، ثالـث هـذه المتغيرات، انتهـاء جولـة أوروغـواي والتي وضـعت حـدا للتعـاملات التفضـيلية (التي كانـت تسـتفيد منهـا الـدول المغاربية) على أسـاس أن تنطلق مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية بين الـدول المصنعة والدول النامية[1].

تحـت طائلـة الأمـن والاسـتقرار في حـوض المتوسـط ، راجـع المجلـس الأوروبـي الاخـتلال الـذي حـدث ، وتحـت شـعار " السياسـة المتوسـطية الجديـدة "رفـع قيمـة الغـلاف المـالي بـ 40% وأصـبحت المقـدرات الماليـة المخصصـة لـدول الحـوض 2375 مليـون أوقيـة للسـنوات 1996/1992 بعـد أن كانـت 1618 مليـون أوقيـة[2]، ومـن أجـل إيجـاد هيكل ولـو غير رسـمي لبـدأ الحـوار وتبـادل الأفكـار بين الضـفتين جـاءت فكـرة تأسـيس " المنتـدى المتوسـطي " والـذي كانـت انطلاقتـه في مصـر (43) جويليـة (1994) وانعقـد المنتـدى الثـاني في فرنسـا (أفريـل 1995) ثـم منتـدى ثالـث في تـونس (جويليـة 1995) وأختلـف الاجتمـاع الأخير عـن سـابقيه كونـه تعلـق بإيجـاد أرضـية اتفـاق بـين المشاركين للتحضير الندوة برشلونة[3].

توجـت سياسـات المجموعـة الأوروبيـة في منطقـة المتوسـط بعقـد شـراكة مـع دول الضفة الجنوبية من المتوسـط، وشـمل العقـد ثلاثـة محـاور أساسـية: المحـور السـياسي والأمني، المحـور الاقتصـادي والمالي والمحـور الاجتمـاعي، الثقـافي والإنسـاني، وقـد بنيت

---

[1]– Collard, Op.Cit. p 112

[2]– Commission Européenne, Op. Cit. p.09

[3]– Collard, Op.Cit, p114

السياسة الأوروبية في إطار هذا العقد على مسارين اثنين، مسار متعدد الأطراف ومسار ثنائي يردفهما برنامج مالي (MEDA) كأداة لتنفيذ ما أتفق عليه، وقد قدرت القيمة المالية المخصصة للفترة ما بين 1999/1995 بحوالي تسع مليارات أورو[1]، وسنحاول عرض هذه المحاور - ولو بإيجاز - كما يلي :

أ- المحور السياسي والأمني: وتتكون من ثلاثة أجزاء متكاملة ، الحوار السياسي على المستوى الثنائي والجهوي ، إجراءات الشراكة والميثاق من أجل السلام و الاستقرار.

ب- المحور الاقتصادي والمالي : ويهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية ، دعم الإتحاد الأوروبية للتحولات الاقتصادية ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات المترتبة عن انفتاح السوق ، تشجيع الاستثمارات في المنطقة هذه الأهداف هي في الحقيقة العناصر الضرورية لإستراتيجية تنموية اقتصادية اجتماعية ، مستدامة للمنطقة في عمومها.

ج المحور الاجتماعي، الثقافي، الإنساني : ويهدف إلى تشجيع التفاهم بين الشعوب في المنطقة من خلال تنمية التعاون بين شرائح المجتمع المدني ولتحقيق ذلك تم إعداد برامج جهوية تدعمها أوروماد Euromed من أجل الحفاظ وتثمين التراث الثقافي الأورو متوسطي Euromed Audiovisuel، والذي يهدف إلى دعم التعاون في إطار السمعي البصري . وأخيرا أوروماد شباب Euromed Jeunesse ويهدف إلى تسهيل الاندماج في الحياة الاجتماعية والمهنية وتحفيز عملية الديمقراطية

[1]- Commission Européenne, le Processus de Barcelone: Cinq ans après, 1995/2000. Luxembourg: office de Publications Officielles des Communautés Européenne, 2000, pp 9-14

في أوساط المجتمع المدني وكذلك تطوير التفاهم والانسجام بين الشباب المتوسطي[1].

2- تفاعلات التحالف القومي الإسلامي مع السياسة الأمريكية في المنطقة :

حددت التقارير والوثائق* الأمريكية أن الأخطار التي تهدد الأمن القومي الأمريكي بعد اختفاء الإتحاد السوفياتي بأنها تلك الآتية من دول العالم الثالث وهي ثلاثة:

1 - امتلاك بعض الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية لترسانة أسلحة متطورة بما في ذلك أسلحة بيولوجية كيماوية أو صواريخ ذات مدى بعيد.

2- النظم المعادية لأمريكا، والقادة السياسيين المشبعين بروح المغامرة والمتطلعين إلى مناطق الضعف المجاورة التي يمكن استغلالها لصالحهم يفرض نفوذهم السياسي والاقتصادي على هذه المناطق، أو محاولة الإضرار بالاحتياجات الإستراتيجية للولايات المتحدة، مثل محاولة قطع إمدادات البترول أو التعرض له.

3- التهديدات والمخاطر الغير واضحة المعالم، وتنحصر أساسا في الحركات الإسلامية خاصة بعد سقوط الأيديولوجية الشيوعية وتولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما واضحا لهذه الظاهرة، وتعتبر انتشارها خطرا على المصالح الأمريكية والغربية وقد ازدادت أهمية ذلك بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية في

---

[1]– Commission Européenne, Processus de Barcelone,Op. Cit. p 15

* إشارة إلى البيان الرئاسي رقم 25 Presidential Decision Directive (P.D.D (25) ، وإلى تقرير البيت الأبيض العام (1994)

آسـيا الوسـطى وتزايـد النشـاط الإيرانـي سـواء في العـالم العربـي أو في هـذه الجمهوريات[1].

في ظل هذه الظروف تعتبر السياسة الأمريكية الإسلام " الأصولي "عنصر تهديد إيديولوجي موجه للحضارة الغربية، شأنه شأن التهديد الشيوعي السابق، ولكن أقل منه خطورة بكثير، غير أنه من الممكن أن يؤثر على الإنفراد الأمريكي في قيادة العالم ويخلق بؤرا للتمرد ضد السياسة الأمريكية في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي خاصة في منطقة الشرق الأوسط[2].

وفي هذا الصدد، سنحاول التعرف على ردود فعل ومواقف التحالف القومي الإسلامي تجاه الترتيبات الأمريكية في المنطقة. والمتمثلة أساسا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام وحل المنازعات الإقليمية ومنع تفاقمها وتحولها الى صراعات مسلحة وسببا في الإضرار بأوضاع الأمن والاستقرار التي تمثل المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية في المنطقة، ولذلك فإن السعي لتحقيق السلام وحل المشكلات المترتبة على الصراع العربي الإسرائيلي هو أحد المعالم البارزة للنشاط السياسي الأمريكي سواء من خلال الجهود الديبلوماسية أو دفع عملية السلام من خلال المفاوضات الثنائية والعمل على توفير الأمن الإقليمي من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والتي ناقشت قضايا عديدة، المياه، اللاجئين الإصلاح الاقتصادي والبيئة وكذلك مسألة التسلح وهي أحد أبرز القضايا في المفاوضات والتي تعتبر من محددات المشروع الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط، وتسعى الولايات المتحدة لفرض السيطرة على توريدات السلاح والمعدات والتحكم فيها بالتعاون مع الدول الكبرى المنتجة للسلاح بحيث يمكنها هيكلة التوازنات العسكرية في المنطقة بالصيغة التي

---

[1] – سعيد فاضل حسن: " السلوك السياسي والاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط"، في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، بيروت: مركز الدراسات العربي – الأورون : 1998 ، ص ص 423 425

[2] – المرجع السابق ص 125

تضمن لها تعزيز مصالحها وعدم الإضرار بالسوق الدولية لبيع السلاح كجزء حيوي من الاقتصاد الأمريكي[1].

2-1- التفاعلات السياسية والعسكرية :

يعكس الاتفاق الذي وقعت عليه كل من حكومة رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقف الإستراتيجي المتردي للعالم العربي، وهو الموقف الذي تبلور عشية انتهاء حرب الخليج الثانية، وما نجم عنها من انفراط الصف العربي وفرض الوصاية المباشرة أو غير المباشرة على العديد من الأقطار العربية إن لم يمكن عليها جميعا وكان الهيار الإتحاد السوفياتي من قبل، وهو حليف العرب في نزاعهم الإقليمي، وما رافقه من بروز القوة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية كقوة وحيدة فاعلة، قد دمر أسس الإستراتيجية العربية التقليدية وألغى أي فرصة لاستمرار المواجهة مع إسرائيل وحلفائها بالطرق العسكرية[(2)]. وبات واضحا تخلي الأنظمة العربية الرسمية . عن القضية المركزية وتبني " السلام " وسياسات التطبيع كخيار إستراتيجي، وكان لزاما على الشعوب من خلال قواها الاجتماعية النشطة والفاعلة مواصلة النضال من أجل تحرير الأرض وإحياء الرسالة العربية الإسلامية ومواجهة الهيمنة الأمريكية والصهيونية.

لقد رفض التياران القومي و الإسلامي من خلال مؤتمر اتهم الشعبية المختلفة كل التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية على نحو تقدر حقوق الشعب الفلسطيني وتواصوا على متابعة النضال لتحقيق هدف تحرير فلسطين، الجولان وجنوب لبنان من خلال دعم الانتفاضة المجاهدة في فلسطين والمقاومة الباسلة في لبنان، رفض التطبيع مع العدو الصهيوني

---

[1] – سعيد فاضل حسن، المرجع السابق، ص 427.

[2] – برهان غليون، " إتفاق أوسلو ومستقبل التسوية الإقليمية "، في العرب ومعركة السلام الدار البيضاء: المركز الثقافي، 1999، ص 30.

تحت أي صورة وفي أي محال وإدانة الخطوات التي تمت الاحتراق المقاطعة لإسرائيل في إشارة إلى موقف دول التعاون الخليجي) ، رفض الوجود الأجنبي وأشكال الهيمنة، العمل على تحقيق هدف الوحدة العربية ، التأكيد على خطورة سياسة الخصخصة والتنبيه إلى مخاطر النظام الشرق أوسطي وسوقه على مختلف جوانب الحياة العربية وإستنفار الطاقات لإنجاح السوق العربية المشتركة والتأكيد على أن النهوض العربي متكامل مع نهوض العالم الإسلامي[1].

ولتجسيد هذه القرارات تم انتخاب لجنة لمتابعة برنامج ونشاطات المؤتمر ، كما انعقدت مؤتمرات شعبية عربية لمقاومة التطبيع دعت إلى "... مواصلة الجهاد ووحدة العرب والمسلمين (صنعاء، ديسمبر1996) واعتبرت القضية الفلسطينية قضية عربية بكل أبعادها وهي ذات بعد إسلامي كذلك ، وأن العمل على تحريرها كاملة من يد العدو الصهيوني هو الخيار الوحيد لحسم الصراع ، ويرفض المؤتمر الشعبي العربي أي سلام مع إسرائيل واعتباره اعترافا بالأطماع الاستعمارية الاستيطانية واستسلاما للعدو والإمبريالية وتفريطا في الحق التاريخي للعرب، وأن التسوية والتطبيع والسلام الصهيوني الأمريكي المفروض من جماهير الأمة العربية ومناضليها ومثقفيها وقواها الحية ينتهك قدسية النضالية العربية الإسلامية ويؤدي إلى تصدع وضعف وبلبلة في صفوف العرب ووجدان أحيالهم واختياراتهم المبدئية واستراتيجياتهم الوطنية والقومية..."[2].

كما أكدت توصيات المؤتمر الأول للأحزاب السياسية العربية المنعقد في عمان خلال الفترة من 16 إلى 19 ديسمبر 1996 .... على ضرورة التمسك بالتضامن العربي والدعوة إلى رفع الحصار على كل من العراق وليبيا والسودان و التنديد بمحاولات المزيد من التجزئة والتقسيم للوطن العربي وتصفية المناطق العربية المحتلة تصفية

---

[1] – البيان الختامي للمؤتمر القومي الإسلامي – بيروت: 1994.

[2] – البيان الختامي للمؤتمر الشعبي المقاومة التطبيع – صنعاء : 109 إلى 13 ديسمبر 1995.

الترسانة النووية لإسرائيل وإخضاع منشآتها للرقابة الدولية والمطالبة بانسحاب القوى العسكرية الأجنبية والعمل على إحياء اتفاقية الدفاع المشترك ... كما أكد مشروع البيان الختامي على ... مشروعية المقاومة لطرد الاحتلال الأجنبي وحق الشعب الفلسطيني والأمة في مقاومة الاحتلال الصهيوني وضرورة التمسك بالهوية العربية والإسلامية لشعب فلسطين ... ودعا إلى عدم إسقاط خيار الجهاد من أجل التحرير ودعمه ووقف جميع أشكال التطبيع وتفعيل دور سياسة المقاطعة العربية، وإنشاد البيان بالصمود اللبناني وحيا شهداء المقاومة ..."[1].

وفي الدورة الحادية عشر للأمانة العامة للأحزاب العربية المنعقدة في 22 إلى 23 سبتمبر 2001 في دمشق، حيث الأمانة العامة للانتفاضة الفلسطينية الباسلة وهي تكمل عامها الأول صامدة في وجه العدوان الصهيوني العنصري الذي يستخدم ترسانة السلاح الأمريكي في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل إلا من إرادته وتصميمه على تحقيق أهداف الانتفاضة في الاستقلال ودحر الاحتلال. وإذ تشيد الأمانة العامة بالوحدة الوطنية الفلسطينية ، تدعو جميع القوى الوطنية والإسلامية إلى مزيد من تعميق هذه الوحدة، لا سيما في مواجهة المخاطر والمؤتمرات التي تحاك ضد الانتفاضة والقضية ، وترى الأمانة أن الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية من أجل العودة إلى المفاوضات في هذا الوقت (بعد أحداث سبتمبر2001) إنما هي وقف الانتفاضة وتسهيل محاولاتها حر الدول العربية إلى صف التحالف الأمريكي في مواجهة دول الصمود والمقاومة العربية وقوى وحركات التحرر العربية في خديعة جديدة تمهد لتصفية القضية الفلسطينية ، وتتيح للعدو الصهيوني العنصري المشاركة في المخطط الأمريكي لتفتيت الوطن العربي وفرض المزيد من الهيمنة ، وتؤكد على ضرورة إعادة العلاقات السورية الفلسطينية إلى وضعها

[1] – طلعت أحمد مسلم: " توصيات المؤتمر الأول للأحزاب العربية " –جريدة الشعب: 27/12/1996.

الطبيعي دعما لبناء موقف عربي قوي ينهض على قاعدة مثلث الصمود الفلسطيني السوري اللبناني[1].

أما بخصوص المواجهة على المستوى العسكري والأمني فإننا سنحاول التركيز على إنجازات الانتفاضة في هذا المجال وكذا إنجازات المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان.

لقد فرضت انتفاضة الأقصى المندلعة منذ نهاية شهر سبتمبر لعام 2000 والتي جاءت استكمالا وتحديدا لانتفاضة عام 1987، تأثيراتها الجادة على الواقع الأمني والسياسي الإسرائيلي، من مختلف النواحي مثلما فرضت تأثيراتها على كافة الأصعدة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والعسكرية، إلا أن أهم إنجازات هذه الانتفاضة على الإطلاق هو تضييق الخناق على الاستيطان باعتباره الركيزة الأساسية للمشروع الصهيوني والأساس العملي الذي يقوم عليه البرنامج الأيديولوجي الصهيوني الهادف إلى ترسيخ الاحتلال وتوسيعه وبالتالي توسيع رقعة الاستناد التي يقوم عليها بنيان الأمني القومي الإسرائيلي[2].

لقد ألهمت الانتفاضة عصر الازدهار الذي وفره مناخ أوسلو لنمو هذا المشروع وتوسعه وبات كل إسرائيلي يبحث عن توفير الأمن الشخصي لنفسه وعياله تاركا وراءه الإيديولوجية الصهيونية[3].

لقد طورت المقاومة الفلسطينية بجميع أشكالها وتجلياتها الفكرية والسياسية ووسائلها الجهادية التي يمكن بواسطتها إجبار المستوطنين على التفكير مليا بالرحيل فمن الحجر إلى السكين إلى القنبلة والرشاش إلى الصاروخ وقذائف الهاون إلى العمليات الإستشهادية التي أحدثت حالة من الارتجاج والهوس الأمني في المجتمع

---

[1] – مشروع جدول أعمال اعتماد الأمانة العامة للأحزاب العربية الدورة الحادية عشرة، ومثل: من 22 إلى 23 سبتمبر 2001

[2]– إحسان مرتضى " الانتفاضة وتأثير الها في الأمن القومي الإسرائيلي "، في:
http://WWW.BAHETHCENTER.org/php RR2/INDEX/php

[3] – نفسه.

الإسـرائيلي الرسـمي والشـعبي ، ورغـم التعزيـزات الأمنيـة المتشـددة، لـم تفلـح الإدارة الإسرائيلية من تقليل نسبة القتلى بين المستوطنين أو التغلب على مشكلة الأمن التي نـتج عنهـا مـا يسـمى بـالهجرة الداخليـة والتي بلغـت حـد الإخـلاء الكامـل لـبعض المستوطنات كما حدث في مستوطنة برفاه في نابلس[1].

وازدادت أزمـة المسـتوطنات تفاقمـا مـع تزايـد خـوف أعضـاء الجماعـات اليهودية في العالم من الهجرة إلى إسرائيل نتيجة لما ترتب على الانتفاضة من إحساس بأن إسرائيل أصبحت مكان غير أمني.

إن الحقائق والنتائج الاستيطانية المشار إليها آنفا وما أقررته من إجراءات ميدانية مثل إقامة " الجدار الواقي " وفصل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني عن بقية الأراضي المحتلة، ما كانت لتكون لولا ضربات الانتفاضة المتواصلة للاستيطان ومصالحه، مما أحدث توجها جديدا في صفوف بعض الإسرائيليين الذين باتوا ينادون بالانسحاب والتخلص من الاستيطان (قلب المشروع الصهيوني، وأساس مبادئ الأمن الإسرائيلي) ...

وهذا ما يجعل من استمرار الانتفاضة والمقاومة المكافئ الإيجابي الوحيد للمشروع الصهيوني، ويكفي التذكير بالواقع الجديد الذي فرضته انتفاضة الأقصى (2000) على صعيد تراجع تأييد الإسرائيليين للاستيطان في المناطق المحتلة عام 1967 وتدعيما لهذا التوجه يرى العديد من العسكريين الإسرائيليين أن التوجه نحو ما يسمى بالتسوية السلمية مثل اتفاق أوسلو ما هي بالنسبة للفلسطينيين إلا مجرد مرحلة انتقالية لالتقاط الأنفاس من أجل معاودة الصراع على الأرض نفسها وعلى القضايا الحيوية والأمنية نفسها[2].

---

[1] – نفسه.

[2] – رفعت سيد أحمد، من التطبيع إلى الانتفاضة: صراع ومقاومة دمشق: دار الفكر المعاصر، 2002، من09.

أما بالنسبة لجنوب لبنان، فليس انتصار المقاومة اللبنانية على الاحتلال الإسرائيلي ودحرها إياه وتحرير الجنوب والبقاع العربي، حدثا عاديا في يوميات الصراع العربي الصهيوني، إنه الحدث الأضخم والأهم في تاريخ ذلك الصراع وأهميته لا تكمن فقط في أن " إسرائيل" تلقت هزيمة عسكرية من قوة قتالية عربية، فقد تلقت مثل تلك الهزيمة نسبيا في حرب أكتوبر 1973، ولكن الأهمية في أنه حدث لأول مرة في تاريخ ذلك الصراع - أن تجبر إسرائيل بالقوة المسلحة على الانسحاب من أرض احتلتها في حرب ضد العرب[1].

إن هذا الانسحاب من الجنوب اللبناني ليس أول انسحاب إسرائيلي من أرض عربية ، فقد سبقه انسحابها من سيناء ومن بعض مناطق الضفة الغربية ومن غزة ، لكن الانسحاب من جنوب لبنان جرى دون قيد أو شرط ، ودون مفاوضات أو ترتيبات أمنية، بل بالضغط اليومي الكثيف للمقاومة المسلحة واستترافها المستمر لقوى العدو البشرية وأمن مستعمراته في الجليل الأعلى، إن انسحاب إسرائيل من سيناء كان بمقتضى اتفاقية كامب ديفد (1979) - تحت الرعاية الأمريكية - ومقابل تجريد سيناء من السلاح وخروج مصر من الصراع وما تبعه من تحول في ميزان القوة لصالح الدولة العبرية وما حصلت عليه من تطبيع للعلاقات مع مصر وما يتبعه ذلك من اختراق اقتصادي سياسي وثائقي للمنطقة كلها بحكم مركزية مصر[2].

كما أن انسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع كان بمثابة إعادة انتشار، إن الأرض المعاد الانتشار عليها مازالت تحت السيادة الإسرائيلية، ولا سيادة للسلطة الفلسطينية عليها، ناهيك عما تلقته إسرائيل من ثمن مقابل إعادة انتشار قواتها

---

[1] – عبد الإله بلقزيز، حزب الله اللبناني من الحوزة العلمية إلى الجبهة الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2000، ص4.

[2] – عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 05.

خارج المدن والقرى الفلسطينية ضمان حماية أمن إسرائيل وملاحقة المقاومة المسلحة، تجريدها من السلاح وزج مناضليها في السجون.

لعل الدرس الأغنى الذي تقدمه تجربة المقاومة اللبنانية للعرب أجمعين، هو أن المقاومة الشعبية المسلحة مازالت قادرة على تقديم مساهماتها المتميزة في الصراع العربي الصهيوني بعدما تعذر ولأسباب مختلفة ومعقدة حسمه عسكريا، إن المقاومة الشعبية المسلحة لا تكلف تسليحا متطورا ولا مواقع ثابتة حصينة ولا تهدف إلى السيطرة على الأرض وإقامة بنية سلطة فوقها بل هي حرب استتراف للعدو، وإرغامه على دفع ثمن احتلاله الأرض ثم اضطراره للانسحاب.

لقد كذب انتصار المقاومة اللبنانية مقولة أن السلام خيار إستراتيجي الذي رفعته الأنظمة في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية ومن وراءها الهيمنة الأمريكية، لقد بات خيار المقاومة حرجا لدعاة التسوية والسلام المفروض[1].

إن الحديث عن المقاومة هو كناية -في حقيقة الأمر - عن دور قتالي وسياسي جماهيري ، نهضت به فصائل الحركات الإسلامية والتيارات القومية وعلى رأسها حزب الله فهو الذي خطط ونفذ 4/5 عمليات المقاومة في جنوب لبنان[(2)].

2-2- التفاعلات الاقتصادية :

في ظل الاختلال الراهن والخطير الموازين القوى بين العرب وإسرائيل ، فإن الجانب الإسرائيلي لن يوافق على تنازلات مرضية للعرب في مجال الأرض إلا إذا تلقى مكافأة أكبر في مقابلها على جانب القضايا الإقليمية، بما فيها الترتيبات الأمنية والاقتصادية والوظيفة السياسية، بمعنى أن تحقيق أفضل تسوية تتم من خلالها استفادة الأرض تؤدي بالضرورة إلى نفي لذاتية النظام العربي وخضوعه لشبكة الروابط الإقليمية الجديدة التي يتم نسجها في إطار النظام الشرق أوسطي ، ولعل

---

[1] – عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 07.

[2] – نفسه، ص 08.

تصميم إطارين متوازيين للتفاوض العربي الإسرائيلي في ظل صيغة مدريد، كان المقصود منه ربط التنازلات حول الانسحاب من الأراضي المحتلة في مسارات " التفاوض الثنائي بإنتزاع مكاسب وتنازلات من الجانب العربي حول الترتيبات الإقليمية " الشرق أوسطية " في إطار مسار "التفاوض المتعدد الأطراف" . إن هذه المفاوضات جرى تصميمها لكي تفضي إلى إطار مؤسسي جديد يتجاوز النظام العربي وتخدم الأهداف الكلية للهيمنة الأمريكية[1].

في ظل هذه التطورات الجديدة ومع الحصار النظام العربي كرابطة سياسية جامعة وبنية اقتصادية متماسكة وكإستراتيجية للأمن الجماعي، يتحول العرب تدريجيا إلى ظاهرة ثقافية ليس لها تعبير سياسي واقتصادي متماسك[2]، وقد يتفكك النظام العربي إلى أنظمة فرعية مندمجة في أنظمة إقليمية ، تحتوي دولا في المحيط العربي و المحيط الغير عربي، مع إقامة نظام شرق أوسطي كإطار وأشمل لتلك الأنظمة الفرعية وقد يؤول النظام العربي إلى مزيد من الانهيار وغياب أية بلورة السياسية حد أدنى لهذا النظام، ويصبح بالتالي طرفا متلقيا لا إرادة له في النظام الشرق أوسطي الجديد ، وقد يعاد إحياء النظام العربي كاحتمال ثالث - على أسس جديدة وقيادة تؤسس على بعض الأطراف الرئيسية الفاعلة والنشطة في مواجهة تداعيات الهيمنة[3].

وفي هذا الصدد تحاول القوى القومية والإسلامية رغم المشهد البائس، أن تكون بديلا عن النظام العربي المهترئ وهي تعلن في كل مقام أنها ترفض هذا النظام الإقليمي الجديد.

---

(1) – محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992، ص210.

(2) – محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص 211.

(3) – نفسه ص 215.

وقد اعتبر الإخوان المسلمون في مصر أن مؤتمر الدار البيضاء (1994) تحت مسمى القمة الاقتصادية للدول الشرق الأوسطية وشمال إفريقيا استمرارا للتآمر أو بتعبير مصطفى مشهور... ويستمر التخطيط الصهيوني الأمريكي، ويعقد مؤتمر اقتصادي في الدار البيضاء بالمغرب تحت رعاية الملك الحسن الثاني ويكون للعدو الصهيوني الدور البارز فيه ويحضره ستة وزراء إسرائليين وتتهافت الدول العربية على لقاء الصهاينة والأهداف الحقيقية لهذا المؤتمر هي تحقيق الهيمنة الاقتصادية للعدو على الدول العربية وإتمام التطبيع والتغلغل الصهيوني في بلادنا ونشر الفتن بين المسلمين وتكون السوق لشرق أوسطية هي اللافتة التي تحقق من خلالها ..."[1]، ويربط الإخوان في الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية وبين الدعوة الأمريكية إلى إلغاء المقاطعة على شركاتها التي تتعامل مع العدو، لأنها تريد أن تجعل من البلاد العربية سوق كبيرة لمنتجاتها معتبرة العدو الصهيوني قاعدة صناعية لها مهيأة بالخبرات التكنولوجية وبالنسبة لإسرائيل يرى الإخوان أن تحقيق ما يسمى بإسرائيل الكبرى على الأرض غير ممكن حاليا، فخطط العدو بإشراف أمريكا للسيطرة الاقتصادية عن طريق السوق الشرق أوسطية والتطبيع مع الدول العربية ليهيمن عليها اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، كمرحلة انتقالية لتحقيق الهدف الأكبر وهو إسرائيل الكبرى[2].

وعلى هذا الأساس يدعو التحالف القومي الإسلامي إلى استخدام سلاح المقاطعة الشعبية لبضائع العدو الصهيوني الأمريكي، وضرورة تطوير آلية المقاطعة الشعبية وفق قواعد فيما تتضمن تصنيف الذين لا يقاطعون بين متعامل غافل بحيري تنبيهه تحذيره ومتعامل مدرك ينبغي اتخاذ موقف منه ومروج ينبغي مقاطعته، ويدعو

---

(1) – مصطفى مشهور ببيان للإخوان المسلمين في أعقاب مؤتمر الدار البيضاء القاهرة : 1994.

(2) – أنور الهواري، الحركات الإسلامية في العالم العربي بين القطرية والإقليمية والعالمية، في التقرير الإستراتيجي العربي 1994، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995 ، ص 317

التحالف جميع فصائل التيارين إلى الإسهام في تطوير هذه الآلية ومباشرة تنفيذها عملا بقرارات المؤتمر[1].

وفي هذا الصدد أفتى الدكتور يوسف القرضاوي بحرمة السفر والسياحة إلى الكيان الصهيوني، فبعد استعراضه لوجوب الجهاد والقتال في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء، وإذا قصر المسلمون في الجهاد للذود عن أوطانهم، والدفاع عن حماهم واسترداد ما أغتصب من ديارهم، أو عجزوا عن ذلك لسبب أو لآخر فإن دينهم يفرض عليهم مقارعة عدوهم من خلال المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن سلاح المقاطعة هو السلاح المتاح وأن تعاملنا مع عدونا شراء منه وبيعا له وسفرا إلى دياره يشد من أزره ويقوي دعائم اقتصاده ويمنحهم قدرة على الاستمرار في استعمارنا، إن التعامل مع المغتصبين استقبالا لهم في ديارنا وسفرا لديارهم يكسر الحاجز النفسي بيننا وبينهم إن هذه التعاملات محرمة شرعا ولو كانت السياحة الأسباب دينية[2].

ومواصلة للجهود الشعبية المواجهة الهيمنة الصهيونية الأمريكية عقد المؤتمر الشعبي الخليجي لمقاومة التطبيع مع إسرائيل، وتنطلق فكرة المؤتمر من قناعة راسخة مفادها أنه ليس هناك مصلحة شعبية خليجية في الإستهدافات الإسرائيلية التي ترتكز على تلبية حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الملحة للنفط الخليجي الرخيص والقريب ، فتح أسواق جديدة ذات أنماط استهلاكية متسارعة، العمل على تحويل دول المجلس إلى قواعد سياسية مناوئة لإيران تصلح لانطلاق أعمال هجومية عليها (إيران) بوصفها الرقم الصعب في مشروع التسوية والتصفية" ويرى المؤتمرون أن مصلحة شعوب مجلس التعاون الخليجي تتطلب مقاومة كل أشكال التطبيع مع

---

[1] – اللجنة الوطنية الأردنية لإلغاء معرض الصناعات الإسرائيلية، الرسالة الثامنة للمؤتمر القومي الإسلامي 1996/10/01 إلى 1997/7/1، ص 525.

[2] – يوسف القرضاوي، السفر والسياحة إلى دولة العدو الصهيوني حرام شرعا، الرسالة الخامسة المؤتمر القومي الإسلامي، 1996/2/29، ص 281.

إسرائيل حفاظا على مصالح هذه الشعوب و نأيا عن توريطها في أية مواجهات تخطط لها إسرائيل في إقليم الخليج[1].

وفي نفس الاتجاه قدمت الحركات الدستورية الإسلامية ورقة تضمنت آلية للتحرك ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، والعمل المقترح هو بناء جبهة شعبية للتأثير على المستويات المختلفة رسمية وشعبية وكذلك داخل كل قوة سياسية ونقابة وجمعية[2].

II - إستراتيجية الهيمنة:

سبق وأن أشرنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، ولحماية وترقية مصالحها السياسية والأمنية، الاقتصادية والثقافية تعمد إلى بلورة إستراتيجيات إقليمية توجهها من مناطق مختلفة من العالم، وتعتبر أوروبا المنطقة الأكثر أهمية للارتباط الإستراتيجي بين الأمن والاقتصاد، إذ تلعب منظمة حلف شمال الأطلسي دور الحارس لأكبر تجمع لاقتصادات السوق الضرورية والحيوية للاقتصاد الأمريكي.

ويعتبر الأمريكيون مسألة استقلال أوروبا عن الهيمنة الأمريكية فكرة خيالية لا يمكن إستصاغتها، وهم يعلمون بشتى الوسائل للحفاظ على الوضع القائم واستمراره.

والتخطيط لاحتواء كل محاولات إثبات الهوية الأوروبية سواء في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أو في مجال الدفاع العسكري أو في بناء تكتل اقتصادي ونقدي أورولاند".

---

[1] – مقترح إعلان مبادي: المؤتمر الشعبي الخليجي المقاومة التطبيع مع إسرائيل – الكويت: 1996.

[2] – ورقة آلية التحرك ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني مقدمة من الحركات الدستورية الإسلامية " إلى القوى السياسية والقاسات والجمعيات والشخصيات الكوبية " في الرسالة السابعة: 17/10/1996، رسائل المؤتر القومي الإسلامي بين حريف 1994 وربيع 1997، 1997، ص446.

1 - احتواء القطب الأوروبي :

تهدف الإستراتيجية الأمريكية الموجهة إلى أوروبا ومنطقة أوراسيا إلى:

- ضمان الاستقرار في أوروبا حتى لا يضطر الجنود الأمريكان إلى إراقة دمائهم.

أن تكون الاقتصاديات الأوروبية في صحة جيدة حتى تتوفر إمكانيات وفرص للاستثمارات الأمريكية[1].

ويتحقق ذلك من خلال أوروبا ديمقراطية مندمجة ومتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل منظمة حلف شمال الأطلسي الآلية المثلى لتحقيق هذه الأهداف، إذ لا ترتبط من وجهة النظر الأمريكية بمواجهة الخطر الشيوعي الزائل بل هي خصوصية للأمن في أوروبا، و فكرة توسيع الحلف ليشمل دولا من شرق أوروبا ووسطها يعتبر انتصارا ديبلوماسيا أمريكيا على حلفائها الأوروبيين لأنه امتداد للإستراتيجية الأمريكية الشاملة بأبعادها الثلاثة الأمنية الاقتصادية و الثقافية، أي الحيلولة دون هيمنة قوة أو قوى مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأوروبية، التمتع بشركاء أغنياء ومتفتحين عن الأفكار والمنتوجات والاستثمارات الأمريكية وأخيرا تشكيل مجموعة من القيم المنتشرة على أكبر قدر في القارة الأوروبية تساعد وتسهل التعامل مع المصالح الأمريكية[2].

إن محاولات أوروبا المتكررة بإنشاء قوة عسكرية مستقلة ولو داخل هياكل حلف شمال الأطلسي كثيرا ما تقابل بالاستغراب والسخرية من المسؤولين الأمريكان وأعتبر هؤلاء أن قرارات قمة برلين التي أصدرها مجلس الحلف (1996) لا تعد أن تكون تفويضا شكليا وأن عمليات التكييف التي أحدثها حلف شمال الأطلسي في المهام والصلاحيات هي من أجل الوصول إلى فعالية أكثر في تحقيق أهداف الحلف لا من

---

[1]– The White Hoouse, A National Security Strategy of Engagement and Enlargement, Washington D. C: Government Printing office, 1995, P 25

[2]– Richard, Holbrooke, " The Future Of Nato", USIS, 06. 04.1995, pp.01-02

أجـل إيجـاد صـيغة تـدير مـن خلالهـا أوروبـا وضـعيات دون الولايـات المتحـدة الأمريكية[1]، ويؤكد هذا التوجه الشروط التي فرضتها قمة برلين على الأوروبيين حتى يتمكنـوا مـن التـدخل عبر إتحـاد أوروبـا الغربيـة ودون مشـاركة الولايـات المتحـدة الأمريكية، حيث حدد مجلس الناتو مايلي :

أن تبقى مسؤولية القيادة العليا للقوات الحليفة في يد القائد الأعلى للحلف، وهو بطبيعة الحال أمريكي.

- أن توافق واشنطن على المهمة التي يزمع الأوروبيون القيام بها بمفردهم.

- أن تنال القوات المشاركة في هذه المهمة موافقة الحلف وتتبع إجراءاته وتزوده بالتقارير عن سير العمليات وتطورها[2].

إن أزمني البوسـنة والهرسـك وكسـوفو كرسـتا العجـز الأوروبي وفرضـتا تـدخلا أمريكيا ديبلوماسيا وعسكريا مباشرا، وكرستا كذلك فكرة توسيع الحلف إلى دول شرق أوروبا، ومن ثم إمكانية بسط الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على منطقة أوراسيا، الرهان الأساسي لها لما تتوفر عليه من ثروات مادية وعسكرية وحيوية في المجال السياسي. إن فكرة استقلال أوروبا عن منضمة حلف شمال الأطلسي يعد مساسا وتهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة وذلك للارتباط الوثيق بين المسائل الأمنية والاقتصادية[3].

في هذا الإطار، ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تعزيز الروابط المؤسساتية والاستشارية مع أوروبا من خلال إبرام الاتفاقيات كشرط لإطلاق مزيد من الاندماج الأوروبي. ومع أولى المقترحات الفرنسية الألمانية لبلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية الطرفين بأن هذا المشروع لن يكون على

---

(1)– Walter Slocombe, "NATO Policy". USIS, 24.06. 1996, P 02

(2)– Philip. H, GORDAN, "Europeanization of Nato: A convenient myth ". International Herald -1 tribune, June 1996, P 13

(3)– Z. BRZEZINSKI, Op.Cit, P 57

حساب منظمة حلف شمال الأطلسي ومارست ضغوطات على ما يسمى بالدول الأطلنطية داخل المجموعة الأوروبية بريطانيا، البرتغال وهولندا[1].

لاحتواء المشروع الفرنسي - الألماني، دعت الولايات المتحدة الأمريكية في 03 ديسمبر 1995 في مدريد إلى مناقشة فكرة الأطلنطية الجديدة "NAT" والتي تفسح المجال أمام الإتحاد الأوروبي للمشاركة في تحمل بعض المسؤوليات الديبلوماسية والسياسية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأعتبر الإتحاد من خلال هذه الوثيقة شريكا كاملا سياسيا واقتصاديا، غير أن الوثيقة أكدت على عدم قابلية انقسام المسؤوليات الأمنية وإن أقرت وجود ركيزة دفاعية أوروبية داخل منظمة حلف شمال الأطلسي التي تبقى الركن الأساسي في هذه المنظومة الأطلنطية[2].

رغم هذا " الاعتراف " الأمريكي بالبعد السياسي للإتحاد الأوروبي، إلا أنهم لا يزالون ينظرون إلى أوروبا على أنها منطقة امتداد تجاري لشركاتهم بل ويصرون على توسيع منظمة الناتو نحو الشرق من أوروبا لنقل " عادات " اقتصاد السوق إلى هذه المنطقة ولو على حساب الترتيبات السياسية لأوروبا[3].

إضافة إلى فكرة الأطلنطية الجديدة " تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحتواء القطب الأوروبي من خلال تعميق علاقاتها مع ألمانيا الفيدرالية التي تكتفي بالانصياع المباشر واللامشروط لواشنطن لكونها أحدثت القطيعة مع ماضيها وتخلت عن كثير من مثلها في بناء قوة عسكرية قومية، عكس بريطانيا وفرنسا اللتين تصران على استخدام مفاهيمها كلما دخلتا في شكل من أشكال التعاون الدولي.

---

[1]– Bruno, COLSON, Europe: repenser les alliances. Paris: Economica, 1995 PP. 109-142

[2]– Antony, Wayne, the new transatlantic agenda", USIS 08.07.1996, P 02

[3]– Ibid.PP, 11-19

إن تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع ألمانيا داخل منظمة حلف شمال الأطلسي هو ضمان للاستقرار في المنطقة ويمنع نشوب الحرب ويوفر توازنا إستراتيجيا ضروريا أمام روسيا[1].

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء النزعة الاستقلالية الأوروبية في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية والأمنية من خلال إدراج منظمة إتحاد أوروبا الغربية تحت الهياكل العسكرية المديحة، ثم دفع الأوروبيين لإمضاء وثيقة " الأطلنطية الجديدة " للتحكم في المصير السياسي الأوروبي، و للتصدي لمنطقة الأورولاند، يقترح الأمريكيون إقامة إتحاد أطلنطي يبدأ بتشكيل منطقة تبادل حر بين دول جمعية شمال أمريكا للتجارة الحرة "NAFTA" والإتحاد الأوروبي، وتلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية دورا محوريا ليتوسع بعد ذلك إلى دول المنطقة الاقتصادية لآسيا و الهادي(APEC)[2].

يهدف مشروع تافتا TAFTA " منطقة التبادل الحر بين أمريكا وأوروبا " الذي يقترحه الأمريكان إلى منع تشكل تجمعين اقتصاديين متضادين وإلى فرض المعايير الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم شساعة سوقها ووحدته مقابل سوق أوروبية لم تندمج كليا بعد كما يشكل المشروع الركن الأساس في بناء الإتحاد الأطلنطي الذي يجمع بين منظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي، هذا الأخير مطالب بالتخلي عن تطلعاته الفيدرالية لصالح توسع سوقه في اتجاه الشرق والغرب وبالتخلي عن حلم العملة الموحدة والبنك المركزي وبالسعي نحو الاندماج العالمي، وهو مطالب كذلك بطي فكرة الاستقلال في مجالات السياسة الأمن والدفاع والتسليم بأن منظمة حلف شمال الأطلسي وحدها التي تشكل الدرع العسكري

---

[1] – اليزابيث بوند ، (ترجمة : تراجي فتحي) ألمانيا تحتل مكانتها كقوة اقليمية "، الثقافة العالمية، العدد 89 ، 1998 ، ص 59-72.

[2]– Charles A. KUPCHAN, "Reviving the west", in http//www. Foreignafaires.org.

للإتحاد الأطلنطي وأن هذا الإتحاد سيتحول إلى منظمة للأمن الجماعي و سينفتح على الديمقراطيات الجديدة في الشرق والوسط الأوروبي[1].

كما أن البرلمان الأوروبي وفي أطار الإتحاد الأطلنطي يمكنه أن يتحول إلى برلمان أطلنطي يتكفل بضمان انسجام السياسات الاجتماعية و ترفيه القوانين والتشريعات للإتحاد الجديد، كما أن كل التفاعلات بين ضفتي الأطلنطي سواء الاقتصادية، الدينية أو الثقافية يمكن رصدها في هذا الإطار الجديد، وتصبح هذه الوحدة هي المحرك الأساسي لمسار التحرير الشامل للتبادلات وستجد كل التكتلات الاقتصادية الجهوية نفسها مضطرة إلى فتح أسواقها حتى تتمكن هي من دخول هذا التكتل، ومن هنا فإن المسار الجيوسياسي الذي أنتجته الإقليمية والجهوية سيختفي تاركا المجال للمسار الشمولي الجيو إقتصادي[2].

قد تبدوا فكرة الإتحاد الأطلنطي خيالية، لكن إمضاء الأوروبيين على وثيقة مدريد "الأجندة الأطلنطية الجديدة " 1995 يعد بمثابة موافقة وإقرار على إنشاء سوق أطلنطية موحدة وتعزيز التبادلات الثقافية مع الولايات المتحدة الأمريكية وقد طرح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الإتحاد الأطلنطي في خطاب رسمي سنة 1996 " شتوت قارد"، داعيا دول أمريكا اللاتينية إلى تنمية وتعميق الشراكة مع أوروبا لتكون أوسع وأكثر اندماجا ، وأشار إلى ضرورة ترقية منظمة حلف شمال الأطلسي التي أعتبرها الركيزة الأساسية لهذه المجموعة الأطلنطية الجديدة . وأكد على ضرورة التعاون مع روسيا كشريك دون أن تكون عضوا في هذه المنظومة[3].

---

[1]– Charles A. KUPCHAN, op cir..

[2]– antony wayne op.cit.pp 11-18

[3] – مأمون فندي "السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين "، مجلة المجتمع العدد 1246 أفريل 1997 ، ص 56.

2- سياسة الإقصاء والتهميش:

رأينا في الفقرات السالفة، كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على احتواء القطب الأوروبي، من خلال ربط سياسته الأمنية الدفاعية وحتى الاقتصادية بالمركز الأمريكي، وتكبح كل تطلعاته للاستقلال والتميز من أجل تمديد عمر الهيمنة والتفرد، وهي في المقابل تسعى، ولنفس الأسباب إلى محاولة احتواء أنظمة الحكم في الجنوب والشرق من المتوسط عبر اتفاقيات أمنية مؤتمرات واتفاقيات مكافحة الإرهاب) وارتباطات مالية (القروض المشروطة عبر صندوق النقد الدولي والمساعدات المالية) والسكوت عن انتهاكات هذه الأنظمة الحقوق الإنسان وقمع الحريات، وبالتوازي مع هذا الدعم الإستراتيجي للأنظمة الموالية لسياساتها تسعى وبشتى الطرق إلى إقصاء الأنظمة التي تبدي معارضتها للمشاريع الأمريكية في المنطقة وتصفهم تارة بالدول المارقة وتارة بدول محور الشر وتصف رؤساء هذه الدول" بالغير مسؤولين" و"المغامرين" وتحرص من جهة أخرى على تهميش جموع الحركات الإسلامية وتعمل على عزلهم شعبيا ورسميا بوصفهم " بالإرهابيين " و"المتطرفين" وأنهم خطر على الاستقرار المحلي والإقليمي وحتى العالمي[1].

يصور الأمريكان الحركات الإسلامية على أنها الخطر الوحيد الذي يهدد عملية السلام وبقاء الأنظمة الموالية لأمريكا في المنطقة واستمرار تدفق النقط وأمن دولة إسرائيل، ويتمثل محور السياسة الأمريكية على ركيزة العمل من أجل الحد من نفوذ الإسلاميين في المنطقة وتفويضهم من خلال طرح مشروع سلام إقليمي واستتراف مواردهم المالية والسياسية في الداخل والخارج وافتعال تدابير أمنية وعسكرية صارمة لمواجهتهم[(2)].

---

[1]– Warren CHRISTOPHER, "new Atlantic Community", USIS. sept 1996. P 04.

[2] – مأمون فندي، المرجع السابق، ص 59.

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع مكافحة الإرهاب في صدارة اهتمامها على المستويين الدولي والمحلي، وأن معظم التدابير التي تتخذها في سبيل التعبئة السياسية لكسب التأييد في محاربتها للإرهاب، قد ركزت على ضرورة مواجهة الأصولية الإسلامية " أو" الإرهاب الإسلامي " و القضاء عليه، وقد استطاعت أن تسجل نجاحات على المستوى المحلي من خلال استصدار مجموعة من التشريعات الجديدة لمكافحة الإرهاب بوصفه خطر يهدد السلم والأمن العالميين، كما استطاعت تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ، " عقد في مدينة شرم الشيخ المصرية في 15/14 مارس 1995[1].

البرنامج الأمريكي لمكافحة الإرهاب، جاء ليحاصر جميع النشاطات التي تراها مخالفة لمخططاتها ومعرقلة لتنفيذ هذه المخططات وذلك بعد أن أقلقتها حوادث بعينها. حدثت في منطقة الخليج أثرت على الوجود الأمريكي فيها، فضلا عن مختلف صور المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وفلسطين والتي تراها واشنطن عقبة أمام فرض تسوية، وتريد واشنطن أن تصف كل " عمل وطني " لا يناسبها بأن " إرهاب " طارحة بذلك مفهوما خاصا بها مخالفا للشرعية الدولية التي تؤكد على حق المقاومة ضد " الاستعمار والعنصرية"، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر شرم الشيخ أن تحصل على موافقة دولية على مفهومها وقد جندت لذلك كل الوسائل والإمكانيات خاصة الإعلامية منها[2] حتى أنه لم تحل أي نشرة من نشرات الأخبار عن إدراج مسألة مكافحة الإرهاب والتنديد به .

بالرغم من عدم تعرض بيان المؤتمر الحركة حماس والجهاد الإسلامي بالاسم. إلا أن مجرد ربط التعاون الدولي ضد الإرهاب بمسائل الأمن الإسرائيلية، تعد تنازلا

---

[1] – أحمد صدقي الدجاني، رسائل المؤتمر القومي الإسلامي: 1994/1997 – القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1997، ص 350.

[2] – نفسه، ص 351.

سياسيا لا يقدر بثمن قدمته المجموعة الدولية لإسرائيل، وقد سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدة مالية تقدر ب (100 مليون دولار) لدعم إسرائيل من الإرهاب.

أي دعمها ضد المنظمات الفلسطينية التي تعمل من أجل دفع إسرائيل إلى الجلاء عن أراضي اعترفت بها المجموعة الدولية بأنها فلسطينية بموجب قرارات الأمم المتحدة (238242)[1].

بعد سنة من مؤتمر شرم الشيخ الذي حضرته 12 دولة عربية وأضفت الشرعية السياسة على الحملة الإسرائيلية الأمريكية ضد المقاومة، هذا المؤتمر الذي أطلق يد إسرائيل في الأراضي الفلسطينية باسم " مكافحة الإرهاب " فسمحت لقواتها بانتهاك اتفاقية الحكم الذاتي وإلقاء القبض على المطلوبين وتدمير بيوت المشتبه فيهم والتهديد بإبعاد طائفة جديدة من الفلسطينيين وممارسة ضغوط لا يمكن احتمالها من أجل دفع السلطة إلى تكريس نفسها في خدمة الأهداف الإسرائيلية والتلويح بتجميد مفاوضات السلام ذاتها مع سوريا إذا لم تبادر حكومتها إلى إعلان إدانتها للإرهاب وتمنع الإرهابيين " من الإقامة فوق أراضيها[2]، بعد سنة من محاولات الاستئصال و التهميش لمن سمتهم "الإرهابيين الفلسطينيين" أعلنت إسرائيل حربها (في أفريل 1996) على لبنان بحجة الرد على هجومات حزب الله اللبناني التي تسعى إسرائيل إلى عزله ودفع كل من لبنان وسوريا إلى نبذه وإلا فإن حرب التدمير التي شنت على العراق سوف تتحول إلى نموذج يحتذى به في حروب أمريكا وإسرائيل ضد البلاد العربية[3].

---

[1] – غليون، المرجع السابق، ص 118.

[2] – غليون، المرجع السابق، ص 118.

[3] – نفسه ، ص 142.

كتأكيد على ما سبق، كشفت أحداث 11 سبتمبر 2001، في الهجوم الانتحاري على مركز التجارة العالمي، ومبنى وزارة الدفاع عن الدوافع الحقيقية الكامنة وراء حملة مكافحة الإرهاب، وأن زوبعة الإرهاب ما هي إلا يافطة تخبئ واشنطن خلفها العديد من الأهداف والغايات، فقد اتصف رد فعل واشنطن على هده الأحداث بسمتين رئيسيتين:

- تحشيد العالم لبناء تخالف عالمي بقيادة أمريكا لمكافحة " الإرهاب " العدو الجديد

- التأكيد على قيادة وزعامة أمريكا المطلقة.

بحيث وضعت أمريكا العالم كله أمام خيارين إما أن تكون مع أمريكا أو تكون مع الإرهاب، إن من لم ينضم إلى التحالف يضع نفسه في الخندق المعادي وسيتعرض للعواقب الوخيمة رافق هذا الحشد حملة إعلامية شرسة للتهجم على الإسلام والمسلمين وإثارة الكراهية ضدهم - بوصفهم مدبروا الهجومات (بدون دليل واضح - واستصدرت ما شاءت من قرارات من مجلس الأمن وعيئت كل إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية من أجل إرغام الكل على الانضواء تحت هذا التحالف العالمي[1].

لقد ترسخ في أذهان صانعي القرار الأمريكي إعتمادا على تقارير العديد من علماء الاجتماع والنفس الأمريكيين عقب الهيار الإتحاد السوفياتي ضرورة خلق أهداف قومية كبيرة، والتخدير من مخاطر كبرى لا تقل عن مخاطر المعسكر الشرقي الذي الهار وذلك بغرض التقاء الأمريكيين حولها وإزكاء الروح القومية، وقد برز ذلك بوضوح في كتاب صراع الحضارات الصموئيل هانتيغثون، وكتاب نهاية التاريخ لفكوياما وكتاب بين جيلين لبريجينسكي إضافة لكتابات آخرين من أمثال برنارد لويس وشارلز كروثامر وقد أجمع هؤلاء كلهم أن ثقافة المجتمعات الإسلامية تعلي من

[1] – عقيل عبد الخالق إبراهيم، مكافحة الإرهاب والنوايا الأمريكية في النبأ المعلوماتية .http / www Annabaa.Org

قيمة القتل وتصعد بالعنف إلى مرتبة التقديس وتصور أن الإسلام دين قاتل وأن هناك 100 مليون من الإرهابيين المسلمين[1].

ويعتبر هؤلاء وغيرهم أن الإسلام والمسلمين يشكلون تحديا خطيرا وتهديدا للحضارة الغربية، ومن ثم يتعين أن تستعد الدول الغربية لمواجهة هذا التحدي باستباق الضربات على الأصعدة السياسية والإيديولوجية والإعلامية والاقتصادية، وإذا تطلب الأمر فبالضربات العسكرية[2].

بطريقة ذكية تم توسيع تعريف الإرهاب ليشمل ما يسمى " الدول المارقة وهي الدول المناوته للولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا انطوت حملة مناهضة الإرهاب على سياسة وأفعال ضد " الدول المارقة " ذات القدرة الحالية أو القدرة المحتملة على امتلاك أسلحة التدمير الشامل[3] هذه الدول هي : كوريا الشمالية، كوبا، إيران، العراق، ليبيا، السودان وسوريا، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية وللضغط على هذه الدول تعتبرها راعية للإرهاب وهي حجر عثرة في وجه الحملة الدولية ضد هذه الظاهرة.

تركز الولايات المتحدة على إيران والعراق وسوريا في منطقة الشرق الأوسط لأن هذه الدول الثلاثة، تدعم وبشكل معتبر الحركات الإسلامية في المنطقة والتي تضعها واشنطن في قائمة الحركات الإرهابية، فإيران تدعم حزب الله في جنوب لبنان و حركتي حماس والجهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتستقبل سوريا على أراضيها إضافة الحماس والجهاد كل المعارضين الفلسطينين لمسار التفاوض مع إسرائيل، "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " أحمد جبريل "القيادة العامة منظمة فتح الانتفاضة" أبو موسى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "جورج حبش"، كما أن ليبيا

---

(1) – عقيل عبد الخالق إبراهيم، المرجع السابق.

(2) – نفسه.

(3) – ميساء أسعد، الأمن القومي الأمريكي: تحولات نوعية في المفاهيم والتوجهات"، في: النبأ المعلوماتية.http/www. Annabos. Org.

تتلقى مشاكل كبيرة وصلت إلى حد الحصار الاقتصادي والحضر الجوي فرضتهما عليها واشنطن بسبب تورطها في قضية لوكربي (1988) والتي أدت إلى مقتل 259 شخص[1]. والمواجهة الخطر الصاروخي "للدول المارقة " أشركت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في برنامج تطوير نظام جديد من الأسلحة الفضائية الدفاعية لتدمير الرؤوس النووية المعادية تحسبا لكل هجوم محتمل على حليفتها في المنطقة، فقد صممت الولايات المتحدة وإسرائيل صاروخ مضاد إسمه "حيتس" أو "السهم" وبعد إجراء التجارب بدأت إسرائيل بنشره في الجبهات الثلاثة (مصر سوريا ، الأردن)، 60 صاروخا لكل جبهة[2] ... إن التعامل الانتقائي الأمريكي ومحاولة إقصاء أنظمة بعينها مجرد أنها ترفض إملاءات واشنطن ونعتها تارة بالدول المارقة " وتارة أخرى بدول " محور الشر " وتحرص على وضعها في مرمى برنامج الصواريخ الأمريكية أمر قد لا ينبأ بالخير[3].

---

[1]– Les Sept états qualifiés par les états unis de commanditaire du terrorisme. extrait du rapport sur le terrorisme dans le monde 2001, Département d'état Américain, in: www.monde-Diplomatique.fr/cahier/iraq

[2] – هيثم الكيلاني، " الدول المارقة في مرمى برنامج الصواريخ الأمريكي" في قضايا سياسية / http www.Islamonline

[3] – نفسه.

خاتمة:

إن ثبات النظرة الأمريكية للعالم، وإصرارها على توجيه حركة التاريخ بما يتناسب وطموحاتها في الهيمنة والسيطرة عليه، يدفعها إلى محاصرة كل مشروع لا يتماشى وإرادتها والى محاولة احتواء واستيعاب حركة التغيير بما يكرس الوضع القائم، فمن خلال جملة من المؤسسات والمنظمات الدولية ومن خلال تحالفات و اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ومن خلال أجواء تصنعها آلاتها الإعلامية والدبلوماسية، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرض رؤاها وتصوراتها وتمرير مشاريعها الاستغلالية سواء في أوروبا أو في منطقة الجنوب والشرق من حوض البحر الأبيض المتوسط.

فعبر منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) واتفاقية الأطلنطية الجديدة (NAT) واتفاقية تافتا (TAFTA) تحاول الولايات المتحدة الأمريكية احتواء القطب الأوروبي والحيلولة دون بلورته السياسة خارجية وأمنية مشتركة وبناء قوة عسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة وتشكيل منطقة للأورو يتحول من خلالها إلى فاعل في الاقتصاد العالمي والوقوف أمامه لمنعه من التوسع الجهوي سواء في اتجاه الشرق نحو دول أوروبا الشرقية (PECO) أو في اتجاه الجنوب نحو دول الجنوب والشرق من المتوسط (PSEM).

وعبر اتفاقيات أمنية ثنائية (مصر، الأردن، سلطة الحكم الذاتي) وأخرى متعددة الأطراف (اتفاقية شرم الشيخ) تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية مع أنظمة الحكم العربية والإسلامية وتسعى من خلالها إلى عزل الحركات الشعبية (إسلامية كانت أو قومية) ووصفها ب "الإرهاب" و"التطرف" بقصد تهميشها وتصويرها على أنها عدو للسلام والتسامح ومن ثمة وجوب القضاء عليها واستئصالها، وهي تسعى إلى إقصاء أنظمة الحكم التي تعارض سياستها وترتيباتها في المنطقة العربية والإسلامية وتلحقها

تارة ب "الدول" المارقة وتارة أخرى بدول محور الشر " وتربط بينها وبين ظاهرة" الإرهاب " على أساس أنها راعية له .

إن المنطق الإقصائي الذي تتعامل به الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية والقاضي بأن لا منازع ولا منافس للقوة الأمريكية بوصفها القوة الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة التي تمتلك من أصول القوة المادية (العسكرية والاقتصادية) والقوة الناعمة" الثقافية والإعلامية (ما يجعل منها اللاعب الحاسم في كل نزاع وفي أي مكان من هذا العالم ومن ثم وجوب الانصياع لأوامرها وعدم المخاطرة بتحديها أو التطلع خارج إرادتها، والسعي للاستثمار في هذا الوضع بما يحقق لها اكبر قدر من الربح والمنفعة سواء ما تعلق بالمصالح الاقتصادية، تأمين الوصول إلى المواد الأولية الضرورية والتحكم في أسعارها ومراقبة حركتها، و ضمان انفتاح كل الأسواق العالمية من خلال دفع مساري الاندماج الاقتصادي العالمي والجهوي كاستراتيجية للقضاء على الدولة القومية التي تشكل احد اكبر العوائق في وجه سياسة التوسيع الاقتصادي، أو ما تعلق منه بالمصالح السياسية والثقافية، الترويج للنموذج الأمريكي الليبرالي كأداة لتطبيع العالم مع الممارسات الأمريكية.

إن هذ المنطق "الإمبراطوري" الذي تحرص الولايات المتحدة على تكريسه يقابل بإرادة وعزم قويين من طرف الأوروبيين ومن طرف الحركات الشعبية على كسر نسق الهيمنة التي تحاول أمريكا فرضه على الفضاء المتوسطي عبر الاستراتيجية التي اشرنا إليها. فأوروبا، رغم تعثرها في بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة مصرة على استكمال بنائها الذي بدأته منذ عهد روما (1957) والذي أنجز منه الكثير فقد انتقلت من وضع المحمية الأمريكية إلى المنافس العنيد الذي اضطر الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بها كشريك سياسي واقتصادي كامل من خلال وثيقة الأطلنطية الجديدة (1995/12/03) وثيقة مدريد رغم إشارة الوثيقة إلى عدم قابلية انقسام المسؤوليات الأمنية، كما أن أوروبا ما بعد الحرب الباردة أخذت تستهدف مسائل هي

من صميم منازعة الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على العالم فترقية الأورو (العملة الموحدة الأوروبية= ومنافسته الدولار كعملة تبادل واحتياط ومحاولة خلق منطقة خاصة به (الأورولاند) هو إخلال بالنظام الاقتصادي والمالي الذي تريده أمريكا مما اضطر هذه الأخيرة إلى اقتراح شراكة أمريكية - أوروبية (TAFTA) للحيلولة دون ظهور تكتلين اقتصاديين متضادين وأوروبا تسعى كذلك إلى إعادة بناء ودمج صناعاتها الدفاعية الجوية والفضائية وهي تعمل على إضفاء نوع من الحيوية على الهوية الدفاعية والأمنية الأوروبية وتحاول استيعاب أوضاع دول أوروبا الشرقية للوقاية من النزاعات كما أنها وبشكل متدرج تعيد تعريف مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية حتى تتصرف وفقا لها سياسيا وعسكريا؛ والأوروبيون مصممون على بناء قوة جهوية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، يظهر ذلك من خلال توسعهم شرقا في اتجاه دول أوروبا الشرقية وجنوبا في اتحاد دول حوض المتوسط و كذلك من خلال محاولة انخراطهم في حل نزاعات المنطقة أزمة البلقان، وأزمة الشرق الأوسط ومن خلال تكثيف وتطوير برامج التعاون المتوسطي، كل هذه الحيوية الأوروبية سواء الداخلية استكمال البناء (الأوروبي) أو الخارجية (محاولة هيكلة المحيط الجواري) هي مؤشرات قوية على رغبة وإرادة وعزم الأوروبيين على كسر طوق الهيمنة الأمريكي ولعب أدوار تتماشى وقدراتهم الاقتصادية والمالية والثقافية.

إذا كان الأوروبيون عازمون على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم وفرض وجودهم السياسي والأمني عبر استراتيجية فيها كثير من الحيطة والحذر وفيها كثير من التأني والتدرج وذلك لاعتبارات اقتصادية تجارية وأمنية، وتشابك في المصالح وارتباطها تجعل من مسار الانفصال والاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة مسالة في غاية الصعوبة والحرج؛ فان تحديات التحالف القومي الإسلامي في مواجهة الهيمنة الأمريكية تختصرها مشاهد العمليات الإستشهادية والتي تعبر عن اختلال فاضح في موازين القوى حيث يراهن التحالف على ميزان الإرادات كما يراهن

على إيجاد حالة من عدم الاستقرار واللا أمن تقنع الولايات المتحدة بان البحث عن الحلول لا يكون إلا في ظل نسوية عادلة وشاملة وان المزيد من الإقصاء والتهميش يؤدي حتما إلى مزيد من المقاومة "والإصرار، ويتخذون من الانتفاضة" و"تحرير جنوب لبنان" عناوين لانتصار الإرادة على الآلة العسكرية والدبلوماسية .

لقد استطاعت الحركات الشعبية (الإسلامية والقومية) من خلال نضالها وتضحياتها تعطيل الترتيبات الأمريكية - الإسرائيلية رغم مساندة بعض أنظمة الحكم العربية ومدها يد العون لإنجاح مشروع السلام الأمريكي وبات واضحا للجميع بان لا استقرار ولا سلام والقوى الشعبية النشطة تشعر بالغين والقهر.

نستنتج مما تقدم أن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض رؤيتها وإعلانها قيام "سلم أمريكي" يخضع فيه الجميع" لإمبراطورية الخير"، في ظل حرص أوروبي على لعب ادوار سياسية وقيادية، على الأقل في محيطهم الجواري، وفي ظل حرص النخب الإسلامية والقومية على التميز الثقافي والحضاري وتشبثهم بالأرض والتاريخ والتفاني في الدفاع عن الحقوق والمصالح، هو ضرب من الخيال لأنه - وببساطة - الرضوخ والاستسلام لواقع تحت سلطان القوة لا يعني أبدا القبول والرضا ومن ثم استمرار العداء والحقد وهي عناصر الرفض و"المقاومة".

من الاستنتاجات كذلك صحة المقولة الأمريكية المشهورة ان لا عدو دائم ولا صديق دائم إنما هي مصالح دائمة، فأوروبا الشرقية عدو الأمس (خلا الحرب الباردة تغازلها واشنطن اليوم على حساب أصدقاء الأمس أوروبا الغربية) من خلال رعاية تحولها إلى اقتصاد السوق عبر صندوق النقد الدولي ودمجها في منظمة حلف شمال الأطلسي كأجراء لاحتواء القطب الأوروبي، كما أن الإسلاميين "مجاهدو" الأمس أمام الجيش الأحمر هم اليوم "إرهابيون" يجب القضاء عليهم وأنظمة الحكم الصديقة بالأمس هي اليوم دول "مارقة" وحكامها "غير مسئولين" ويجب أن يتحملون "العواقب الوخيمة ".

من الاستنتاجات أيضا أن العدو المشترك يقلل النزاعات بين الخصوم فالتياران الإسلامي والقومي واللذين ظلا ردها من الزمان مختلفين يكيد فيه البعض للآخر قد وحدهما النضال ضد العدو الأكبر أمريكا"، وكذلك هو الحال بين فرقاء أوروبا الألمان ولفرنسيس فبعد أن تخوفت فرنسا طويلا من تسليح ألمانيا ها هي اليوم تحرص على إنجاح وتطوير برامج تسلح تكافئ به القوة العسكرية الأمريكية.

من الاستنتاجات كذلك أن العالم اليوم تحكمه سياسة القوة وان مصير النظام الدولي هو إرادة القوي، يرسم معالمه، يحدد قواعد اللعبة فيه، والحق ما يراه هو حق وما دونه باطل يخل بالاستقرار والأمن، وما الشرعية الدولية وديمقراطية العلاقات الدولية وحقوق الإنسان إلا نشيد يحفظه الضعفاء ولا يفهمه الأقوياء، ومن ثم فان سعي الدول إلى اكتساب مزيد من القوة والمنعة لحماية مصالحها والدخول في أشكال من التحالفات ضرورة يفرضها سياق الهيمنة الأمريكية.

إن محاولة إلغاء النظام العربي سياسيا واستبداله بنظام متوسطي سواء شرق أوسطي أو أورو متوسطي هو محاولة لإلغاء ومحو جزء من تاريخ المنطقة وهو عدوان سافر على حقوق الأمة العربية أولا والإسلامية ثانيا وسيسجل التاريخ هذا المشهد وقد يأتي يوم يتذكر فيه من تذكر.

وأخيرا نتقدم بالاقتراحات التالية للحد من الهيمنة الأمريكية على المتوسط:

1- على المستوى الأوروبي

- المبادرة بإنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة تعمل تحت وصاية الاتحاد الأوروبي.

- الانخراط أكثر في مسالة الشرق الأوسط وتشجيع العرب وإسنادهم على اتخاذ مواقف تتناسب وحجم الظلم الواقع بهم.

- الضغط على إسرائيل من خلال هياكل الشراكة الأورومتوسطية للتنازل والانصياع إلى أحكام الاتفاقيات المبرمة من اجل إقامة السلام (اتفاقيات الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 واتفاقيات منع انتشار الأسلحة النووية.

- تعزيز التعاون الأوروبي المغار بي وترقيته إلى تحالف استراتيجي يقيم التوازن منطقة المشرق الأمريكية النفوذ.

2 - على مستوى الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط

- إصلاح الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشكل يجعلهما منسجمان مع تطلعات الشعوب التي يمثلونها، وفسح المجال فيهما للقوى الحية والشعبية تؤدي واجبها الحضاري من خلالهما.

- ترقية العمل الشعبي وتطويره بما يتناسب والتحديات.

على المستوى السياسي: تبني قضايا الأمة والتعريف بها ونشر الوعي في أوساط الجماهير لكسب تأييدها وبناء أنظمة حكم مشاركاتية تغير عن الحقيقة بعيدا عن الخنوع والخضوع للقوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

على المستوى الثقافي: تشجيع النخب الوطنية والإسلامية على تعاطي قضايا الأمة والتكفل بها كتابة وعرضا على الصعيدين الوطني والإقليمي والعالمي، فتح حوارات مع الأوروبيين والتنسيق معهم وإشعارهم بأننا أمة متميزة ولنا الحق في ذلك وان تخلفنا لا يعني تجاوزنا وإلغائنا

على المستوى الاجتماعي: التركيز على رعاية أبناء ونساء وأرامل وأهالي الذين يدافعون عن شرف الأمة وعزها وتشريفهم ورفعهم إلى مقامات البطولة والريادة وألهم ليسوا متعطشين إلى الدماء والحرب وإنما هم متعطشون إلى الحرية والعدالة.

- استثمار حرص الأوروبيين على إقامة عالم متعدد الأقطاب ومساندتهم رسميا إن أمكن أو تشجيعهم شعبيا من خلال أشعارهم بالتأييد والمؤازرة وذلك بشتى الوسائل والطرق

كما نتقدم بالاقتراحات العلمية التالية لعلها تفيد في دراسات لاحقة:

- تطوير مناهج لبناء السلام بعيدا عن الرؤية الأمريكية المستعلية.

- البحث في سبل تكريس التعاون والحوار في منطقة البحر الابيض المتوسط التعاون الأكاديمي بين جامعات ومعاهد دول الحوض).

- البحث في اتجاه بلورة استراتيجيات سياسية وامنية مشتركة تتمحور حول النفط والتكنولوجيا بين دول الحوض.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

1. أحمد المسلماني " عمليات التسوية السلمية " ، في : تقرير الاستراتيجي العربي 1994. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 1995.
2. أحمد صدقي الدجاني، رسائل المؤتمر القومي الإسلامي: 1994/1997 - القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1997.
3. أحمد صدقي الديجاني، المؤتمر القومي الإسلامي الأول وثائق ومناقشات و قرارات المؤتمر بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995.
4. احمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في: العرب وتحديات النظام العالمي - بيروت : مركز المات الوحدة العربية ، 1999.
5. أسامة مجذوب ، الغات ومصر والبلدان العربية من هنانا إلى مراكش . الطبعة الثانية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997.
6. أنور الهواري، الحركات الإسلامية في العالم العربي بين القطرية والإقليمية والعالمية، في التقرير الإستراتيجي العربي 1994، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995.
7. البحار والمحيطات، سلسلة المعرفة جنيف منشورات ترانكسيم (د ت ن).
8. برهان غليون، " إتفاق أوسلو ومستقبل التسوية الإقليمية "، في العرب ومعركة السلام الدار البيضاء: المركز الثقافي، 1999.
9. برهان غليون، نقد السياسة العملية العرب ومعركة السلام الدار البيضاء المركز الثقافي العربي 1999.

10. البيان الختامي، الصادر عن المؤتمر القومي الإسلامي، بيروت لبنان: أكتوبر 1997.

11. جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة >> في العرب وتحديات النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

12. جوزيف تاي، نقلا عن دارم البصام، منظور الأمن بين خطاب النظام العالمي الجديد وحقيقة الحقبة الدولية الراهنة، في نحو تأسيس نظام عربي جديد. الجنة من المؤلفين، بيروت، منتدى الفكر العربي (د ت ن).

13. حسين عمر التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر القاهرة: دار الكتاب العربي، 1998.

14. راشد الغنوشي، مقالات. قسنطينة الجزائر: دار الهداية، ط2، 1990.

15. رفعت سيد أحمد من التطبيع إلى الانتفاضة بصراع ومقاومة دمشق: دار الفكر، 2002.

16. رفعت سيد أحمد، من التطبيع إلى الانتفاضة: صراع ومقاومة دمشق: دار الفكر المعاصر، 2002.

17. زلي خليل زاد الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية >> في، التقييم الاستراتيجي بيروت: مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997.

18. سعيد فاضل حسن: " السلوك السياسي والاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط"، في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، بيروت: مركز الدراسات العربي -الأورون: 1998.

19. السيد ولد أباه منير شفيق مستقبل إسرائيل. دمشق: دار الفكر بدمشق، 2001.

20. شمعون بيريس، " عصر جديد لا يطيق المتخلفين ويرفض الجهلة"، في ماذا بعد حرب الخليج، مجموعة من المؤلفين القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، النشر 1992.

21. طلعت أحمد مسلم " البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق الأوسطي"، في الشرق الأوسطية مخطط أمريكي صهيوني، القاهرة: اللجنة المصرية المقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، 1998.

22. عبد الإله بلقزيز، حزب الله اللبناني من الحوزة العلمية إلى الجبهة الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2000.

23. عبد الخالق جودت، الاقتصاد الدولي القاهرة: دار النهضة المصرية، 1979.

24. عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.

25. عبد الوهاب المسيري، موسوعة تاريخ الصهيونية، القاهرة: دار الحسام، 1998.

26. عدنان شوكت شومان، اتفاقية الغات الدولية الرابحون دوما والخاسرون دوما دمشق: دار المستقبل 1996.

27. غضبان مبروك المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

28. فتحي شهاب الدين المشروع الشرق أوسطي مصر : دار البشير للثقافة، 1998.

29. فوزي منصور، "بنية التحالف الصهيوني - الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي"، في الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني القاهرة: اللجنة المصرية المقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية 1998.

30. فوزي منصور، بنية التحالف الصهيوني الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي"، في الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني القاهرة: اللجنة المصرية المقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، الطبعة الأولى 1998.
31. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.
32. محمد ضريف الإسلام السياسي في الوطن العربي المغرب المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، (دت).
33. محمد نور الدين، عصام فوزي، "مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي -الإسرائيلي". عمان: منشورات منتدى الفكر العربي.
34. مصطفى مشهور ببيان للإخوان المسلمين في أعقاب مؤتمر الدار البيضاء القاهرة: 1994.
35. مقترح إعلان مبادي: المؤتمر الشعبي الخليجي المقاومة التطبيع مع إسرائيل - الكويت: 1996.
36. منظمة العمل العربي العولمة وآثارها الاجتماعية القاهرة: منظمة العمل العربية، 1998.
37. نيرمين السعداني" الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط "، في: تقرير إستراتيجي العربي 1994 . القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص 196
38. نيرمين السعداني، الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط، التقرير الاستراتيجي العربي 1994 القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 1995.

39. هـاني رسـلان تغيـر المواقـف العربيـة تجـاه إسـرائيل المعركـة الثقافيـة، في التقريـر الاسـتراتيجي العربي 1994. مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية بـالأهرام، 1995.

40. اليزابيـث بونـد، (ترجمـة: تراجي فتحي) ألمانيـا تحتـل مكانتهـا كقـوة اقليميـة"، الثقافة العالمية، العدد 89، 1998.

2- المجلات:

1. زبيغنيو بريزسكي (وآخرون)، السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الواحد والعشرون، مجلة شؤون الأوسط العدد 78، بيروت.
2. صـالح صـالحى، اصـلاح صـندوق النقـد الـدولي وتثمـين دوره >> دراسـات اقتصادية، العدد الأول 1999.
3. غـازي حسـين " التصـورات والمخططـات الصـهوينية للشـرق أوسـطية ومخاطرها على الـوطن العربي " مجلة الفكر السياسي العدد الأول ، شتاء 1997.
4. فيليب جوردن، " سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة "، دراسات عالمية، العـدد 25، الإمـارات: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، 1997.
5. مالك عوني " السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ... أفاق التكامل الأوروبي الجديدة ". ملف السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.
6. مالك عـوني، السياسـة الخارجيـة والأمنيـة المشـتركة، آفـاق التكامل الأوروبي الجديدة >>، السياسة الدولية، عدد 142.
7. مأمون فندي "السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين "، مجلة المجتمع العدد 1246 أفريل 1997.

8. محمد محمود الإمام جائر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، 1998.
9. محمد وفاء حجازي << الجامعة العربية ومستقبل العمل العربي المشترك، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، 1998.
10. من كلمة الرئيس بوش في افتتاح مؤتمر مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 08، 1991.

3- الملتقيات:

1. البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي الإسلام بيروت أكتوبر 1994.
2. البيان الختامي للمؤتمر الشعبي المقاومة التطبيع -صنعاء: 109 إلى 13 ديسمبر 1995.
3. البيان الختامي للمؤتمر القومي الإسلامي -بيروت: 1994.
4. البيان الختامي لندوة برشلونة برشلونة 28 نوفمبر 1995.
5. طلعت أحمد مسلم: " توصيات المؤتمر الأول للأحزاب العربية "-جريدة الشعب: 27/12/1996.
6. اللجنة الوطنية الأردنية لإلغاء معرض الصناعات الإسرائيلية، الرسالة الثامنة للمؤتمر القومي الإسلامي 1996/10/01 إلى 1997/7/1.
7. مركز دراسات الوحدة العربية" مشاريع الترتيبات الاقتصادية والشرق الأوسطية: التصورات المحادير، أشكار المواجهة، في ندوة: الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 12-13 نوفمبر 1993.
8. ورقة آلية التحرك ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني مقدمة من الحركات الدستورية الإسلامية " إلى القوى السياسية والقاسات والجمعيات

والشخصيات الكوبية " في الرسالة السابعة: 17/10/1996، رسائل المؤثر القومي الإسلامي بين حريف 1994 وربيع 1997، 1997.

9. يوسف القرضاوي، السفر والسياحة إلى دولة العدو الصهيوني حرام شرعا، الرسالة الخامسة المؤتمر القومي الإسلامي، 1996/2/29.

4- الرسائل الجامعية:

1. خير الدين العايب، الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.

5- المطبوعات:

1. فرديو أو الحاج، محاضرات في مقياس المنظمات الدولية (مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 97/99).

6- التقارير:

2. التقرير العربي الموحد، صندوق النقد الدولي، 1995.
3. محمود عبد الفضيل، الشرق أوسطية التصورات -المخابر- أشكال المواجهة - الكويت صندوق النقد العربي 1995.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الخارجية (مديرية الولايات المتحدة الأمريكية)، تقرير حول لقاء كاتب الدولة الأمريكية للخزينة، وليام ايزنستات ووزراء الجزائر، المغرب، تونس في واشنطن 1999.05.01.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الخارجية (مديرية الولايات المتحدة الأمريكية)، تقرير حول لقاء كاتب الدولة الأمريكية

للخزينة، وليام ايزنستات ووزراء الجزائر، المغرب، تونس في واشنطن 1999.05.01.

6. برنامج ميدا (MEDA) هو الآلية الأساسية للتعاون المالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.
7. مشروع جدول أعمال اعتماد الأمانة العامة للأحزاب العربية الدورة الحادية عشرة، ومثل: من 22 إلى 23 سبتمبر 2001.
8. مقابلة مع الدكتور يوسف الشورى قناة الجزيرة (قطر) 2002/07/17.

7- الشبكة العالمية للأنترنت:

1. إحسان مرتضى " الانتفاضة وتأثير الها في الأمن القومي الإسرائيلي"، في: http://WWW.BAHETHCENTER.org/php RR2/INDEX/php
2. عقيل عبد الخالق إبراهيم، مكافحة الإرهاب والنوايا الأمريكية في النبأ المعلوماتية http / www. Annabaa.Org
3. ميساء أسعد، الأمن القومي الأمريكي: تحولات نوعية في المفاهيم والتوجهات"، في: النبأ المعلوماتية.http/www. Annabos. Org.
4. هيثم الكيلاني، " الدول المارقة في مرمى برنامج الصواريخ الأمريكي" في قضايا سياسية http / www.Islamonline

ثانيا: باللغات الأجنبية

1- LIVRES

1. Abdelaziz Djerrad in Une Décennie De Relations Internationales, 1990/2000, (ouvrage collectif) Alger: publication du C.D.R.A, 2001.
2. Agnès Chevallier, Gerard Kebabdjian, l'Euro-Méditerranée entre Mondialisation et Régionalisation. Paris: La Documentation Française, 1997.
3. Alain JOXE, "Représentation des Alliances dans la Nouvelle Stratégie Américaine". Politique -Etrangère, Février 1997.
4. Armand Mattelart, "La Nouvelle Idéologie Globalitaire", in: MONDIALISATION: Au-delà des Mythes. (ouvrage collectif), Alger: Casbah Edition, 1997.
5. Bichara Khader, L'Europe et la Méditerranée Géopolitique de la Proximité. Paris: édition -1 Larmatthan, 1997.
6. Bruno, COLSON, Europe: repenser les alliances. Paris: Economica, 1995.
7. Charles- Philippe David, La Guerre et la Paix: Approches Contemporaines de La Sécurité et de La Stratégie. Paris: Presse de Science Politique, 2000.
8. Charles Philippe DAVID, La Guerre et la Paix: Approches Contemporaines de la Sécurité et de la Stratégie, Paris: presses de science po, 2000.

9. Charles William Maynes, «Pax Americana: The Impossible Dream», American Foreign Service-1 Association, washington D.C,2000.
10. Commission Européenne, «U.E-Maghreb 25 ans de Coopération 1976/2001. MAROC, éditée -1 par la délégation de la commission européenne, 2001.
11. Commission Européenne, le Processus de Barcelone: Cinq ans après, 1995/2000. Luxembourg: office de Publications Officielles des Communautés Européenne, 2000.
12. Dictionnaire, Larousse. Paris: Larousse, 1977.
13. historique, culturelle et géopolitique >>. Rédigée a l'occasion d'une visite officielle du Président de la République Française au Caire destinée aux étudiants de 3éme année de commerce République Française, Ministère des Affaires Etrangeres, <<la Méditerranée: Présentation international, Université du Caire Printemps, 1996
14. Jaques Adda, la Mondialisation de l'Economie: Genèse. Alger: Casbah éditions, 1998.
15. Mohamed Djadi, l'Algérie et l'Unité Maghrébine, Alger: édition, Dar el- djoumouaa 1989.
16. Oran Young. A Systemic Approach To International Politics. USA: Center Of International Studies, 1968.
17. Ouelhadj Ferdiou, << Vers Le Parachèvement de l'Union Européenne : le Processus d'Harmonisation des Politiques

Etrangères et de Sécurité des Etats in: une Décennie de Relations Internationales 1990-2000. Alger: C.D.R.A, 2001.

18. P. Clawson, H. Rosen, The Economic Consequences Of Peace, For Israel, The Palestinians and -2 Jordan. Washington D.C :(n,pb), 1991.

19. Philip. H, GORDAN, "Europeanization of Nato: A convenient myth ". International Herald -1 tribune, June 1996.

20. Philippe-Moreau Defarge, "de la Politique Etrangère et de Sécurité Communes" Défense Nationale, mars 1997.

21. Pierre Biarnes, le XXI éme siècle ne sera pas Américain. Paris: ed du Rocher 1998.

22. Pierre Biarnes, XXI éme Siècle ne sera pas Américain, Paris: édition, du Rocher, 1998.

23. Richard Little and Michael Smith, perspectives on world politics. Second edition, London: -British library, 1991.

24. Robert W Cox, <<Social forces, States and World Orders: Beyond International Relations -1 Theory >>, in, Perspectives on World Politics, by Richard Littel and Michael Smith, London: British library, 1991.

25. Salah Mouhoubi, Afrique: l'ère Des Turbulences. Alger: Casbah édition, 1999.

26. The White Hoouse, A National Security Strategy of Engagement and Enlargement, Washington D. C: Government Printing office, 1995.

27. Union Européenne: Les notices,<< la Politique Etrangère et de Sécurité Commune in: Documentation Française, Paris: 1999.

28. William Maynes, PAX AMERICANA: The Impossible Dream. Washington DC American Foreign Service Association. 2000.

29. Zbignew Brzezinski, le Grand Echiquier: l'Amérique et le reste du monde. Paris: ed fayard, -1 1997.

2- REVUES

1. Amina Hizia Bougherara, Conception Américaine de la Menace et Mise en Œuvre Stratégique », in NAQD, N°12, 8éme année 1999.

2. Antony, Wayne, the new transatlantic agenda", USIS 08.07.1996.

3. Daniel Collard, <<La Conférence De Barcelone et le Partenariat Euro- Méditerranéen >>.. Revue défense nationale, Nº 02 Février 1996, p 110.

4. Daniel Collard,<< la Conférence de Barcelone et le Partenariat Euro Méditerranée>>. Défense nationale, février 96.

5. Hamid Zyad, <<la Révolution Energétique>>, Afrique Asie, N°128, Mars 2001.

6. Jean robert Henry, Méditerranée Occidentaliste et Euro Méditerranée des Malentendus. l'Espace des Hérodote. N° 94, 3 éme Trimestre 1999.

7. Justin, FLEURY, <<l'importance du gaz Algérien pour la France>> confluence méditerranée, -N°22, été 1997.
8. Omar Baghzouz, le partenariat Euro-Mediterranee: Enjeux et Perspectives Pour les Pays du-3 Maghreb),
9. Richard, Holbrooke, " The Future Of Nato", USIS, 06. 04.1995.
10. Robert Strausz-Hupé, l'équilibre de demain", in http//www.stratisc.org/ l'Amerique et le Monde.
11. Walter Slocombe, "NATO Policy". USIS, 24.06. 1996.
12. Warren CHRISTOPHER, "new Atlantic Community," USIS. sept 1996.

3- SIT INTERNET

1. Bruno Colson, <<Particularités Régionales d'une Stratégie Globale>>.in. Http/www. STRATISC.org
2. Charles A. KUPCHAN, "Reviving the west", in http//www. Foreignafaires.org.
3. Charles Krauthammer, «The Unipolar moment », in http//www.foreign Affairs.org
4. Danniel Vernet, « L'UE, deviendra-t-elle politique le Monde. 17.4.1008 in: www.le monde.fr
5. Joseph Nye, <<Soft Power>>, in http / www. Stratisc.org /stratégie national.
6. Joseph Nye, in WWW. Stratise, Org/file://E/L'AMERIQUE %20 EI%20 Monde.

7. Les Sept états qualifiés par les états unis de commanditaire du terrorisme. extrait du rapport sur le terrorisme dans le monde 2001, Département d'état Américain, in: www.monde-Diplomatique.fr/ cahier/iraq
8. Samuel Huntington, "The Lonely Super Power" in http/www.Foreign Affairs.org
9. United States Agency for International Development Middle East Regional Cooperation Program », 1979, in http/www, USAID.org/MERCP.

الملاحق

ملحق رقم (01):

إعلان برشلونة

DECLARATION DE BARCELONE

ADOPTEE LORS DE LA CONFERENCE EURO-MEDITERRANEENNE (27-28 NOVEMBRE 1995)

Le Conseil de l'Union européenne, représenté par son Président, M. Javier SOLANA, Ministre des Affaires étrangères d'Espagne,

la Commission européenne, représentée par M. Manuel MARIN, Vice-Président,

l'Allemagne, représentée par M. Klaus KINKEL, Vice-Chancelier et Ministre des Affaires étrangères,

l'Algérie, représentée par M. Mohamed Salah DEMBRI, Ministre des Affaires étrangères,

l'Autriche, représentée par Mme Benita FERRERO-WALDNER, Secrétaire d'Etat au Ministère des Affaires étrangères,

la Belgique, représentée par M. Erik DERYCKE, Ministre des Affaires étrangères,

Chypre, représentée par M. Alecos MICHAELIDES, Ministre des Affaires étrangères,

le Danemark, représenté par M. Ole Loensmann POULSEN, Secrétaire d'Etat au Ministère des Affaires étrangères,

l'Egypte, représentée par M. Amr MOUSSA, Ministre des Affaires étrangères,

l'Espagne, représentée par M. Carlos WESTENDORP, Secrétaire d'Etat aux Relations avec la Communauté européenne,

la Finlande, représentée par Mme Tarja HALONEN, Ministre des Affaires étrangères,

la France, représentée par M. Hervé de CHARETTE, Ministre des Affaires étrangères,

la Grèce, représentée par M. Károlos PAPOULIAS, Ministre des Affaires étrangères,

l'Irlande, représentée par M. Dick SPRING, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

Israël, représenté par M. Ehud BARAK, Ministre des Affaires étrangères,

l'Italie, représentée par Mme Susanna AGNELLI, Ministre des Affaires étrangères,

la Jordanie, représentée par M. Abdel-Karim KABARITI, Ministre des Affaires étrangères,

le Liban, représenté par M. Fares BOUEZ, Ministre des Affaires étrangères,

le Luxembourg, représenté par M. Jacques F. POOS, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères, du Commerce extérieur et de la Coopération,

Malte, représentée par M. le Prof. Guido DE MARCO, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

le Maroc, représenté par M. Abdellatif FILALI, Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

les Pays-Bas, représentés par M. Hans van MIERLO, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

le Portugal, représenté par M. Jaime GAMA, Ministre des Affaires étrangères,

le Royaume-Uni, représenté par M. Malcolm RIFKIND QC MP, Ministre des Affaires étrangères,

la Syrie, représentée par M. Farouk AL-SHARAA, Ministre des Affaires étrangères,

la Suède, représentée par Mme Lena HJELM-WALLEN, Ministre des Affaires étrangères,

la Tunisie, représentée par M. Habib Ben YAHIA, Ministre des Affaires étrangères,

la Turquie, représentée par M. Deniz BAYKAL, Vice-Premier Ministre et Ministre des Affaires étrangères,

l'Autorité Palestinienne, représentée par M. Yassir ARAFAT, Président de l'Autorité Palestinienne,

participant à la Conférence euro-méditerranéenne de Barcelone :

1

- soulignant l'importance stratégique de la Méditerranée et animés par la volonté de donner à leurs relations futures une dimension nouvelle, fondée sur une coopération globale et solidaire, qui soit à la hauteur de la nature privilégiée des liens forgés par le voisinage et l'histoire ;
- conscients que les nouveaux enjeux politiques, économiques et sociaux de part et d'autre de la Méditerranée constituent des défis communs qui appellent une approche globale et coordonnée;
- décidés de créer à cet effet, pour leurs relations, un cadre multilatéral et durable, fondé sur un esprit de partenariat, dans le respect des caractéristiques, des valeurs et des spécificités propres à chacun des participants ;
- considérant que ce cadre multilatéral est complémentaire d'un renforcement des relations bilatérales, qu'il est important de sauvegarder en accentuant leur spécificité ;
- soulignant que cette initiative euro-méditerranéenne n'a pas vocation à se substituer aux autres actions et initiatives entreprises en faveur de la paix, de la stabilité et du développement de la région, mais qu'elle contribuera à favoriser leur succès. Les participants appuient la réalisation d'un règlement de paix juste, global et durable au Moyen-Orient, basé sur les résolutions pertinentes du Conseil de Sécurité des Nations Unies et les principes mentionnés dans la lettre d'invitation à la Conférence de Madrid sur la paix au Moyen-Orient, y compris le principe «des territoires contre la paix», avec tout ce que cela implique ;
- convaincus que l'objectif général consistant à faire du bassin méditerranéen une zone de dialogue, d'échanges et de coopération qui garantisse la paix, la stabilité et la prospérité exige le renforcement de la démocratie et le respect des droits de l'homme, un développement économique et social durable et équilibré, la lutte contre la pauvreté et la promotion d'une meilleure compréhension entre les cultures, autant d'éléments essentiels du partenariat,

conviennent d'établir entre les participants un partenariat global - partenariat euro-méditerranéen - à travers un dialogue politique renforcé et régulier, un développement de la coopération économique et financière et une valorisation accrue de la dimension sociale, culturelle et humaine, ces trois axes constituant les trois volets du partenariat euro-méditerranéen.

PARTENARIAT POLITIQUE ET DE SECURITE : DEFINIR UN ESPACE COMMUN DE PAIX ET DE STABILITE

Les participants expriment leur conviction que la paix, la stabilité et la sécurité de la région méditerranéenne sont un bien commun qu'ils s'engagent à promouvoir et à renforcer par tous les moyens dont ils disposent. A cet effet, ils conviennent de mener un dialogue politique renforcé et régulier, fondé sur le respect des principes essentiels du droit international et réaffirment un certain nombre d'objectifs communs en matière de stabilité interne et externe.

Dans cet esprit, ils s'engagent, par la déclaration de principes suivante, à :

- agir conformément à la Charte des Nations Unies et à la Déclaration universelle des droits de l'homme, ainsi qu'aux autres obligations résultant du droit international, notamment celles qui découlent des instruments régionaux et internationaux auxquels ils sont parties ;
- développer l'Etat de droit et la démocratie dans leur système politique tout en reconnaissant dans ce cadre le droit de chacun d'entre eux de choisir et de développer librement son système politique, socio-culturel, économique et judiciaire ;
- respecter les droits de l'homme et les libertés fondamentales, ainsi que garantir l'exercice effectif et légitime de ces droits et libertés, y compris la liberté d'expression, la liberté d'association à des fins pacifiques et la liberté de pensée, de conscience et de religion, individuellement ainsi qu'en commun avec d'autres membres du même groupe, sans aucune discrimination exercée en raison de la race, la nationalité, la langue, la religion et le sexe ;

- considérer favorablement, à travers le dialogue entre les parties, les échanges d'informations sur les questions relatives aux droits de l'homme, aux libertés fondamentales, au racisme et à la xénophobie ;
- respecter et faire respecter la diversité et le pluralisme dans leur société et promouvoir la tolérance entre ses différents groupes et lutter contre les manifestations d'intolérance, le racisme et la xénophobie. Les participants soulignent l'importance d'une formation adéquate en matière de droits de l'homme et de libertés fondamentales ;
- respecter leur égalité souveraine ainsi que tous les droits inhérents à leur souveraineté et exécuter de bonne foi leurs obligations assumées, conformément au droit international ;
- respecter l'égalité de droits des peuples et leur droit à disposer d'eux-mêmes, en agissant à tout moment conformément aux buts et aux principes de la Charte des Nations Unies et aux normes pertinentes du droit international, y compris celles qui ont trait à l'intégrité territoriale des Etats, tels qu'ils figurent dans des accords entre les parties concernées ;
- s'abstenir, en conformité avec les normes du droit international, de toute intervention directe ou indirecte dans les affaires intérieures d'un autre partenaire ;
- respecter l'intégrité territoriale et l'unité de chacun des autres partenaires ;
- régler leurs différends par des moyens pacifiques, inviter tous les participants à renoncer à la menace ou à l'emploi de la force contre l'intégrité territoriale d'un autre participant, y compris l'acquisition de territoires par la force, et réaffirmer le droit d'exercer pleinement la souveraineté par des moyens légitimes, conformément à la Charte des Nations Unies et au droit international ;
- renforcer leur coopération pour prévenir et combattre le terrorisme, notamment par la ratification et l'application d'instruments internationaux auxquels ils ont souscrit, par l'adhésion à de tels instruments ainsi que par toute autre mesure appropriée ;
- lutter ensemble contre l'expansion et la diversification de la criminalité organisée et combattre le fléau de la drogue dans tous ses aspects ;
- promouvoir la sécurité régionale et, à cet effet, oeuvrer, entre autres, en faveur de la non-prolifération nucléaire, chimique et biologique en adhérant et en se conformant à une combinaison de régimes internationaux et régionaux de non-prolifération, et d'accords de limitation des armements et de désarmement, tels que le TNP, la CWC, la BWC, le CTBT, et/ou à des arrangements régionaux, comme des zones exemptes d'armes, y compris leurs systèmes de vérification, ainsi qu'en respectant de bonne foi leurs engagements au titre des conventions de limitation des armements, de désarmement et de non-prolifération.

Les parties s'emploieront à faire du Moyen-Orient une zone exempte d'armes de destruction massive, nucléaires, chimiques et biologiques et de leurs vecteurs, qui soit mutuellement et effectivement contrôlable.

En outre, les parties :

- envisageront des mesures pratiques afin de prévenir la prolifération d'armes nucléaires, chimiques et biologiques, ainsi qu'une accumulation excessive d'armes conventionnelles ;
- s'abstiendront de développer une capacité militaire qui aille au-delà de leurs besoins légitimes de défense, tout en réaffirmant leur détermination de parvenir au même niveau de sécurité et d'instaurer la confiance mutuelle avec la quantité la moins élevée possible de troupes et d'armements et d'adhérer à la CCW ;
- favoriseront les conditions susceptibles de permettre l'établissement de relations de bon voisinage entre eux et soutenir les processus visant la stabilité, la sécurité et la prospérité ainsi que la coopération régionale et sous-régionale ;
- étudier les mesures de confiance et de sécurité qu'il conviendrait d'adopter en commun entre les participants en vue de la consolidation d'un «espace de paix et de stabilité en Méditerranée», y compris la possibilité à terme de mettre en oeuvre à cet effet un pacte euro-méditerranéen.

3

PARTENARIAT ECONOMIQUE ET FINANCIER : CONSTRUIRE UNE ZONE DE PROSPERITE PARTAGEE

Les participants soulignent l'importance qu'ils attachent au développement économique et social durable et équilibré dans la perspective de réaliser leur objectif de construire une zone de prospérité partagée.

Les partenaires reconnaissent les difficultés que la question de la dette peut entraîner pour le développement économique des pays de la région méditerranéenne. Ils conviennent, compte tenu de l'importance de leurs relations, de poursuivre le dialogue afin de parvenir à des progrès dans les enceintes compétentes.

Constatant que les partenaires ont à relever des défis communs, bien que se présentant à des degrés différents, les participants se fixent les objectifs à long terme suivants :

- accélérer le rythme d'un développement socio-économique durable ;
- améliorer les conditions de vie des populations, augmenter le niveau d'emploi et réduire les écarts de développement dans la région euro-méditerranéenne ;
- promouvoir la coopération et l'intégration régionale.

En vue d'atteindre ces objectifs, les participants conviennent d'établir un partenariat économique et financier qui, en tenant compte des différents degrés de développement, sera fondé sur :

- l'instauration progressive d'une zone de libre-échange ;
- la mise en oeuvre d'une coopération et d'une concertation économiques appropriées dans les domaines concernés ;
- l'augmentation substantielle de l'assistance financière de l'Union européenne à ses partenaires.

4

A. ZONE DE LIBRE-ÉCHANGE

La zone de libre-échange sera réalisée à travers les nouveaux accords euro-méditerranéens et des accords de libre-échange entre les partenaires de l'Union européenne. Les participants ont retenu l'année 2010 comme date objectif pour instaurer progressivement cette zone qui couvrira l'essentiel des échanges dans le respect des obligations découlant de l'OMC.

En vue de développer le libre échange graduel dans cette zone : les obstacles tarifaires et non tarifaires aux échanges des produits manufacturés seront progressivement éliminés selon des calendriers à négocier entre les partenaires ; en partant des flux traditionnels et dans la mesure permise par les différentes politiques agricoles et en respectant dûment les résultats atteints dans le cadre des négociations du GATT, le commerce des produits agricoles sera progressivement libéralisé par l'accès préférentiel et réciproque entre les parties ; les échanges de services y compris le droit d'établissement seront progressivement libéralisés en tenant dûment compte de l'accord GATS.

Les participants décident de faciliter l'établissement progressif de cette zone de libre-échange en

- adoptant des dispositions adéquates en matière de règles d'origine, de certification, de protection des droits de propriété intellectuelle et industrielle et de concurrence ;
- poursuivant et développant des politiques fondées sur les principes de l'économie de marché et de l'intégration de leurs économies en tenant compte de leurs besoins et niveaux de développement respectifs ;
- procédant à l'ajustement et à la modernisation des structures économiques et sociales, la priorité étant accordée à la promotion et au développement du secteur privé, à la mise à niveau du secteur productif et à la mise en place d'un cadre institutionnel et réglementaire approprié pour une économie de marché. De même, ils s'efforceront d'atténuer les conséquences négatives qui peuvent résulter de cet ajustement au plan social en encourageant des programmes en faveur des populations les plus démunies ;
- promouvant les mécanismes visant à développer les transferts de technologie.

B. COOPÉRATION ET CONCERTATION ÉCONOMIQUES

La coopération sera développée en particulier dans les domaines énumérés ci-dessous et à cet égard les participants :

- reconnaissent que le développement économique doit être soutenu à la fois par l'épargne interne, base de l'investissement, et par des investissements étrangers directs. Ils soulignent qu'il importe d'instaurer un environnement qui leur soit propice notamment par l'élimination progressive des obstacles à ces investissements ce qui pourrait conduire aux transferts de technologies et augmenter la production et les exportations ;
- affirment que la coopération régionale, réalisée sur une base volontaire, notamment en vue de développer les échanges entre les partenaires eux-mêmes, constitue un facteur clé pour favoriser l'instauration d'une zone de libre-échange ;
- encouragent les entreprises à conclure des accords entre elles et s'engagent à favoriser cette coopération et la modernisation industrielle, en offrant un environnement et un cadre réglementaire favorable. Ils considèrent nécessaire l'adoption et la mise en oeuvre d'un programme d'appui technique aux PME ;
- soulignent leur interdépendance en matière d'environnement, qui impose une approche régionale et une coopération renforcée, ainsi qu'une meilleure coordination des programmes multilatéraux existants, en confirmant leur attachement à la Convention de Barcelone et au PAM. Ils reconnaissent qu'il importe de concilier le développement économique avec la protection de l'environnement, d'intégrer les préoccupations environnementales dans les aspects pertinents de la politique économique et d'atténuer les conséquences négatives qui pourraient résulter du développement sur le plan de l'environnement. Ils s'engagent à établir un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme, y compris en matière de lutte contre la désertification, et à concentrer des appuis techniques et financiers appropriés sur ces actions;
- reconnaissent le rôle clé des femmes dans le développement et s'engagent à promouvoir la participation active des femmes dans la vie économique et sociale et dans la création d'emplois ;
- soulignent l'importance de la conservation et de la gestion rationnelle des ressources halieutiques et de l'amélioration de la coopération dans le domaine de la recherche sur les ressources, y compris l'aquaculture, et s'engagent à faciliter la formation et la recherche scientifiques et à envisager la création d'instruments communs ;
- reconnaissent le rôle structurant du secteur de l'énergie dans le partenariat économique euro-méditerranéen et décident de renforcer la coopération et d'approfondir le dialogue dans le domaine des politiques énergétiques. Décident de créer les conditions-cadres adéquates pour les investissements et les activités des compagnies d'énergie, en coopérant pour créer les conditions permettant à ces compagnies d'étendre les réseaux énergétiques et de promouvoir les interconnexions ;
- reconnaissent que l'approvisionnement en eau ainsi qu'une gestion appropriée et un développement des ressources constituent une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et qu'il importe de développer la coopération en ces domaines ;
- conviennent de coopérer en vue de moderniser et de restructurer l'agriculture et de favoriser le développement rural intégré. Cette coopération sera axée notamment sur l'assistance technique et la formation, sur le soutien aux politiques mises en oeuvre par les partenaires pour diversifier la production, sur la réduction de la dépendance alimentaire et sur la promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement. Conviennent également de coopérer en vue de l'éradication de cultures illicites et pour le développement des régions éventuellement affectées.

Les participants conviennent également de coopérer dans d'autres domaines et, à cet égard :

- soulignent l'importance d'un développement et d'une amélioration des infrastructures, y compris par la création d'un système efficace de transport, le développement des technologies de l'information et la modernisation des télécommunications. A cet effet, ils conviennent d'élaborer un programme de priorités.

- s'engagent à respecter les principes du droit maritime international et en particulier la libre prestation de services dans le domaine du transport international et le libre accès aux cargaisons internationales. Les résultats des négociations commerciales multilatérales sur les services de transport maritime menées actuellement dans le cadre de l'OMC seront pris en compte une fois convenus ;
- s'engagent à encourager la coopération entre les collectivités locales et en faveur de l'aménagement du territoire;
- reconnaissant que la science et la technologie ont une influence significative sur le développement socio-économique, conviennent de renforcer les capacités propres de recherche scientifique et développement, de contribuer à la formation du personnel scientifique et technique, de promouvoir la participation à des projets de recherche conjoints à partir de la création de réseaux scientifiques;
- conviennent de promouvoir la coopération dans le domaine statistique afin d'harmoniser les méthodes et d'échanger des données.

C. COOPÉRATION FINANCIÈRE

Les participants considèrent que la réalisation d'une zone de libre-échange et le succès du partenariat euro-méditerranéen reposent sur un accroissement substantiel de l'assistance financière qui doit favoriser avant tout un développement endogène et durable et la mobilisation des acteurs économiques locaux. Ils constatent à cet égard :

- que le Conseil européen de Cannes est convenu de prévoir pour cette assistance financière des crédits d'un montant de 4.685 millions d'écus pour la période 1995-1999, sous forme de fonds budgétaires communautaires disponibles . A cela s'ajoutera l'intervention de la BEI sous forme de prêts d'un montant accru, ainsi que les contributions financières bilatérales des Etats membres ;
- qu'une coopération financière efficace, gérée dans le cadre d'une programmation pluriannuelle tenant compte des spécificités de chacun des partenaires est nécessaire ;
- qu'une gestion macro-économique saine revêt une importance fondamentale pour assurer le succès de leur partenariat. A cette fin, ils conviennent de favoriser le dialogue sur leurs politiques économiques respectives et sur la manière d'optimiser la coopération financière.

PARTENARIAT DANS LES DOMAINES SOCIAL, CULTUREL ET HUMAIN : DEVELOPPER LES RESSOURCES HUMAINES, FAVORISER LA COMPREHENSION ENTRE LES CULTURES ET LES ECHANGES ENTRE LES SOCIETES CIVILES

Les participants reconnaissent que les traditions de culture et de civilisation de part et d'autre de la Méditerranée, le dialogue entre ces cultures et les échanges humains, scientifiques et technologiques sont une composante essentielle du rapprochement et de la compréhension entre leurs peuples et d'amélioration de la perception mutuelle.

Dans cet esprit, les participants conviennent de créer un partenariat dans les domaines social, culturel et humain. A cet effet :

- ils réaffirment que le dialogue et le respect entre les cultures et les religions sont une condition nécessaire au rapprochement des peuples. A cet égard, ils soulignent l'importance du rôle que peuvent jouer les médias dans la connaissance et la compréhension réciproques des cultures, en tant que source d'enrichissement mutuel ;

- ils insistent sur le caractère essentiel du développement des ressources humaines, tant en ce qui concerne l'éducation et la formation notamment des jeunes que dans le domaine de la culture. Ils manifestent leur volonté de promouvoir les échanges culturels et la connaissance d'autres langues, respectant l'identité culturelle de chaque partenaire, et de mettre en oeuvre une politique durable de programmes éducatifs et culturels; dans ce contexte les partenaires s'engagent à prendre les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains, notamment par l'amélioration des procédures administratives ;
- ils soulignent l'importance du secteur de la santé pour un développement durable et manifestent leur volonté d'encourager la participation effective de la collectivité aux actions de promotion de la santé et du bien-être de la population ;
- ils reconnaissent l'importance du développement social qui, à leur avis, doit aller de pair avec tout développement économique. Ils attachent une priorité particulière au respect des droits sociaux fondamentaux , y compris le droit au développement ;
- ils reconnaissent la contribution essentielle que peut apporter la société civile dans le processus de développement du partenariat euro-méditerranéen et en tant que facteur essentiel d'une meilleure compréhension et d'un rapprochement entre les peuples ;
- en conséquence, ils conviennent de renforcer et/ou mettre en place les instruments nécessaires à une coopération décentralisée pour favoriser les échanges entre les acteurs du développement dans le cadre des législations nationales : responsables de la société politique et civile, du monde culturel et religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, les syndicats et les entreprises privées et publiques ;
- sur cette base, ils reconnaissent qu'il importe de promouvoir les contacts et les échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée ;
- ils encourageront les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du renforcement de l'Etat de droit et de la société civile ;
- ils reconnaissent que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire auquel il convient de faire face par des politiques appropriées pour accélérer le décollage économique ;
- ils reconnaissent le rôle important que jouent les migrations dans leurs relations. Ils conviennent d'accroître leur coopération pour réduire les pressions migratoires au moyen, entre autres, de programmes de formation professionnelle et d'assistance à la création d'emplois. Ils s'engagent à garantir la protection de l'ensemble des droits reconnus par la législation existante des migrants légalement installés sur leurs territoires respectifs ;
- dans le domaine de l'immigration clandestine, ils décident d'établir une coopération plus étroite. Dans ce contexte, les partenaires, conscients de leur responsabilité pour la réadmission, conviennent d'adopter par la voie d'accords ou arrangements bilatéraux les dispositions et les mesures appropriées pour la réadmission de leurs ressortissants en situation illégale. A cet effet, pour les Etats membres de l'Union européenne, seront considérés ressortissants les nationaux des Etats membres tels que définis aux fins communautaires ;
- ils conviennent de renforcer la coopération par diverses mesures visant à prévenir et à combattre ensemble de façon plus efficace le terrorisme ;
- de même, ils estiment nécessaire de lutter ensemble et efficacement contre le trafic de drogues, la criminalité internationale et la corruption ;
- ils soulignent l'importance de lutter résolument contre les phénomènes racistes et xénophobes et contre l'intolérance et conviennent de coopérer à cette fin.

7

SUIVI DE LA CONFERENCE

Les participants :

- considérant que la Conférence de Barcelone jette les bases d'un processus ouvert et appelé à se développer ;
- réaffirmant leur volonté d'établir un partenariat basé sur les principes et objectifs définis par la présente déclaration ;
- résolus à donner une expression concrète à ce partenariat euro-méditerranéen ;
- convaincus que, pour atteindre cet objectif, il est nécessaire de poursuivre le dialogue global engagé et de réaliser une série d'actions concrètes,

adoptent le programme de travail ci-joint.

Les Ministres des Affaires étrangères se réuniront périodiquement afin d'assurer le suivi de l'application de la présente déclaration et de définir les actions propres à permettre la réalisation des objectifs du partenariat.

Les diverses actions feront l'objet d'un suivi sous forme de réunions thématiques ad hoc de ministres, de hauts fonctionnaires et d'experts, d'échanges d'expériences et d'informations, de contacts entre les participants de la société civile, ou par tout autre moyen approprié.

Les contacts au niveau des parlementaires, des autorités régionales, des collectivités locales et des partenaires sociaux seront encouragés.

Un «Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone», au niveau de Hauts Fonctionnaires, composé de la Troïka de l'Union européenne et d'un représentant de chaque partenaire méditerranéen, tiendra des réunions périodiques pour préparer la réunion des Ministres des Affaires étrangères, faire le point et évaluer le suivi du processus de Barcelone dans toutes ses composantes et pour mettre à jour le programme de travail.

Le travail approprié de préparation et de suivi des réunions résultant du programme de travail de Barcelone et des conclusions du «Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone» sera assumé par les services de la Commission.

La prochaine réunion des Ministres des Affaires étrangères se tiendra au cours du 1er semestre de 1997 dans l'un des douze Etats méditerranéens partenaires de l'Union européenne, à déterminer par le biais de consultations futures.

PROGRAMME DE TRAVAIL

I. INTRODUCTION

Le présent programme a pour but de traduire dans les faits les objectifs définis dans la Déclaration de Barcelone, et d'en respecter les principes, par des actions régionales et multilatérales. Il est complémentaire de la coopération bilatérale, mise en oeuvre notamment en vertu des accords conclus entre l'UE et ses partenaires méditerranéens, et de la coopération qui existe déjà dans d'autres enceintes multilatérales.

La préparation et le suivi des différentes actions s'effectueront suivant les principes et les modalités indiqués dans la Déclaration de Barcelone.

Les actions à mener en priorité pour développer la coopération sont énumérées ci-après. Elles n'excluent pas que la coopération euro-méditerranéenne soit étendue à d'autres actions, si les partenaires en décident ainsi.

Les actions peuvent s'adresser aux Etats, à leurs entités locales et régionales et aux acteurs de la société civile.

Avec l'accord des participants, d'autres pays ou organisations pourront s'associer aux actions prévues par le programme de travail. La mise en oeuvre doit s'effectuer d'une manière souple et transparente.

Avec l'accord des participants, à l'avenir, la coopération euro-méditerranéenne tiendra compte, comme il conviendra, des avis et recommandations issus des dialogues pertinents à différents niveaux dans la région. La mise en oeuvre du programme devrait débuter dès que possible après la Conférence de Barcelone. Un bilan sera dressé lors de la prochaine conférence euro-méditerranéenne sur la base d'un rapport établi par les services de la Commission européenne, notamment à partir de rapports émanant des différentes réunions et des différents groupes mentionnés ci-après, et approuvé par le «Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone» institué par la Déclaration de Barcelone.

II. PARTENARIAT POLITIQUE ET DE SÉCURITÉ : DEFINIR UN ESPACE COMMUN DE PAIX ET DE STABILITÉ

En vue de contribuer à l'objectif d'instaurer progressivement une zone de paix, de stabilité et de sécurité dans le Bassin méditerranéen, des hauts fonctionnaires se réuniront périodiquement, à compter du premier trimestre de 1996. Ils :

- procéderont à un dialogue politique afin de déterminer les moyens les plus appropriés de traduire dans les faits les principes de la Déclaration de Barcelone et
- présenteront des propositions concrètes en temps opportun, en vue de la prochaine réunion euro-méditerranéenne des Ministres des Affaires étrangères.

Les instituts de politique étrangère de la région euro-méditerranéenne seront encouragés à former un réseau de coopération plus intense, qui pourrait devenir opérationnel à partir de 1996.

III. PARTENARIAT ÉCONOMIQUE ET FINANCIER : CONSTRUCTION D'UNE ZONE DE PROSPÉRITÉ PARTAGÉE

Des réunions se tiendront périodiquement au niveau de ministres, de fonctionnaires ou d'experts, selon les besoins, afin de promouvoir la coopération dans les domaines ci-après. Ces réunions pourront être complétées, au besoin, par des conférences ou des séminaires auxquels pourra aussi participer le secteur privé.

Etablissement d'une zone euro-méditerranéenne de libre-échange

L'établissement d'une zone de libre-échange conformément aux principes énoncés dans la Déclaration de Barcelone est un élément essentiel du partenariat euro-méditerranéen.

La coopération portera plus spécialement sur des mesures concrètes, destinées à favoriser le libre-échange et tout ce qui en découle, à savoir :

- l'harmonisation des règles et des procédures dans le domaine douanier, en particulier dans la perspective de l'introduction progressive de l'origine cumulative ; le cas échéant, seront examinées entre-temps dans un esprit favorable, des solutions ad hoc dans des cas particuliers ;
- l'harmonisation des normes, notamment au moyen de réunions organisées par les organisations européennes de normalisation ;
- l'élimination des entraves techniques injustifiées aux échanges de produits agricoles et adoption de mesures appropriées concernant les règles phytosanitaires et vétérinaires et d'autres réglementations sur les denrées alimentaires ;
- la coopération entre organismes de statistiques, qui devrait permettre d'obtenir des données fiables, établies selon des méthodes harmonisées ;
- les possibilités de coopération régionale et sous-régionale (sans préjudice des initiatives prises dans d'autres cadres).

Investissement

La coopération aura pour but de contribuer à la création d'un climat favorable à l'élimination des obstacles à l'investissement, en approfondissant notamment la réflexion sur l'identification de ces obstacles et de moyens, y compris dans le secteur bancaire, pour favoriser ces investissements.

Industrie

La modernisation industrielle et l'amélioration de la compétitivité constitueront des facteurs clés du succès du partenariat euro-méditerranéen. A cet égard, le secteur privé pourra jouer un rôle plus important dans le développement économique de la région et la création d'emplois. La coopération portera notamment sur :

- l'adaptation du tissu industriel à la modification de l'environnement international,

notamment à l'émergence de la société de l'information ;

- le cadre et la préparation de la modernisation et de la restructuration d'entreprises existantes, notamment dans le secteur public, y compris la privatisation ;
- l'utilisation de normes européennes ou internationales et la modernisation des tests de conformité, des procédures de certification et d'agrément, ainsi que des normes de qualité.

Une attention particulière sera accordée aux moyens d'encourager la coopération entre entreprises, y compris les PME, et de créer les conditions propices à leur développement, y compris, éventuellement, par l'organisation de séminaires, en mettant à profit l'expérience acquise dans le cadre du programme MED-INVEST et au sein de l'Union européenne.

Agriculture

Tout en rappelant que ces questions relèvent pour l'essentiel des relations bilatérales, la coopération en ce domaine sera axée sur :

- le soutien aux politiques mises en oeuvre par les partenaires pour diversifier la production ;
- la réduction de la dépendance alimentaire ;
- la promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement;
- le rapprochement entre entreprises, groupements et organisations professionnelles des partenaires sur une base volontaire ;
- le soutien à la privatisation ;
- l'assistance technique et la formation ;
- le rapprochement des normes phytosanitaires et vétérinaires ;
- le développement rural intégré incluant l'amélioration des services de base et le développement d'activités économiques annexes ;
- la coopération entre régions rurales, l'échange d'expérience et de savoir faire en matière de développement rural ;
- le développement des régions affectées par l'éradication des cultures illicites.

Transports

L'existence de liaisons efficaces et interopérables entre l'UE et ses partenaires méditerranéens, et entre les partenaires eux-mêmes, ainsi que le libre accès au marché des services dans le secteur des transports maritimes internationaux, sont essentiels pour le développement des flux commerciaux et le bon fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen.

Au cours de l'année 1995, deux réunions des Ministres des Transports des pays de l'ouest du Bassin méditerranéen ont eu lieu et, à la suite de la Conférence régionale pour le développement des transports maritimes dans le Bassin méditerranéen, un programme pluriannuel a été adopté par le Groupe méditerranéen des transports par voie d'eau.

La coopération portera notamment sur :

- la mise en place d'un système efficace de transport multimodal air-mer transméditerranéen, à travers l'amélioration et la modernisation des ports et aéroports, la suppression des restrictions injustifiées, la simplification des procédures, l'amélioration de la sécurité maritime et aérienne, l'harmonisation des règles environnementales à un niveau élevé, y compris un contrôle plus efficace de la pollution due aux transports maritimes, et la mise en place de systèmes harmonisés de gestion du trafic;
- la création de liaisons terrestres est-ouest sur les rives sud et est de la Méditerranée et
- la connexion des réseaux de transports méditerranéens au réseau transeuropéen, de manière à assurer leur interopérabilité.

Energie

Une conférence à haut niveau s'est tenue en 1995 en Tunisie, avec une réunion de suivi à Athènes et une conférence sur l'énergie à Madrid le 20 novembre 1995.

Dans le but de créer un environnement propice à l'investissement et à l'activité des sociétés de production d'énergie, la coopération

future se concentrera notamment sur :

- les moyens de favoriser l'association des pays méditerranéens au traité sur la Charte européenne de l'énergie ;
- la planification énergétique ;
- l'encouragement du dialogue entre producteurs et consommateurs ;
- en ce qui concerne le pétrole et le gaz, la prospection, le raffinage, le transport, la distribution, ainsi que le commerce régional et transrégional;
- la production et la manutention du charbon;
- la production et le transport d'électricité, l'interconnexion des réseaux et la construction de réseaux ;
- l'efficacité énergétique ;
- les sources d'énergie nouvelles et renouvelables ;
- les questions environnementales liées à l'énergie ;
- le développement de programmes communs de recherche ;
- les activités de formation et information dans le secteur de l'énergie.

Télécommunications et technologie de l'information

Dans le but de mettre en place un réseau de télécommunications moderne et efficace, la coopération portera plus spécialement sur :

- les infrastructures dans le domaine de l'information et des télécommunications (cadre réglementaire minimal, normes, tests de conformité, interopérabilité des réseaux, etc.) ;
- les infrastructures régionales, y compris les liaisons avec les réseaux européens ;
- l'accès aux services et
- les nouveaux services dans des domaines d'application prioritaires.

L'existence d'infrastructures plus efficaces dans le domaine de l'information et des communications facilitera l'intensification des échanges euro-méditerranéens et l'accès à la nouvelle société de l'information qui est en train de prendre corps.

Il est prévu qu'une conférence régionale ait lieu en 1996 dans le but de préparer le terrain à la réalisation de projets pilotes destinés à montrer les avantages concrets que peut apporter la société de l'information.

Aménagement du territoire

La coopération portera plus spécialement sur :

- la définition d'une stratégie d'aménagement du territoire pour la zone euro-méditerranéenne, qui réponde aux besoins et spécificités des pays ;
- l'encouragement de la coopération transfrontalière, dans les domaines d'intérêt mutuel.

Tourisme

Les Ministres du Tourisme, réunis à Casablanca, ont adopté en 1995, la Charte méditerranéenne du tourisme. Les actions de coopération qui seront lancées porteront en particulier sur les domaines de l'information, de la promotion et de la formation.

Environnement

La coopération portera plus spécialement sur :

- l'évaluation des problèmes environnementaux du Bassin méditerranéen et la définition des initiatives à prendre, s'il y a lieu ;
- la formulation de propositions en vue de l'élaboration puis de l'actualisation d'un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme dans le domaine de l'environnement, coordonné par la Commission européenne et complété par des actions à long terme. Parmi les principaux domaines d'action de ce programme devraient figurer : la gestion intégrée des eaux, des sols et des zones côtières; la gestion des déchets ; la prévention de la pollution de l'air et de la Méditerranée et la lutte contre cette pollution ; la conservation et la gestion du patrimoine naturel, des paysages et des sites; la protection, la conserva-

tion et la reconstitution de la forêt méditerranéenne, notamment par la prévention et la maîtrise de l'érosion, de la dégradation des sols, des incendies de forêt et la lutte contre la désertification ; le transfert de l'expérience communautaire en matière de techniques de financement, de législation et de contrôle de l'environnement ; la prise en compte des considérations environnementales dans toutes les politiques ;

- l'instauration d'un dialogue régulier pour suivre la mise en oeuvre du programme d'action ;
- la consolidation de la coopération régionale et sous-régionale et le renforcement de la coordination avec le Plan d'action pour la Méditerranée ;
- l'encouragement à mieux coordonner les investissements d'origines diverses et à mettre en oeuvre les conventions internationales en la matière ;
- la promotion de l'adoption et de la mise en oeuvre de mesures législatives et réglementaires, lorsque cela est nécessaire, notamment de mesures préventives et de normes appropriées d'un niveau élevé.

Sciences et technologie

La coopération portera plus spécialement sur :

- la promotion de la recherche et développement, en s'attaquant au problème de la disparité croissante des performances scientifiques, en tenant compte du principe de l'avantage mutuel;
- l'intensification des échanges d'expériences dans les secteurs et les politiques scientifiques les plus à même de permettre aux partenaires méditerranéens de réduire l'écart par rapport à leurs voisins européens et de promouvoir le transfert de technologies ;
- la contribution à la formation du personnel scientifique et technique en intensifiant la participation à des projets de recherche conjoints.

Un comité de surveillance a été institué à la suite de la réunion ministérielle qui a eu lieu à Sophia Antipolis en mars 1995 ; ce comité tiendra sa première réunion immédiatement après la Conférence de Barcelone. Il s'attachera à faire des recommandations en vue d'une mise en oeuvre conjointe des actions prioritaires définies au niveau ministériel.

Eau

La Charte méditerranéenne de l'eau a été adoptée à Rome en 1992.

L'eau est une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et son importance ne fera que croître à mesure que les ressources en eau se feront plus rares. La coopération dans ce domaine aura pour but de :

- faire le point de la situation en tenant compte des besoins actuels et futurs ;
- définir les moyens de renforcer la coopération régionale ;
- faire des propositions en vue de rationaliser la planification et la gestion - en commun, le cas échéant - des ressources en eau;
- contribuer à la création de nouvelles sources en eau.

Pêche

Compte tenu de l'importance que revêtent la conservation et la gestion rationnelle des stocks de poissons de la Méditerranée, la coopération dans le cadre du Conseil général des pêches pour la Méditerranée sera renforcée.

A la suite de la Conférence ministérielle sur la pêche qui s'est tenue à Heraklion en 1994, une action de suivi appropriée sera entreprise dans le domaine juridique, sous la forme de réunions qui auront lieu en 1996.

La coopération sera améliorée dans le domaine de la recherche sur les ressources halieutiques, y compris l'aquaculture, et dans le domaine de la formation et de la recherche scientifique.

IV. PARTENARIAT DANS LES DOMAINES SOCIAL, CULTUREL ET HUMAIN : DÉVELOPPER LES RESSOURCES HUMAINES, FAVORISER LA COMPRÉHENSION ENTRE LES CULTURES ET LES ÉCHANGES ENTRE LES SOCIÉTÉS CIVILES

Développement des ressources humaines

Le partenariat euro-méditerranéen doit contribuer à l'amélioration du niveau d'éducation dans l'ensemble de la région, une attention particulière devant être accordée aux partenaires méditerranéens. A cet effet, les politiques en matière d'enseignement feront l'objet d'un dialogue régulier qui, dans un premier temps, portera plus particulièrement sur la formation professionnelle, la technologie appliquée à l'éducation, les universités et autres institutions d'enseignement supérieur et la recherche. A cet égard, ainsi que dans d'autres domaines, une attention particulière sera accordée au rôle des femmes. L'Ecole euro-arabe d'administration des entreprises de Grenade et la Fondation européenne de Turin apporteront aussi leur contribution à cette coopération.

Une réunion de représentants du secteur de la formation professionnelle (décideurs, universitaires, formateurs, etc.) sera organisée dans le but de confronter des conceptions modernes de gestion.

Une réunion de représentants du monde universitaire et de l'enseignement supérieur aura lieu. La Commission européenne renforcera son programme MED-Campus.

Une réunion sera également convoquée dans le domaine de la technologie appliquée à l'éducation.

Municipalités et régions

Les municipalités et les autorités régionales doivent être étroitement associées au fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen. Des représentants de villes et de régions seront encouragés à se rencontrer chaque année pour passer en revue les défis communs qu'ils ont à affronter et pour confronter leurs expériences. Ces rencontres seront organisées par la Commission européenne en mettant à profit l'expérience passée.

Dialogue entre cultures et civilisations

Compte tenu de l'importance que revêt l'amélioration de la compréhension mutuelle par la promotion des échanges culturels et de la connaissance des langues, des fonctionnaires et des experts se réuniront afin de faire des propositions d'actions concrètes portant, entre autres, sur les domaines suivants : le patrimoine culturel et artistique, les manifestations culturelles et artistiques, les coproductions (théâtre et cinéma), les traductions et autres moyens de diffusion de la culture, la formation.

Une meilleure compréhension entre les principales religions présentes dans la région euro-méditerranéenne favorisera la tolérance mutuelle et la coopération. La tenue de réunions périodiques de représentants des religions et des institutions religieuses, ainsi que de théologiens, d'universitaires et d'autres personnes concernées, sera soutenue dans le but de vaincre les préjugés, l'ignorance et le fanatisme, et d'encourager la coopération à la base. Les conférences qui se sont tenues à Stockholm (du 15 au 17 juin 1995) et à Tolède (du 4 au 7 novembre 1995) peuvent servir d'exemples à cet égard.

Médias

Une interaction étroite des médias favorisera une meilleure compréhension culturelle. L'Union européenne encouragera activement cette interaction, en particulier par le biais du programme MED-Media. Une réunion annuelle de représentants du monde des médias sera organisée dans ce contexte.

JEUNESSE

C'est au moyen des échanges de jeunes qu'il faudrait préparer les générations futures à une coopération plus étroite entre les partenaires euro-méditerranéens. Un programme euro-méditerranéen d'échanges de jeunes devrait donc être mis en place, sur la base de l'expérience acquise en Europe et en tenant compte des besoins des partenaires ; ce programme devrait tenir compte de l'importance de la formation professionnelle, notamment pour ceux qui n'ont pas de qualifications, et de la formation d'animateurs et d'assistants sociaux destinés à travailler avec les jeunes. La Commission européenne fera les propositions nécessaires avant la prochaine réunion euro-méditerranéenne des ministres des affaires étrangères.

ECHANGES ENTRE LES SOCIÉTÉS CIVILES

Des Hauts Fonctionnaires se rencontreront périodiquement afin d'examiner les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains découlant du partenariat euro-méditerranéen, spécialement ceux qui concernent les fonctionnaires, les scientifiques, les universitaires, les hommes d'affaires, les étudiants et les sportifs, y compris par l'amélioration et la simplification des procédures administratives, notamment en ce qui concerne l'existence éventuelle d'obstacles administratifs non nécessaires.

DÉVELOPPEMENT SOCIAL

Le partenariat euro-méditerranéen doit contribuer à l'amélioration des conditions de vie et de travail et à l'augmentation du niveau d'emploi de la population des partenaires méditerranéens, en particulier des femmes et des couches les plus démunies. A cet égard, les partenaires attachent une importance particulière au respect et à la promotion de droits sociaux fondamentaux. A cet effet, les acteurs de la politique sociale se réuniront périodiquement au niveau approprié.

SANTÉ

Les partenaires conviennent d'axer la coopération en ce domaine sur :

- les actions de sensibilisation, d'information et de prévention ;
- le développement des services de la santé publique, en particulier système de soins, centres de santé primaire, services de santé maternelle et infantile, planning familial, système de surveillance épidémiologique et mesures de contrôle des maladies transmissibles ;
- la formation de personnel sanitaire et de gestion sanitaire ;
- la coopération médicale en cas de catastrophes naturelles.

MIGRATION

Compte tenu de l'importance de la question de la migration dans les relations euro-méditerranéennes, la tenue de réunions sera encouragée en vue d'aboutir à des propositions concernant les flux et les pressions migratoires. Ces réunions tiendront compte de l'expérience acquise entre autres dans le cadre du programme MED-Migration, notamment en ce qui concerne l'amélioration des conditions de vie des migrants installés légalement dans l'Union.

TERRORISME, TRAFIC DE DROGUE, CRIMINALITÉ ORGANISÉE

La lutte contre le terrorisme devra constituer une priorité pour toutes les parties. A cet effet, des fonctionnaires se réuniront périodiquement dans le but de renforcer la coopération entre les autorités policières, judiciaires et autres. Dans ce contexte, seront pris en considération notamment l'intensification des échanges d'informations et l'amélioration des procédures d'extradition.

Des fonctionnaires se réuniront périodiquement afin de déterminer les mesures concrètes qui peuvent être prises pour améliorer la coopéra-

tion entre les autorités policières, judiciaires, douanières, administratives et autres afin de lutter notamment contre le trafic de drogue et la criminalité organisée, y compris la contrebande.

Toutes ces réunions seront organisées en tenant dûment compte de la nécessité d'une approche différenciée qui prenne en considération la situation particulière de chaque pays.

Immigration clandestine

Des fonctionnaires se réuniront périodiquement afin d'examiner les mesures concrètes qui peuvent être prises pour améliorer la coopération entre les autorités policières, judiciaires, douanières, administratives et autres afin de lutter contre l'immigration clandestine.

Ces réunions seront organisées en tenant dûment compte de la nécessité d'une approche différenciée qui prenne en considération la situation particulière de chaque pays.

V. CONTACTS INSTITUTIONNELS

Dialogue parlementaire euro-méditerranéen

Une Conférence interparlementaire sur la sécurité et la coopération dans la Méditerranée s'est tenue à La Valette du 1er au 4 novembre 1995.

Le Parlement européen est invité à prendre l'initiative, auprès d'autres parlements, pour lancer le futur Dialogue parlementaire euro-méditerranéen, qui pourrait permettre aux élus des différents partenaires de procéder à des échanges de vues sur une vaste gamme de sujets.

Autres contacts institutionnels

Des contacts réguliers entre d'autres organes européens, notamment le Comité économique et social de la Communauté européenne, et leurs homologues méditerranéens contribueraient à une meilleure compréhension des grandes questions intéressant le partenariat euro-méditerranéen.

A cet effet, le Comité économique et social est invité à prendre l'initiative d'établir des liens avec ses homologues et organismes équivalents méditerranéens. A cet égard, une réunion euro-méditerranéenne des Comités économiques et sociaux et organismes équivalents aura lieu à Madrid les 12 et 13 décembre.

ملحق رقم (02):

اتفاق أوسلو

اتفاق أوسلو.. قفزة لم تتضح أبعادها بعد

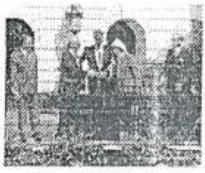

مشهد توقيع الإتفاق في واشنطن

يعتبر اتفاق أوسلو منعطفا مهما في مسار القضية الفلسطينية، فقد أنهى النزاع المسلح بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورتب لإقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وفيما يلي ملخص للاتفاق الذي وقع في الولايات المتحدة.

الموقعون:
- عن الجانب الإسرائيلي: إسحق رابين
- عن الجانب الفلسطيني: ياسر عرفات
- مكان التوقيع: البيت الأبيض الأمريكي

ملخص الاتفاق:
تنص اتفاقية إعلان المبادئ على إجراء مفاوضات للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة على مرحلتين:

المرحلة الأولى/ الإعدادية
تبدأ في 1993/10/13 وتنتهي بعد ستة أشهر، وفيها تجرى مفاوضات تفصيلية على محورين:

المحور الأول:
- الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وينتهي هذا الانسحاب في غضون شهرين، ويجري انتقال سلس للسلطة من الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى ممثلين فلسطينيين تتم تسميتهم لحين إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني.
- أن يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهام السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها.
- أما بالنسبة للأمن الداخلي فسيكون من مهام قوة شرطة فلسطينية يتم تشكيلها من فلسطينيي الداخل والخارج مع وجود لجنة للتعاون الأمني المشترك.
- كذلك يشكل صندوق طوارئ مهمته تلقي الدعم الاقتصادي الخارجي بطريقة مشتركة مع الجانب الإسرائيلي، ويحق للطرف الفلسطيني أن يسعى للحصول على هذا الدعم بطريقة منفصلة كذلك. ولا يمانع الاتفاق في وجود دولي مؤقت للإشراف على المناطق التي سيتم الانسحاب منها.
- بعد التوقيع على هذه الاتفاقية تنسحب إسرائيل تدريجيا وينتهي في غضون أربعة أشهر (1994/4/13).

المحور الثاني:
- تنص الوثيقة فيه على تشكيل سلطة حكم فلسطيني انتقالي تتمثل في مجلس فلسطيني منتخب يمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محددة ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية.

- تنص الوثيقة كذلك على أن لهذا المجلس حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلة.

- بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي تقدم وثيقة إعلان المبادئ إلى أن تتم تلك الانتخابات تحت إشراف دولي يتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي عليه، وتتم هذه العملية في موعد أقصاه تسعة أشهر من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي أي في 1994/7/13، وتفصل الاتفاقية فيمن يحق لهم المشاركة في تلك الانتخابات خاصة من القدس. أما نظام الانتخاب وقواعد الحملة الانتخابية وتنظيمها إعلاميا وتركيبة المجلس وعدد أعضائه وحدود سلطاته التنفيذية والتشريعية فكلها أمور متروكة للمفاوضات الجانبية بين الطرفين.

- تنص الوثيقة أن المجلس الفلسطيني بعد تسلمه صلاحياته يشكل بعض المؤسسات التي تخدم التنمية مثل سلطة كهرباء فلسطينية، وسلطة ميناء غزة، وبنك تنمية فلسطيني، ومجلس تصدير، وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراض فلسطينية، وسلطة إدارة المياه الفلسطينية.

المرحلة الثانية/ الانتقالية
وتبدأ بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وتستمر لمدة خمس سنوات تجرى خلالها انتخابات عامة حرة مباشرة لاختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الذي سيشرف على السلطة الفلسطينية الانتقالية، وعندما يتم ذلك تكون الشرطة الفلسطينية قد استلمت مسؤولياتها في المناطق التي تخرج منها القوات الإسرائيلية خاصة تلك المأهولة بالسكان.

كما تنص الوثيقة على تكوين لجنة فلسطينية - أمريكية مشتركة للتنسيق وفض الخلافات، وأخرى للتحكيم في حال عجز اللجنة الأولى عن التوصل إلى حل الخلافات.

وتحث الوثيقة على ضرورة التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي من خلال مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف.

وبالنسبة لمفاوضات الوضع النهائي فقد نصت الوثيقة على البدء في تلك المرحلة بعد انقضاء ما لا يزيد عن ثلاث سنوات والتي تهدف بحث القضايا العالقة مثل: القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والحدود، إضافة إلى التعاون مع الجيران وما يجده الطرفان من قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك، كل ذلك سيتم بحثه استنادا إلى قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338.

خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل

أرسل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى إسحق رابين قبل توقيع اتفاق أوسلو خطابا تعترف فيه المنظمة بإسرائيل وحقها في العيش في أمن وسلام، ويؤكد فيه التزام المنظمة بالعمل السلمي لحل الصراع بين الجانبين ونبذ الإرهاب، وإلزام جميع عناصر المنظمة بذلك. وفيما يلي نص الخطاب...

من الرئيس ياسر عرفات

إلى إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل

السيد رئيس الوزراء

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط. ومن منطلق إيمان راسخ أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية:

1 - تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد، وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338.

2 - إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

3 - وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخيا ويفتتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف. وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

4 - وفي ضوء إبدان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و338، فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

المخلص
ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

اتفاق واي ريفر.. نص ملخص

اتفاقية واي ريفر

نصت اتفاقية واي ريفر التي وقعت عام 1998 على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، وعلى اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وإعادة الانتشار الثاني للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية على أن تتم إعادة الانتشار على ثلاث مراحل:

أولاً – المرحلة الأولى والثانية:
وتشمل إجراءات تسهيل تطبيق الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في الثامن والعشرين من سبتمبر/ أيلول 1995 واتفاقات أخرى ذات صلة بينها خاصة تلك المتعلقة بعمليات إعادة انتشار إضافية وبقضايا الأمن.

وبالنسبة للمزيد من إعادة الانتشار فإنها تنص على:
1- انتقال 13% من المنطقة (ج) إلى الفريق الفلسطيني بواقع 1% إلى المنطقة (أ) و 12% إلى المنطقة (ب)، على أن يتعهد الفريق الفلسطيني بتحويل 3% من المنطقة (ب) التي ألت إليه إلى مناطق خضراء أو محميات طبيعية، ويحتفظ الفريق الإسرائيلي بالمسؤولية الأمنية الشاملة على تلك المحميات الطبيعية بهدف حماية الإسرائيليين ومواجهة تحدي الأعمال الإرهابية، ويمكن لقوات الشرطة الفلسطينية أن تقوم بتحركاتها بعد التنسيق والتصديق.

2- كجزء من التطبيق السابق للمرحلتين الأولى والثانية من المزيد من إعادة الانتشار فإن 11.2% من المنطقة (ب) ستصبح في المنطقة (أ).

ثانياً – المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار
وتتكون فيها لجنة يتابعها وزير الخارجية الأمريكية آنذاك وارن كريستوفر ،ويتم إطلاع الولايات المتحدة باستمرار على ما يجري.

وقد قسمت الاتفاقية إلى عدة بنود هي:
1- الأمن: وافق الجانب الفلسطيني في الاتفاقية على اتخاذ جميع الإجراءات الأمنية الضرورية لمنع أي عمليات إرهابية أو جرائم أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي، كما وافق الجانب الإسرائيلي على اتخاذ الإجراءات الضرورية كذلك لحماية الجانب الفلسطيني.

2- اللجان الاتفاقية والشؤون الاقتصادية: وفيها يعيد الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي التزامهما بتوطيد العلاقات الاقتصادية بينهما وبالأخص الالتزام بافتتاح المنطقة الصناعية في غزة في الموعد المحدد، والاعتراف المتبادل بالأهمية القصوى للمرفأ الفلسطيني في غزة، والاتفاق على تكوين بعض اللجان الاتفاقية ومنها اللجنة القانونية بشرط أن يقدم الجانب الفلسطيني نسخة للقوانين المعمول بها في مناطقه، ولجنة أخرى لمكافحة سرقة السيارات ومعالجة الديون الفلسطينية غير المشروعة.

3- مفاوضات الوضع النهائي: نصت الاتفاقية على استئناف مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة سريعة، وصولاً إلى اتفاق بحلول 4 مايو/أيار 1999، وستكون المفاوضات مستمرة دون انقطاع.

4- الإجراءات الأحادية الجانب: ونصت الاتفاقية كذلك على عدم القيام بأي خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وغزة، وفقاً للاتفاق الانتقالي.

وأخيراً نصت الاتفاقية على جدول زمني حيث يبدأ التنفيذ بعد عشرة أيام من توقيعها.

الموقعون:
- عن الجانب الإسرائيلي: بنيامين نتياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي.
- عن الجانب الفلسطيني: ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.
- حضر الاحتفال قبيل وفاته الملك حسين ملك الأردن.
- الشاهد: الولايات المتحدة الأمريكية.

اتفاق شرم الشيخ.. نص ملخص

اتفاقية شرم الشيخ

اتفق الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على أن أساس التسوية النهائية بينهما سترتكز على قراري الأمم المتحدة 242 و 338، ومعالجة الأحداث المتعلقة بالإرهاب، والقبض على المشتبه بهم بأقصى سرعة وتقديم تقرير لإسرائيل بذلك.

بدأت الاتفاقية بديباجة تتعهد فيها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ كامل ومتبادل للاتفاق المرحلي وكل الاتفاقات الأخرى التي أبرمت منذ سبتمبر/أيلول 1993 حتى تاريخ توقيع الاتفاقية. واتفق الطرفان على أن المباحثات حول التسوية الدائمة ستؤول إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338، على أن يبذل الطرفان كل جهد من أجل استكمال اتفاق إطار حول كل قضايا التسوية الدائمة خلال خمسة أشهر من موعد استئناف مباحثات التسوية الدائمة، وتستأنف المباحثات حول التسوية النهائية بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الإفراج عن الأسرى، والمرحلة الثانية من إعادة الانتشار الأول والثاني في موعد أقصاه 13 سبتمبر/أيلول 1999.

إعادة الانتشار

نصت الاتفاقية على الانسحاب التدريجي من مناطق الضفة الغربية ووضعت لذلك جدولا زمنيا:

- في 5 سبتمبر/أيلول 1999 ينقل 7% من المنطقة ج إلى ب.
- وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني ينقل 2% من المنطقة ب إلى أ، و3% من ملطقة ج إلى ب.
- وفي 20 يناير/كانون الثاني 2000 ينقل 1% من منطقة ج إلى أ، و5.1% من ب إلى أ.

الإفراج عن الأسرى

يكوّن الطرفان لجنة مشتركة لمعالجة القضايا المتعلقة بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين وتتم على مرحلتين.

اللجان

تبدأ لجنة إعادة الانتشار نشاطها في موعد أقصاه 13 سبتمبر/ أيلول 1999، وكذلك الحال بالنسبة لبقية اللجان التي حددها اتفاق واي ريفر.

الممر الآمن

نصت الاتفاقية على تفعيل الممر الجنوبي من الممر الآمن أمام حركة المواطنين والسيارات والبضائع وبدأ ذلك في 1 أكتوبر/تشرين الأول 1999. ووافق الطرفان على تحديد نقطة التفتيش في الممر الشمالي من الممر واستكمال إقامة المنشآت المطلوبة في الممر، وأكدت الاتفاقية أن مكان نقاط التفتيش على الممر لا تؤثر على مباحثات التسوية الدائمة.

ميناء غزة

نصت الاتفاقية على عدة نقاط من شأنها أن تسارع في وتيرة أعمال البناء في ميناء غزة، ووافق الطرفان على ألا يبدأ الميناء في العمل إلا بعد توقيع بروتوكول مشترك يحدد زوايا تضيء بما في ذلك الزوايا الأمنية. وذكر الاتفاق أن ميناء غزة هو حالة خاصة مثله مثل مطار غزة لأنه منشأ على أرض تقع تحت مسؤولية الطرف الفلسطيني، وتستخدم نقطة عبور دولية.

موضوعات الخليل

بالنسبة لمدينة الخليل نص الاتفاق على أن يفتح شارع الشهداء أمام حركة النقل الفلسطينية على مرحلتين، وبالنسبة لسوق القصبة نص الاتفاق على أن يفتح السوق في موعد أقصاه 30 أكتوبر/ تشرين الأول 1999. أما الحرم الإبراهيمي فتجتمع لجنة الارتباط المشتركة على مستوى عال في موعد أقصاه 13 سبتمبر/ أيلول 1999 من أجل دراسة وضع الحرم.

الأمن

يعمل الطرفان وفقا للاتفاقيات السابقة على ضمان علاج فوري ناجع وفعال في كل حدث بما ينطوي على تهديد بالإرهاب أو ممارسة العنف أو التحريض عليه سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو إسرائيليين، لذا يتعاون الطرفان ويتبادلان المعلومات ويدعمان المواقف ويردان بقوة وبشجاعة على الأحداث التي تقع أو يتوقع حدوثها. وأكدت الاتفاقية على التزام الطرف الفلسطيني بتنفيذ كل تعهداته في المجال الأمني وخاصة فيما يتعلق بـ:

- قضية جمع السلاح غير القانوني وتقديم تقرير عن ذلك.
- تقديم قائمة بأسماء الشرطة الفلسطينية للطرف الإسرائيلي.
- إلقاء القبض على المشتبه فيهم وتقديم تقرير بذلك للطرف الإسرائيلي في موعد أقصاه 13/9/1999.

ودعت الاتفاقية الدول المانحة لزيادة دعمها للاقتصاد الفلسطيني، وأكدت على عدم تغير مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للاتفاق

خطاب عرفات إلى وزير الخارجية النرويجي

ياسر عرفات

أرسل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات خطابا إلى وزير الخارجية النرويجي يوهان هولست الذي لعبت بلاده دورا رئيسيا في التوصل إلى اتفاق أسلو بين إسرائيل والمنظمة، تعهد عرفات فيه بمحاربة العنف والإرهاب والتطبيع مع إسرائيل.

وفيما يلي نص الرسالة

من الرئيس ياسر عرفات
إلى يوهان هولست وزير خارجية النرويج

عزيزي الوزير هولست

أرغب في أن أؤكد لكم أنه بمقتضى التوقيع على إعلان المبادئ فإنني سوف أضمن المواقف التالية في بياناتي العلنية:

في ضوء العصر الجديد الذي رمز إليه التوقيع على إعلان المبادئ فإن منظمة التحرير تشجع وتدعو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات الموجهة إلى تطبيع الحياة ومعارضة العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار، والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص
ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية

بعث رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين خطابا إلى السيد ياسر عرفات تعترف فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني، رداً على رسالة ياسر عرفات التي تعترف فيها المنظمة باسرائيل، وذلك قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993.

وفيما يلي نص الخطاب..

من إسحق رابين
إلي الرئيس ياسر عرفات

السيد الرئيس
رداً على خطابكم المؤرخ في 9 سبتمبر (أيلول) 1993، فإنني أحب أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، ومشيداً مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إسحق رابين
رئيس وزراء إسرائيل

ملحق رقم (03):

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي – الإسلامي

البيان الختامي

الصادر عن الاجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي ــ الإسلامي

إنها واحدة من خصائص أمتنا العربية، على مر تاريخها الحضاري الطويل، النهوض، في مواجهة التحديات الشرسة التي تهدد الوجود، لاستنفار الطاقات، واستجماع أمضى ما في ترسانة مقاومتها من إيجابيات، تثبيتاً لإرادة الصمود، وتنمية واستكمالاً لشروط الانتصار.

صنعت أمتنا العربية ذلك في مواجهة الغزوة الفرنجية، والزحف التتري اللذين هددا وجودها، وصنعته مرة أخرى في تاريخها الحديث، عندما فرضت الغزوة الاستعمارية الغربية عليها التحديات الشرسة من جديد، حتى لكأنما تاريخ هذه الأمة المجيدة سلسلة من التحديات، ومعالم لاستجماع القوة واستنهاض العزائم لمواجهة هذه التحديات.

فالمسجد الأقصى الذي يقع اليوم في الأسر الصهيوني، سبق أن وقع في الأسر الفرنجي الصليبي؛ وفلسطين، التي تسعى التسويات الحالية المفروضة إلى الإجهاز على الحق العربي الإسلامي فيها، سبق أن استعمرت استعماراً استيطانياً فرنجياً، ومعها مناطق واسعة من الشام، وقامت عليها بالاغتصاب دول وإمارات؛ والقاهرة، التي تسعى كل قوى البغي المعاصر إلى عزلها عن دورها الطبيعي والريادي، في المحيطين القومي والإسلامي، سبق أن حاصرها الفرنجة، بل فرضوا عليها الأتاوى في لحظات الاستضعاف العربي ـ الإسلامي، نافذين إلى ذلك من ثغرات الصراعات الداخلية التي تفتت وتبدد الطاقات والإمكانات.

لكن أمتنا، لم تعرف الاستسلام أمام تلك التحديات، ولم تُضف الشرعية، حتى في لحظات الاستضعاف ـ على الأمر الواقع، وإنما حافظت على إرادة الصمود والمقاومة، ونهضت من خلف علمائها ومفكريها وقادتها، فغيّرت الواقع الظالم، وطوت صفحة

التحديات التي فرضها عليها الأعداء.

واليوم، وعلى امتداد أرض أمتنا العربية والإسلامية، تحوّل واقعنا إلى فصل جديد في كتاب التحديات:

- فمتغيرات الدولية التي أزالت حدة التناقضات بين دول الشمال، قد زادت من حدة قوى لهيمنة الغربية المتغطرسة في مواجهة دول، وأمم، وحضارات، الجنوب.

- واستناداً للأطماع الأمريكية والصهيونية في ثروات أمتنا وموقعها وإمكاناتها، وإصرارها على اعتبار الإسلام عدواً، تسارعت وتتسارع الضغوط على النظم والحكومات العربية، لا لتكريس الواقع الظالم فحسب، وإنما لإضفاء الشرعية عليه، وذلك بالتسويات التي تنهي الصراع العربي - الصهيوني، دون استعادة الحدود الدنيا من هذه الحقوق.

- وزاد من سلبيات هذا الواقع الجديد أثر حرب الخليج الثانية في تفكيك وتحميد النظام العربي، ونهب الثروة، وتوجيه الطاقات الذاتية كي تستنفد في صراعات داخلية مفتعلة، فأصبحنا أمة ينزع سلاحها، وتمنع من زراعة غذائها، وتفرض عليها التبعية الاقتصادية والثقافية والإعلامية للمركز الغربي بقيادة الولايات المتحدة وشريكها الصهيوني المعادي لنهوض أمتنا ووجودها، وتنزع سيادة دولها عن ترابطها الوطني، ويفرض الحصار والمقاطعة على الكثير من شعوبها.

- وبعد صمود نحو نصف قرن، رفضاً للاغتصاب الصهيوني في فلسطين، ومواجهة لخطر إسرائيل الكبرى، تتهاوى كثير من النظم والحكومات العربية، وتتسابق إلى توقيع صكوك التفريط في الحق، بل وتفتح الأبواب لإقامة نظام إقليمي - شرق أوسطي يستبعد الهوية العربية والإسلامية، لتفتح أبوابه للدولة الصهيونية، التي تطمع - من خلاله - في أن تكون إسرائيل الأكبر - لا الكبرى - بعد هيمنتها إلى ماوراء النيل والفرات.

- وعلى جبهة الفكرية والسياسية، يرتسم للواقع البائس وجه غير مسبوق، وذلك باتساع شرائح المثقفين والسياسيين القابلين والمنظرين والمستسلمين لهذا الذي يحدث، داعين إلى التسليم بالواقع، بل وإضفاء المشروعية عليه، وكأنما «الواقعية» هي الرضا بالواقع البائس، وليست السعي إلى تغيير هذا الواقع وتجاوزه بهدي الفكر الثاقب ومتابعة العمل الدائم، كما حدث عبر تاريخ الأمة.

❁ ❁ ❁

لكن الأمة التي صهرتها المحن والتحديات عبر تاريخها الحضاري الطويل، والتي حافظت على وجودها وعلى تميزها الحضاري بالاستجابة الإيجابية في مواجهة المخاطر التي هددت الهوية والوجود، كان لا بد لها، في مواجهة هذه المخاطر والتحديات الحالية، من استدعاء أمضى أسلحة المقاومة في ترسانة نضالها ومن البحث في معدنها النفيس والأصيل عن أجود مكوناتها، فكان هذا التنادي والتداعي في صفوف وساحات فصائل تياري الأصالة والصمود والمقاومة في الأمة: القومي والإسلامي - واللذين مثلت وتمثل منطلقاتهما الفكرية - العروبة والإسلام - طوق نجاة الأمة وجناحي إقلاعها الحضاري، اليوم، وغداً، كما كان الحال في تاريخها الطويل.

فكان أن اجتمع - في بيروت المقاومة والصمود - ما بين ١٠ - ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م - الموافق ٥ - ٧ من جمادى الأولى ١٤١٥هـ في إطار «المؤتمر القومي - الإسلامي» مئة وواحد من أهل الفكر والعلم والسياسة والفعاليات المهنية والحركية، من فصائل الفكر والمؤسسات والحركات الأكثر فعلاً في ساحة العمل القومي - الإسلامي ممثلين لأوسع قطاعات الأمة بدياناتها المتعددة ومذاهبها المتنوعة وخصوصياتها اللغوية والثقافية.

ولقد تدارس المؤتمرون حال الأمة، في ضوء ورقتي عمل قدمتا رؤية إسلامية وأخرى قومية لهذا الحال، فتوجهوا إلى شعوب العالم التواقة لأن تأمن من خوف، المحبة للخير، المتطلعة إلى السلام القائم على العدل، مؤكدين أن أمتنا ستبقى ترفع شعار تعزيز التعارف بين الأمم وصولاً إلى التعاون على البر والتقوى ومواجهة الطغيان بكل أشكاله واحترام حقوق الإنسان الذي كرّمه خالقه، وتوجهوا إلى قوى النهوض في أمتهم مستلهمين روحها وإرادة جماهيرها وعبرة نضالها قائلين: «نحن أمة مواجهة خبرت صراع النفس الطويل لا تصبر على ضيم تدرك أن الزبد يذهب جفاءً وأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض، وهي على يقين من أن السلام لا يقوم إلا بالعدل، وستبقى تجاهد لاستعادة حقوقها حتى تنتصر على العدوان وتفسح المجال للمستأمنين أن يأمنوا بعد أن ينبذوا العدوان، وتقيم مشروعها الحضاري وقد اليد للتعاون مع جميع الأمم على البر والتقوى من موقع الندية»، كما توجهوا إلى أهل الحكم في وطننا موضحين: «أن تحدي التسلط الخارجي علينا يواجهنا معاً شعوباً وحكومات، فنحن إزاءه، في سفينة واحدة، ولا بديل عن استنفار طاقات الأمة للتصدي له. وإن ما ينجم عن الوهن الداخلي من كوارث تصيبنا شعوباً وحكومات، ولا بديل عن معالجة أسباب هذا الوهن بفتح باب الحوار على مصراعيه بين جميع قوى الأمة، وباحترام الإنسان، وبالالتزام بالمشاركة السياسية والتعددية والديمقراطية والشورى. فهذا هو سبيل الوصول إلى توازن المجتمع واستقراره، ومن ثم الوصول إلى تضامن عربي حقيقي في إطار نظام عربي فاعل».

وعبر التفاكر والتدارس والحوار، الجاد والموضوعي والصبور، ساد توافق، وترسخت قناعات، وبرزت توجهات كثيرة من أهمها:

١ - إن المجتمعين قد طووا الصفحة الماضية، في علاقاتهم، بما حوت من سلبيات وجراحات بعد أن تمثلوا عبرتها، فمواجهة التحديات المهددة لوجود الأمة وهويتها لا بد وأن تجبّ وتطوي كل ما يشغل عنها من صفحات.

٢ - وإن المجتمعين، وإن مثّلوا تيّارين فكريين وتوجهين في السياسة، إلا أن ما يجمع بينهما أكثر كثيراً مما يميز. فعلاوة على الوحدة الجامعة لهما في مواجهة التحديات الراهنة، هناك العزم المشترك لديهما على التجدد الحضاري للأمة، وفقاً للنموذج الحضاري

المتميز بالعروبة والإسلام، كما أوضحت وأكدت الحوارات أنهم يلتقون في مجال القضايا الكبرى للأمة.

٣ ـ وإذا كان التطابق الفكري التام مستحيل التحقيق، حتى داخل التيار الواحد ـ قومياً عربياً كان أو إسلامياً ـ لأن السنة والقاعدة هي التنوع والاختلاف... فلقد توافق المؤتمرون على أن الفهم المشترك، وتنمية التعرف إلى أدبياتهما والتحلي بآداب الحوار والاختلاف، سيفتح أبواباً واسعة لتنمية مساحة المشترك بينهما، وتقليص عوامل الاختلاف، الأمر الذي سيزيد من طاقات العمل المشترك بينهما في مواجهة التحديات.

٤ ـ بل لقد أسفر بعض حوارات اللقاء عن إشارات إلى معالم منهاج يمكن أن يزيل من ساحة اللقاء بين القوميين والإسلاميين ألغاماً فكرية قد زرعت في حياتنا فاستنفدت الطاقات في صراعات داخلية، وذلك إذا ما تم تحرير مضامين المصطلحات، وتحرير ثقافتنا العربية الإسلامية، من أسر بعض المصطلحات الوافدة، الموهمة بعكس ما نؤمن به ونعنيه، واختيار المصطلح العربي الأدق تعبيراً عما نريده، وهو منهاج وإن لم ينه الاختلاف، فإنه يزيل حدته، ويحول بينه وبين أن يصبح عقبة في سبيل الالتقاء، بل إنه كفيل بفتح الأبواب لتنمية مساحات الوفاق الفكري، ومن ثم تعظيم طاقات العمل المشترك بين التيارين في مواجهة التحديات.

ولقد أكد المؤتمرون ـ من القوميين والإسلاميين ـ في المؤتمر القومي ـ الإسلامي، أنهم ليسوا بإزاء ندوة فكرية، أو لقاء سياسي ينتهي بمجرد إصدار بيان وصياغة توصيات، وإنما هم يؤسسون منبراً وإطاراً لعمل مشترك دائم لتغيير الواقع الظالم واليائس الذي يفرض على الأمة في هذه السنوات. وإن لقاء تياري الأصالة العربية الإسلامية على هذا العمل المشترك هو طوق نجاة الأمة مما يدبر لها ويحيط بها. إنه لقاء تاريخي، يتطلعون فيه إلى عون الله ونصره، وإلى الأمة التي شرفها الله بأرض رسالته السماوية، وبحمل رسالته الخاتمة إلى العالمين. وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾[1].

❀ ❀ ❀

القرارات

وانطلاقاً من هذا الموقف التاريخي، فقد قرر المؤتمرون ما يلي:

١ ـ رفض التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي ـ الصهيوني وإغلاق ملف القضية الفلسطينية على نحو يهدر حقوق شعب فلسطين ويهدد الأمة العربية، ومتابعة النضال لتحقيق هدف تحرير فلسطين والجولان وجنوب لبنان.

(١) القرآن الكريم، «سورة محمد»، الآية ٧.

٢ ـ دعم الانتفاضة المجاهدة في فلسطين والمقاومة الباسلة في لبنان.

٣ ـ رفض التطبيع مع العدو الصهيوني تحت أية صورة وفي أي مجال، وإدانة الخطوات التي تمت لاختراق المقاطعة لإسرائيل.

٤ ـ رفض الوجود الأجنبي وأشكال الهيمنة الأجنبية كافة.

٥ ـ متابعة النضال والجهاد والكفاح لتحقيق هدف الوحدة العربية، والعمل لإيجاد الحقائق الوحدوية على أرض الواقع في وطننا العربي الكبير، بما ينعكس على الحياة اليومية لأبناء أمتنا إقامة وتنقلاً وعملاً في نطاق التعبير عن مبدأ «المواطنة العربية».

٦ ـ الدعوة إلى مصالحة عربية شاملة تبدأ بمصالحة بين الحكومات العربية وشعوبها والانتقال مباشرة إلى تفعيل وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك، التي هي قوام نهوض البناء العربي في مواجهة مخططات الهيمنة التي تستهدف الدولة العربية بقدر ما تستهدف الأمة، وعلى طريق تحقيق هدف الوحدة العربية.

٧ ـ المطالبة بالرفع الفوري للحصار عن العراق بشكل كامل وكلي، ومن دون قيد أو شرط، ودعوة جامعة الدول العربية والحكومات العربية كافة، لبذل الجهود عربياً ودولياً لوضع حد لهذا الحصار، وفتح الحدود العربية مع العراق، وتزويد الشعب العراقي بكل الأدوية والأغذية التي يحتاجها خين رفع الحصار الشامل، والعمل على استعادة العراق إلى الأمة العربية ليقوم بدوره القومي... وكذا رفع الحصار المفروض على بلدان الأمة العربية الأخرى وفي مقدمتها ليبيا والسودان.

٨ ـ دعوة الحكومة العراقية إلى العمل على إيجاد حل نهائي لمسألة «الأسرى والمفقودين الكويتيين».

٩ ـ التمسك بالوحدة الوطنية في مواجهة محاولات التفتيت والتفكيك، واعتماد الشورى منهاجاً لتبادل الرأي وتحديد سبل العمل والتعددية قاعدة، والديمقراطية آلية للعمل السياسي، والحوار وسيلة لإدارة الخلاف السياسي.

١٠ ـ التأكيد على حق كل القوى السياسية في مباشرة العمل العام في ظل الشرعية الدستورية، والمشروعية القانونية.

١١ ـ إدانة كل انتهاك للحريات وحقوق الإنسان والعمل على إلغاء القوانين الاستثنائية في الوطن العربي، وضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتسهيل عودة المنفيين والمغتربين والمختطفين والمجاهدين.

١٢ ـ طرح قضية المدنيين المحتجزين والمعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية على الرأي العام العالمي وفضح الممارسات الصهيونية العنصرية، ودعوة المعنيين بحقوق الإنسان إلى الإسهام في ذلك.

تأمين التنمية الداخلية، والخضوع لسياسة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، واعتبار هذه السياسات من وجوه التبعية التي يراد أن تُدفع أمتنا إليها، وتنبه الرأي العام العربي وصناع القرار في الوطن العربي إلى مخاطر نظام الشرق الأوسط وسوقه على مختلف جوانب الحياة العربية واقتصادات البلدان العربية، واستثمار الطاقات العربية لإنجاح السوق العربية المشتركة.

١٤ ـ يستنكر المؤتمر حملات الإبادة التي تستهدف شعبي البوسنة والهرسك ويؤكد حقهما في الدفاع عن النفس وضرورة رفع الحصار المضروب عليها للتزود بالسلاح وشرائه.

١٥ ـ العمل على توثيق العلاقات بين الأمة العربية وشعوب الدائرة الحضارية العربية الإسلامية انطلاقاً من حقيقة أن النهوض العربي متكامل مع نهوض العالم الإسلامي، والدعوة إلى استثمار طاقاتنا العربية والإسلامية لمتابعة تحقيق تجددنا الحضاري والإسهام في عمران عالمنا.

المهام المرحلية

وإذ يرى المؤتمرون أن الخطوة التي تمت تمثل لحظة تاريخية مهمة، ينبغي أن نستثمر لصالح دفع مسيرة العمل الوطني في الأمة العربية، فإنهم يدعون إلى اتخاذ مجموعتين من الإجراءات، احداهما تتعلق بالتفاعل الفكري بينهما، والثانية تنصبّ على العمل المشترك في المجال السياسي.

على صعيد التفاعل الفكري، فإن المؤتمر يوصي بما يلي:

١ ـ السعي إلى تنظيم سلسلة من الندوات والحوارات على المستوى القومي بين الطرفين حول القضايا الفكرية التي تهمهما، وفي مقدمتها صياغة المشروع النهضوي القومي الإسلامي بجميع أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

٢ ـ السعي إلى تنظيم حوارات على المستوى القطري بين الطرفين للخروج بتصورات مشتركة منبثقة من حاجات المواجهة للتحديات المطروحة في كل قطر.

٣ ـ بذل كل الجهود للارتقاء بمستوى الخطاب، خاصة في أجهزة الإعلام، بما يساعد على دفع الحوار وإثرائه، وتركيزه على القضايا والمصالح الأساسية للأمة مع العمل على فتح المنابر الإعلامية المتوافرة للطرفين، من أجل الإسهام في مزيد من التفاعل الفكري بينهما.

وعلى صعيد العمل السياسي، فإن المؤتمر يوصي بما يلي:

١ ـ إعادة بناء وهيكلة مؤسسات مواجهة التطبيع في ضوء الظروف المستجدة، مع

توسيع [illegible] وتعزيز المقاطعة الشعبية للسلع والمنتجات وجميع صور التعاون الثقافي مع العدو الصهيوني، وإدانة المؤسسات أو الأشخاص التي تمارس التطبيع بأشكاله كافة على مستوى الوطن العربي.

٢ ـ بناء مؤسسات لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بمدى التغلغل الصهيوني في مختلف المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية في البلدان العربية، وكشف مخاطرها دعماً للحملة المواجهة للتطبيع.

٣ ـ إحياء لجان مناصرة المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتعميمها في جميع البلدان العربية وتقويتها بالسبل المتاحة كافة.

٤ ـ العمل المشترك بين الباحثين في التيارين على إصدار سلسلة من الدراسات حول المشروعات المقترحة للسوق الشرق أوسطية وأضرارها المباشرة على الاقتصاد العربي وعلى مستقبل التعاون بين البلدان العربية، مع اقتراح السياسات البديلة لتفعيل آليات العمل العربي المشترك.

٥ ـ تكليف لجنة المتابعة المنبثقة من المؤتمر لتنسيق الجهود الرامية إلى رفع الحصار عن الشعوب العربية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمتحجزين في السجون العربية، وتسهيل عودة المنفيين، ورفع الحصار عن المحاصرين.

٦ ـ التنسيق بين فصائل التيارين بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان من أجل اتخاذ المواقف الواضحة من جميع الانتهاكات التي تمس الحريات العامة وحقوق الإنسان في أرجاء الوطن العربي.

٧ ـ دعوة التيارين القومي والإسلامي إلى التعاون والتنسيق في تعزيز الصف الوطني، وبخاصة في مجالات الانتخابات المحلية والتشريعية والنقابية.

٨ ـ تكليف لجنة المتابعة بالسعي إلى دعم الحوار بين الحركة الإسلامية والدولة في أكثر من قطر عربي وخاصة في القطر الجزائري.

❁ ❁ ❁

إن المؤتمر القومي ـ الإسلامي إذ يختتم مداولاته في عاصمة الصمود، بيروت، ليُعرب عن تقديره وشكره للشعب اللبناني بكل فئاته وهيئاته، وللحكومة اللبنانية الموقرة على تسهيل عقد هذا المؤتمر الحاشد، كما يعرب عن شكره لوسائل الإعلام اللبنانية على ما أولته للمؤتمر من عناية واهتمام، ويسأل المولى عز وجل أن يكلل جهود الشعب اللبناني وحكومته بالنجاح في إعادة بناء لبنان الموحد الآمن المزدهر، طليعة للتقدم في أمته.

ملحق رقم (04):

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي – الإسلامي الثاني

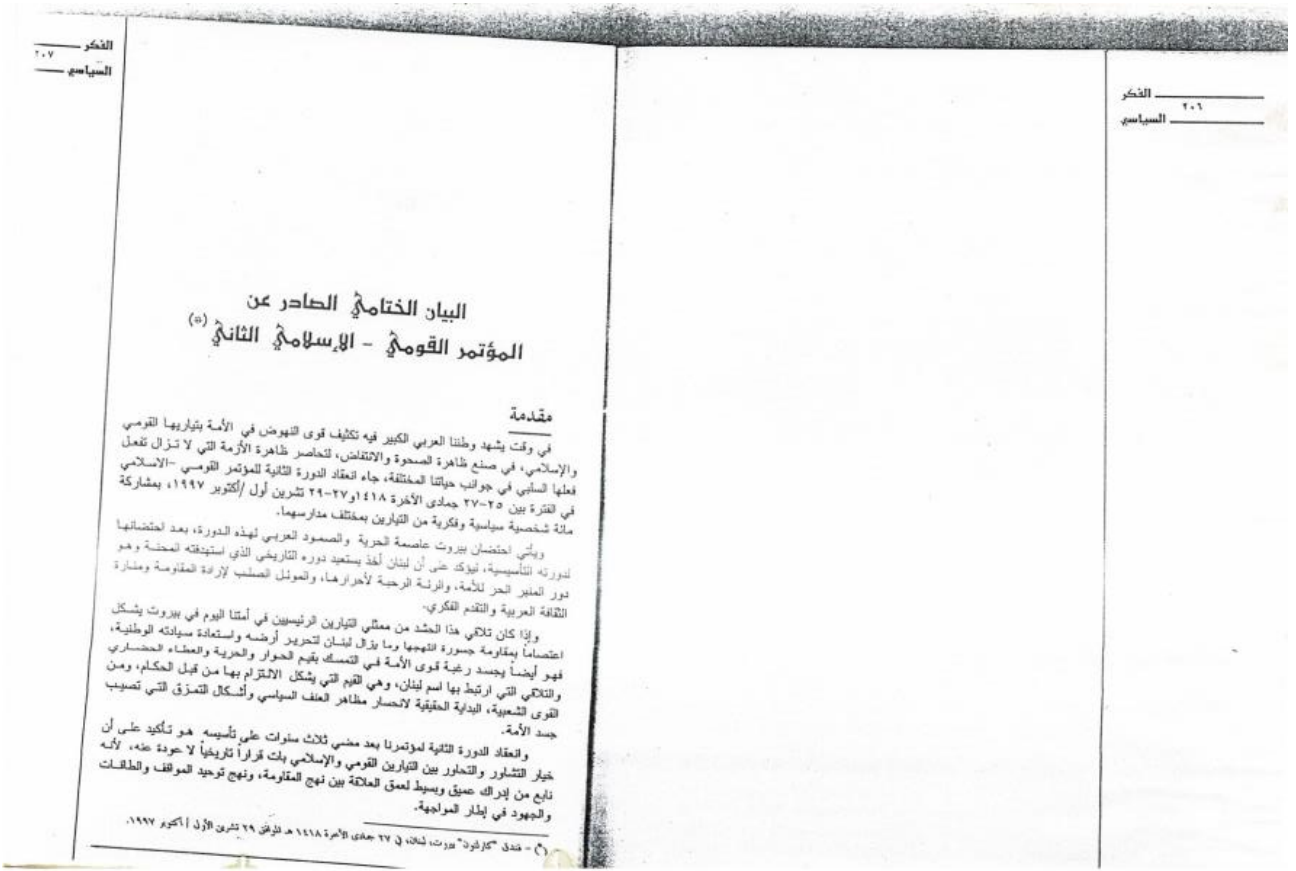

البيان الختامي الصادر عن
المؤتمر القومي - الإسلامي الثاني (*)

مقدمة

في وقت يشهد وطننا العربي الكبير فيه تكثيف قوى النهوض في الأمة بتياريها القومي والإسلامي، في صنع ظاهرة الصحوة والانتفاض، لتحاصر ظاهرة الأزمة التي لا تزال تفعل فعلها السلبي في جوانب حياتنا المختلفة، جاء انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر القومي -الاسلامي في الفترة بين ٢٥-٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٨و٢٧-٢٩ تشرين أول /أكتوبر ١٩٩٧، بمشاركة مائة شخصية سياسية وفكرية من التيارين بمختلف مدارسهما.

ويأتي احتضان بيروت عاصمة الحرية والصمود العربي لهذه الدورة، بعد احتضانها لدورته التأسيسية، ليؤكد على أن لبنان آخذ بستعيد دوره التاريخي الذي استهدفته المحنة وهو دور المنبر الحر للأمة، والرئة الرحبة لأحرارها، والمؤئل الصلب لإرادة المقاومة ومنارة الثقافة العربية والتقدم الفكري.

وإذا كان تلاقي هذا الحشد من ممثلي التيارين الرئيسيين في أمتنا اليوم في بيروت يشكل اعتصاماً بمقاومة جسورة انتهجها وما يزال لبنان لتحرير أرضه واستعادة سيادته الوطنية، فهو أيضاً يجسد رغبة قوى الأمة في التمسك بقيم الحوار والحرية والعطاء الحضاري والتلاقي التي ارتبط بها اسم لبنان، وهي القيم التي يشكل الالتزام بها من قبل الحكام، ومن القوى الشعبية، البداية الحقيقية لانحسار مظاهر العنف السياسي وأشكال التمزق التي تصيب جسد الأمة.

وانعقاد الدورة الثانية لمؤتمرنا بعد مضي ثلاث سنوات على تأسيسه هو تأكيد على أن خيار التشاور والتحاور بين التيارين القومي والإسلامي بات قراراً تاريخياً لا عودة عنه، لأنه نابع من إدراك عميق وبسيط لعمق العلاقة بين نهج المقاومة، ونهج توحيد الموقف والطاقات والجهود في إطار المواجهة.

(*) - فندق "كارلتون" بيروت، لبنان، في ٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ الموافق ٢٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٧.

وإذا كان المؤتمر في دورته التأسيسية الأولى، قد أسقط منطق التعارض والتنافر والصدام، فهو في دورته الثانية قد توجه إرادة التلاقي في إطار استنهاض الأمة واستكمال صحوتها التي تجسدها كل يوم عمليات بطولية، ومواقف جريئة، تمتلئ بها ساحات المواجهة ضد الاحتلال الصهيوني والأجنبي، وتتميز بها مواقع التصدي لكل مظاهر الاختلال السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي التي تسعى إلى سجن الأمة في قيود التخلف والتشرذم والقهر والاختناق في عالم متغير تتطور تقنياته بسرعة مذهلة.

لقد رفع المؤتمر شعار استمرار المقاومة بكل أبعادها الطلائعاً من إدراكه بقدرة الإرادة الجهادية على مواجهة التفوق المادي والتقني للعدو.

كان المؤتمر القومي- الإسلامي الأول قد بلور رؤية مشتركة للتيارين تضمنها بيانه الختامي الذي أعلن أن النهوض في مواجهة التحديات تثبيتاً لإرادة الصمود، واستكمالاً لشروط الانتصار هو أحد خصائص أمتنا العربية وأن التيارين القومي والإسلامي بما يمثلان من أصالة وصمود ومقاومة يستجيبان لإرادة الأمة في النهوض وتجديد حضارتنا العربية الإسلامية التي شارك في تشييدها أجدادنا العرب مسيحيين ومسلمين مع أخوة لهم من شعوب وأقوام أخرى، وأنهما في نطاق هذه الاستجابة يلتقيان للعمل معاً جنباً إلى جنب لتحقيق أهداف المشروع الحضاري العربي.

وفي هذا الإطار توقف المؤتمر في دورته الثانية، وعبر لجانه المتخصصة، كما عبر مناقشاته العامة، أمام أبرز القضايا التي تواجه الأمة، ليصل إلى مقررات وتوصيات حددها في محاور ثلاثة:

أولاً: الصراع العربي -الصهيوني:

ينطلق المؤتمر من أن الأرضية الحقيقية للصراع العربي -الصهيوني هي أرضية التناقض المطلق بين الأمة العربية والإسلامية الراغبة في التحرر السياسي والثقافي، والتنمية الشاملة المستقلة، وصيانة هويتها الحضارية وأمنها القومي، وتحقيق وحدتها، وبين المنظومة الرأسمالية العالمية الاستكبارية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية التي تلتزم دائماً موقف العداء لمعظم الشعوب والدول العربية والإسلامية.

وإذا كان لهذه المنظومة الرأسمالية العالمية أدواتها على المستوى العالمي- الدول السبع الكبرى، والشركات المتعددة الجنسية، والمؤسسات الاقتصادية العالمية- فإنها تضيف إلى ذلك الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على الأرض العربية.

إن المؤتمر إذ يؤكد الطبيعة العدوانية التوسعية العنصرية للصهيونية وخطورة مشروعها الاستعماري الاستيطاني المتنامي في المنطقة، يرى أن الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة يشكل النقيض التام للوجود العربي الحر الآمن وللمشروع الحضاري القومي-الإسلامي.

وعلى هذه الأرضية، وفي ضوء المعطيات والمتغيرات القائمة، وما تحققه قوى المقاومة ضد الاحتلال والصمود الرائع في بعض المواقع والساحات العربية، وتأكيداً للثوابت

والاستراتيجيات والتوجيهات العامة لقوى الأمة القومية والإسلامية، يؤكد المؤتمر ما يلي:

١-إن تحرير فلسطين، كل فلسطين، والأراضي العربية المحتلة كافة، هو الهدف الاستراتيجي والنهائي الذي يتبناه المؤتمر وتحققه أجيال الأمة، وهو هدف مشروع وأكثر واقعية من الاعتراف بالعدو. ولذلك ينبغي أن لا يصادر حق تلك الأجيال في التحرير من قبل أي نظام، وأن لا تكبل إرادتها أية اتفاقيات، وهو ما يعني بالضرورة عدم شرعية أية قرارات أو اتفاقيات تكون على حساب حقوق الأمة العربية غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، وما دام يحدث ذلك في غياب إرادة الشعب العربي، أو تغييب تلك الإرادة، وعلى حساب مصالحه وحقوقه العليا، وبذريعة اختلال موازين القوى، فإنه لا يلزم الأمة وأجيالها مستقبلاً بشيء على الإطلاق.

٢-إن التحرير يتحقق ببناء قوة ذاتية عربية إسلامية قادرة على الردع وعلى انتزاع الحق. ويقتضي ذلك حشد طاقات وقدرات الأمة الروحية والمادية، على أرضية العلم والإيمان، للعمل على تحرير الإرادة والأرض، وللتخلص من أشكال السيطرة والتبعية والتجزئة والاستلاب.

ولا شك في أن اختيار طريق المقاومة، وصولاً إلى التحرير الشامل، هو اختيار واقعي في سياق استقراء التاريخ وإمكانات وقدرات الأمة وخبراتها النضالية، وهو اختيار واع لأهدافه ووسائله، ويقتضي إيماناً مقروناً بالعمل، وعلماً مقترناً بالتطبيق في مجالات الحياة جميعاً وهو لا يحقق نتائجه إلا بدعم المقاومة وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك. وحملها مسؤولية الأمة بكل فئاتها وتنظيماتها وتياراتها وأقطارها.

٣-إن مسيرة التسوية، التي بلغت حداً غير مسبوق بكل الاتفاقيات التي ترتبت عليها منذ عام ١٩٧٨ (كمب ديفيد) إلى الآن، أدت إلى زعزعة الالتزام العربي الرسمي بمبدأ "قومية الصراع" وما يمليه من قيم وتوجيهات وموائيق العمل العربي المشترك، ولذلك فهي لا تلزم شعوب ومثقفي الأمة بشيء، لأنها خرجت على إجماع الأمة على مبدأ "الشرعية القومية" فيما يتصل بإدارة الصراع الشامل ضد العدو الأميركي -الصهيوني.

٤-إن الصراع العربي الصهيوني لايزال مستمراً، وسيزداد ضراوة، بحيث أصبحت كل الاحتمالات واردة، بعدما تكشفت حقيقة النوايا الأميركية الصهيونية من مشاريع التسوية ورفضها لأي من مطالب الشعب العربي الفلسطيني في حقه بالسيادة والاستقلال.

ويحذر المؤتمر من محاولات العدو المستمرة لتمزيق شعب فلسطين ودفع قواه للاقتتال تمهيداً لتصفيته.

وأشار المؤتمر إلى ما بدأ ينكشف من أخطار وتحديات جديدة كانت تختبئ تحت عباءة التسوية. فلم يحدث أن تمادى العدو الصهيوني في توجهاته الاستعمارية

وإذا كان المؤتمر في دورته التأسيسية الأولى، قد أسقط منطق التعارض والتناقر والصدام، فهو في دورته الثانية قد ترجم إرادة التلاقي في إطار استنهاض الأمة واستكمال صحوتها التي تجسدها كل يوم عمليات بطولية، ومواقف جريئة، تمتلئ بها ساحات المواجهة ضد الاحتلال الصهيوني والأجنبي، وتتميز بها مواقع التصدي لكل مظاهر الاختلال السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي التي تسعى إلى سجن الأمة في قيود التخلف والتشرذم والقهر والاختناق في عالم متغير تتطور تقنياته بسرعة مذهلة.

لقد رفع المؤتمر شعار استمرار المقاومة بكل أبعادها انطلاقاً من إدراكه بقدرة الإرادة الجهادية على مواجهة التفوق المادي والتقني للعدو.

كان المؤتمر القومي- الإسلامي الأول قد بلور رؤية مشتركة للتيارين تضمنها بيانه الختامي الذي أعلن أن النهوض في مواجهة التحديات تثبيتاً لإرادة الصمود، واستكمالاً لشروط الانتصار هو أحد خصائص أمتنا العربية وأن التيارين القومي والإسلامي بما يمثلان من أصالة وصمود ومقاومة يستجيبان لإرادة الأمة في النهوض وتجديد حضارتنا العربية الإسلامية التي شارك في تشييدها أجدادنا العرب مسيحيين ومسلمين مع أخوة لهم من شعوب وأقوام أخرى، وأنهما في نطاق هذه الاستجابة يلتقيان للعمل معاً جنباً إلى جنب لتحقيق أهداف المشروع الحضاري العربي.

وفي هذا الإطار توقف المؤتمر في دورته الثانية، وعبر لجانه المتخصصة، كما عبر مناقشاته العامة، أمام أبرز القضايا التي تواجه الأمة، ليصل إلى مقررات وتوصيات حددها في محاور ثلاثة:

أولاً: الصراع العربي -الصهيوني:

ينطلق المؤتمر من أن الأرضية الحقيقية للصراع العربي -الصهيوني هي أرضية التناقض المطلق بين الأمة العربية والإسلامية الرافضة في التحرر السياسي والثقافي، والتنمية الشاملة المستقلة، وصيانة هويتها الحضارية وأمنها القومي، وتحقيق وحدتها، وبين المنظومة الرأسمالية العالمية الاستكبارية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية التي تلتزم دائماً موقف العداء لمعظم الشعوب والدول العربية والإسلامية.

وإذا كان لهذه المنظومة الرأسمالية العالمية أدواتها على المستوى العالمي- الدول السبع الكبرى، والشراكات المتعددة الجنسية، والمؤسسات الاقتصادية العالمية- فإنها تضيف إلى ذلك الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على الأرض العربية.

إن المؤتمر إذ يؤكد الطبيعة العدوانية التوسعية العنصرية للصهيونية وخطورة مشروعها الاستعماري الاستيطاني المتنامي في المنطقة، يرى أن الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة يشكل النقيض التام للوجود العربي الحر الآمن وللمشروع الحضاري القومي-الإسلامي.

وعلى هذه الأرضية، وفي ضوء المعطيات والمتغيرات القائمة، وما تحققه قوى المقاومة ضد الاحتلال والصمود الرائع في بعض المواقع والساحات العربية، وتأكيداً للثوابت والاستراتيجيات والتوجهات العامة لقوى الأمة القومية والإسلامية، يؤكد المؤتمر ما يلي:

١-إن تحرير فلسطين، كل فلسطين، والأراضي العربية المحتلة كافة، هو الهدف الاستراتيجي والنهائي الذي يتبناه المؤتمر وتحققه أجيال الأمة، **وهو هدف مشروع** وأكثر واقعية من الاعتراف بالعدو. ولذلك ينبغي أن لا يصادر حق تلك الأجيال في التحرير من قبل أي نظام، وأن لا تمثيل إرادتها أية اتفاقيات، وهو ما يعني بالضرورة عدم شرعية أية قرارات أو اتفاقيات تكون على حساب حقوق الأمة العربية غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، وما دام يحدث ذلك في غياب إرادة الشعب العربي، أو تغييب تلك الإرادة، وعلى حساب مصالحه وحقوقه العليا، وبذريعة اختلال موازين القوى، فإنه لا يلزم الأمة وأجيالها مستقبلاً بشيء على الإطلاق.

٢-إن التحرير يتحقق ببناء قوة ذاتية عربية إسلامية قادرة على الردع وعلى انتزاع الحق. ويقتضي ذلك حشد طاقات وقدرات الأمة الروحية والمادية، على أرضية العلم والإيمان، للعمل على تحرير الإرادة والأرض، وللتخلص من أشكال السيطرة والتبعية والتجزئة والاستلاب.

ولا شك في أن اختيار طريق المقاومة، وصولاً إلى التحرير الشامل، هو اختيار واقعي في سياق استقراء التاريخ وإمكانات وقدرات الأمة وخبراتها النضالية، وهو اختيار واع لأهدافه ووسائله، ويقتضي إيماناً مقروناً بالعمل، وعلماً مقترناً بالتطبيق في مجالات الحياة جميعاً وهو لا يحقق نتائجه إلا بدعم المقاومة وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك، وجعلها مسؤولية الأمة بكل فئاتها وتنظيماتها وتياراتها وأقطارها.

٣-إن مسيرة التسوية، التي بلغت حداً غير مسبوق بكل الاتفاقيات التي ترتبت عليها منذ عام ١٩٧٨ (كمب ديفيد) إلى الآن، أدت إلى زعزعة الالتزام العربي الرسمي بمبدأ "قومية الصراع" وما يمليه من قيم وتوجيهات وموثيق العمل العربي المشترك، ولذلك فهي لا تلزم شعوب ومثقفي الأمة بشيء، لأنها خرجت على إجماع الأمة على مبدأ "الشرعية القومية" فيما يتصل بإدارة الصراع الشامل ضد العدو الأميركي -الصهيوني.

٤-إن الصراع العربي الصهيوني لايزال مستمراً، وسيزداد ضراوة، بحيث أصبحت كل الاحتمالات واردة، بعدما تكشفت حقيقة النوايا الأميركية الصهيونية من مشاريع التسوية ورفضها لأي من مطالب الشعب العربي الفلسطيني في حقه بالسيادة والاستقلال.

ويحذر المؤتمر من محاولات العدو المستمرة لتمزيق شعب فلسطين ودفع قواه للاقتتال تمهيداً لتصفيته.

وأشار المؤتمر إلى ما بدأ ينكشف من أخطار وتحديات جديدة كانت تخطط تحت عباءة التسوية. فلم يحدث أن تمادى العدو الصهيوني في توجهاته الاستعمارية

لها أبناء الشعب الفلسطيني ويؤكد على حق هذا الشعب في العيش باطمئنان في أقطار الوطن العربي متمتعاً بكافة حقوق المواطن التي لا تلغي هويته الفلسطينية ولا تؤثر عليها مستقبلاً.

١١-يحيي المؤتمر نضال الشعب اللبناني الشقيق الذي أصبح جنوبه وبقاعه الغربي معلماً مضيئاً في تاريخ الأمة العربية بفضل تضحيات مقاومته الوطنية والإسلامية وتلاحمها مع الجيش اللبناني في أرض المعركة لدحر العدو الصهيوني وتحقيق النصر وتحرير الأرض وتعزيز إرادة الصمود والتحرير.

ويدعو إلى دعم المقاومة في فلسطين، ومساندتها، وتأييد قواها التي تناهض اتفاقيات الإذعان وتواصل الكفاح والجهاد، وتدعم صمود أهلنا في عموم فلسطين والتركيز على وحدة الشعب والأرض في كل فلسطين، ويحيي صمود سورية، ويدعو إلى دعم نضال الشعب العربي السوري وموقفه ضد جميع المحاولات التي تهدف إلى فرض الحلول الاستسلامية عليه أياً كان مصدرها، ويحيي المؤتمر التنسيق السوري -اللبناني ويدعو الأمة العربية والإسلامية إلى دعمه وتأييده.

ثانياً- "علاقة الأمة العربية، شعوباً وحكومات، بدائرتها الحضارية الإسلامية"

يؤكد المؤتمر على الماضي الحضاري المشترك الذي تداخلت فيه وتوحدت مصالح الشعوب الإسلامية بمكوناتها المتنوعة، بحيث أدى التفاعل الخلاق بينها إلى بناء صرح حضاري متميز تُرى الحضارة العالمية، وتُسهم بنصيب وافر في تقدم الإنسانية. إلا أن ذلك التداخل الخلاق والتكامل المثمر الذي جدثا بين مكونات الأمة بمختلف أصولها العرقية ومواطنها الجغرافية قد تركا مكانهما شيئاً فشيئاً، ومنذ عقود طويلة، لعلاقات تتميز في الغالب إما بالعداء أو بالتوتر أو بالبرود في أحسن الحالات.

وقد ساعدت القوى الأجنبية المهيمنة على توسيع شقة الخلاف وتأزيم العلاقات، وكان ذلك في صالح أعداء العرب والمسلمين على حد سواء. لذلك فإن أبسط قواعد المنطق تتطلب اليوم أن يتم السعي من الجانبين إلى إظهار الوعي الدقيق بضرورة تجاوز معطيات الصراع عن طريق بناء جسور الثقة بين الأطراف كلها، وإرساء تقاليد التحاور والتضامن من أجل إعادة المفقود في سلسلة التضامن والتكامل والتناسق لضمان المصالح العليا للأمة العربية والشعوب الإسلامية.

١-تركيا: ناقش المؤتمر علاقة الأمة العربية بجارتها المسلمة تركيا ولاحظ أنها علاقة ذات خصوصية تاريخية، ومن هنا فإنه ينبغي التمييز بين ما تمارسه شريحة واسعة من النخبة الحاكمة في تركيا، وبين موقف القوى الشعبية التركية المتعددة، إن التعاون العسكري والسياسي القائم حالياً بين تركيا والكيان الصهيوني والذي يشكل خطراً حقيقياً على الأمة العربية، لا يعبر عن المصالح التركية بقدر ما يعبر عن مصالح قوى دولية ذات تأثير واسع

على القرار السياسي التركي بما يتعارض مع ما يربط بين الأمة العربية وجيرانها الأتراك من روابط الدين والتاريخ والجغرافيا، الأمر الذي يرتب علينا مسؤوليات خاصة وفي مقدمتها بذل الجهد لاقناع الجهات الحاكمة في تركيا بأن تعاونها مع الكيان الصهيوني لا يخدم المصالح التركية العليا.

كذلك فإن الوضع القائم يتطلب من تركيا الإقلاع عن ممارسة أي سياسة تهدد وحدة العراق الإقليمية، كما تتطلب بذل جهد لحل المشكلات القائمة بينها وبين كل من سوريا والعراق.

ولفت المؤتمر إلى المخاطر التي تنطوي عليها العمليات العسكرية التركية شمالي العراق التي أدت إلى إقامة (منطقة أمنية) على غرار ما فعله الكيان الصهيوني في جنوب لبنان، كما إلى مخاطر المناورات العسكرية التركية -الصهيونية -الأميركية قبالة الساحل السوري والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ليست في مصلحة تركيا أو الأمة العربية.

إن الهدف من هذا الجهد هو إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي حيث المصالح العربية التركية المشتركة وحيث الإمكانيات المتاحة لإقامة تعاون عربي تركي على أكثر من صعيد، انطلاقاً من أن السياسة التركية الراهنة إنما تنذر بتفجير صدام غير مسوغ من شأنه أن يلحق الضرر بالمصالح العليا للأمة العربية ولتركيا في آن معاً.

٢-إيران: ناقش المؤتمر علاقة العرب بالجارة الإسلامية إيران وتوصلوا إلى أن العلاقة معها تكتسي يوماً بعد يوم أهمية بالغة على جميع المستويات وقد حان الوقت للتحرر من إرث الصراع والخلاف مع إيران التي تقف مع العرب في صراعهم الحضاري مع الكيان الصهيوني. لذلك فإن المجتمعين يدرون أهمية تعزيز العلاقات مع إيران والانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني والتواصل معها على المستويات الشعبية والأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية من أجل إرساء قاعدة تحالف متينة من الحوار المثمر والعمل المشترك طريقاً إلى التحالف الاستراتيجي في إطار الدائرة الحضارية الواحدة، وضد التحالف الاستراتيجي الأمريكي -الصهيوني المتربص بالعرب وإيران معاً.

وأشاد المؤتمر بالدور الإسلامي الإيراني في قضية الصراع مع العدو الصهيوني، ومجابهة الامتدادات العسكرية الأجنبية على الأراضي العربية، ودعا إلى حل مشكلة الجزر العربية الثلاث، وسائر المشكلات العالقة بين إيران والعراق.

وحيث أن أمن الخليج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي للدول العربية والإسلامية، فإنه يتعين اندماج إيران والدول العربية والإسلامية في ترتيبات أمنية مشتركة ومستقلة تضمن أمن المنطقة واستقلالها.

٣-الدول الإسلامية في وسط وجنوب شرق آسيا:

أكد المؤتمر على أهمية توثيق العلاقات بين الأمة العربية والشعوب الإسلامية في وسط وجنوب شرق آسيا وتعزيز الروابط والاستفادة من طاقات هذه الشعوب المادية والروحية في

دعم قضايا الأمة.

٤-**أفريقيا:** يذهب المؤتمر إلى أن الرؤية الاستراتيجية للعلاقات العربية الإفريقية تقوم على دواع حضارية وسياسية واقتصادية واستراتيجية.

ومن هذا المنطلق يلاحظ أن العلاقات العربية الإفريقية تمر حالياً بمرحلة حرجة يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أ-غياب رؤية استراتيجية عربية شاملة للتعامل مع إفريقيا، من أجل التحرر والتنمية.

ب-ضمور التواصل السياسي العربي الإفريقي وتراجع دور أجهزة العمل المشترك.

ج-انحسار التأثير الثقافي وتراجع التواصل الشعبي العربي الإفريقي عما كان عليه الحال في ذروة المد النضالي ضد الاستعمار.

د-تزايد النفوذ الصهيوني في القارة الإفريقية، خصوصاً بعد توقيع اتفاقيات التسوية العربية -الاميركية الصهيونية.

هـ- استهلاء إرتريا بالتعاون مع الكيان الصهيوني على جزيرة حنيش الكبرى اليمنية وطمعها في باقي أرخبيل حنيش المهيمنة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب بما يعنيه ذلك من تهديد للأمن القومي العربي.

و-امتداد المخطط الصهيوني إلى منابع نهر النيل عبر وسائل وعلاقات متنوعة بما يهدد الأمن المائي والقومي لمصر والسودان.

وقد رأى المؤتمر أن هناك إمكانية عملية لتحقيق تواصل عربي إفريقي قائم على المصالح المشتركة للطرفين وعلى الأبعاد الحضارية والثقافية والدينية المتداخلة وذلك وفق آليات متعددة من أهمها:

أ-التواصل العربي الشعبي مع العمق الإسلامي الإفريقي من خلال تعزيز الأواصر الثقافية والدينية وتوجيه الجهد الإسلامي في إفريقيا لمساندة القضايا العربية.

ب-تفعيل الدور المسيحي العربي في تقديم إطار فهم أكثر عمقاً للقضايا العربية لأخوانهم المسيحيين الأفارقة.

ج-تفعيل دور الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا وتعزيز الروابط ما بينها وبين مواطنها الأصلية.

د-وضع الخطط والآليات الكفيلة بتشجيع دراسة اللغة العربية في إفريقيا والعمل لزيادة فرص الدراسات الجامعة العليا للأفارقة في الجامعات العربية والإسلامية.

٤-**الجاليات العربية والإسلامية:** بالنظر إلى الأهمية المتزايدة التي يمثلها موضوع الجاليات العربية والإسلامية في العالم الغربي عموماً وباعتبار أن هذه الجاليات تمثل العمق الاستراتيجي للعرب وقضاياهم المصيرية ، واستناداً إلى التحولات التي حدثت لهذه الجاليات ، بما ينقل دورها من إمكانية التأثير الاقتصادي إلى التأثير السياسي التي تحولت من قوة عمل

اقتصادية إلى قوة عمل سياسية، وانطلاقاً من هذا فإن المؤتمر يرى أهمية بالغة في مسألة التواصل مع هذه الجاليات.

كما ينوه المؤتمر بأهمية المغتربين العرب في أمريكا اللاتينية، وقد بات بعضهم في مركز القرار السياسي في العديد من البلدان، يرى ضرورة إيلاء أهمية كبرى في التواصل وإرساء سبل التعاون المشترك مع هذه الجاليات وتفعيلها لخدمة قضايانا المصيرية.

ثالثاً-في الشورى والديمقراطية:

شدد المؤتمر على أن الالتزام بالشورى كمبدأ وأساس لإدارة الحكم وبالديمقراطية كآلية للتنفيذ لم يعد ضرورياً لتأمين مشاركة المواطن في شؤون بلاده فقط ولا لصون حقوق الإنسان الأساسية في بلادنا فحسب ولا حتى لمجرد الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل أيضاً لأن هذا الالتزام الصادق والأمين يمكن الأمة من التغلب على العنف السياسي الدائر في غير قطر عربي.

وإزاء توقف المؤتمر أمام العنف الذي تمارسه بعض الأنظمة بكل أشكاله ضد الرأي المخالف والعنف الذي تمارسه تيارات رافضة للإسلام بما فيه تشويه الإسلام والمسلمين وجرهم إلى صراعات واستفزازات فإنه توقف بقلق أيضاً أمام ممارسات بعض المجموعات المحسوبة على الإسلام واستخدامها لأسلوب العنف الدموي مما فاقم من عنف الدولة وإطلاق سلسلة من العنف والعنف المضاد على نحو ولد معه تداعيات خطيرة على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعي.

وركز المؤتمر على ضرورة استمرار الحملة التي أطلقتها سورية منذ سنوات للتمييز بين مفهوم الإرهاب وحق المقاومة لتحرير الأرض ونيل الاستقلال، ويدعو لجنة المتابعة إلى وضع خطة لاستقطار كل الطاقات العربية والإسلامية في سبيل إنجاح هذه الحملة.

وفي هذا الإطار دعا المؤتمر إلى:

١-رفض العنف كوسيلة للوصول للسلطة أو البقاء فيها واعتبار العنف مبرراً فقط في حالة مقاومة الاحتلال الأجنبي.

٢-إقامة حوارات للمصالحة بين الأحزاب والقوى السياسية والسلطة والمعارضة في كل أقطار الوطن العربي.

٣-التأكيد على ضرورة التعددية السياسية وحق القوى الإسلامية والقومية في إنشاء أحزاب سياسية وضمان نزاهة الممارسة الديمقراطية والاختيار الحر والنزيه للشعب.

٤-وقف عمليات قمع الأنظمة للقوى السياسية في الأقطار العربية وضمان حقوق الإنسان المادية والمعنوية من خلال إطلاق الحريات العامة السياسية والثقافية والفكرية الخ... والتأكيد على كرامة الإنسان.

٥-اعتبار حق المواطنة والحقوق المدنية جزءاً من توفر الديمقراطية ونجاحها.

٦-اعتبار الديمقراطية شرطاً أساسياً للتنمية والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.
٧-إطلاق سراح المسجونين السياسيين من جميع سجون الدول العربية وأسرى الحروب بين الدول العربية والإسلامية، وإلغاء المحاكمات الاستثنائية والعسكرية، ورفع الحصار عن المحاصرين وإلغاء الإقامة الجبرية.
٨-رفع القيود عن السفر من وإلى الدول العربية لأي مواطن عربي بصرف النظر عن رأيه وفكره.
٩-التزام الأحزاب والحركات القومية والإسلامية بالشورى والديمقراطية وسيادة القانون داخل مؤسساتها وتداول السلطة داخل الأطر الحزبية.
١٠-يوصي المؤتمر بضرورة تعميق ثقافة الحوار والشورى والديمقراطية داخل شرائح المجتمع المختلفة.
١١-يرى المؤتمر ضرورة اعتبار الديمقراطية والتعددية السياسية شرطاً أساسياً لتقوية قدرات الأمة في مواجهة التحديات الخارجية ومواكبة روح العصر.
١٢-يرى المؤتمر ضرورة إيجاد آلية لمتابعة توصيات دورته الثانية.
١٣-يوصي المؤتمر بإنشاء لجنة في الدورة القادمة لمعالجة واقع وتطلعات شباب الأمة.
١٤-يدعو المؤتمر إلى ضمان حرية تدفق المعلومات حتى يتمكن المواطن العربي من شؤون أمته والرقابة عليها والمساهمة في تحسينها.

كما حدد المؤتمر الدعوة لإطلاق سراح الدكتور عصام العريان العضو المؤسس في المؤتمر والدكتور محمد سيد حبيب عضو المؤتمر وأخويهما ودعا إلى تشكيل وفود لزيارة بعض الأقطار العربية للبحث معها حول حقوق الإنسان، واسناد المنظمة العربية لحقوق الإنسان للقيام بواجبها.

خاتمة:

كما توجه المؤتمر بمجموعة رسائل تتعلق بهذه المرحلة في ضوء مسيرة السنوات الماضية:

الرسالة الأولى هي لأفراد التيارين القومي والاسلامي، ومضمونها أن يعطوا هذا المؤتمر حقه من العناية لأنه واعد، ويمثل أملاً طالما تطلعت الأمة إليه وهي تتابع نضال أبنائها، ولأنه يحقق التكامل بين ركني الهوية. وأن لهم أن ينطلقوا من التاريخ الحافل لصنع مستقبل زاهر.

الرسالة الثانية هي لجماهير أمتنا العربية وطلائعها، ومضمونها أن صمودنا في صراع النفس الطويل بدأ يثمر، وأن عدونا بات يواجه حقيقة المقاومة المستمرة، ويعيد النظر في حساباته التي راهنت على القعود، وأن قوى النهوض تستلهم في عملها إرادتكم وتستحق دعمكم. وأن المستقبل لها بإذن الله.

الرسالة الثالثة هي لأهل الحكم في بلادنا تؤكد ما قلناه في دورتنا السابقة أن ما ينجم عن الوهن الداخلي من كوارث تصيبنا شعوباً وحكومات ولا بديل عن معالجة أسباب هذا الوهن بفتح باب الحوار على مصراعيه بين جميع قوى الأمة، وباحترام الإنسان، وبالالتزام بالمشاركة السياسية والتعددية الديمقراطية والشورى. فهذا هو سبيل الوصول إلى توازن المجتمع واستقراره، ومن ثم إلى تضامن عربي حقيقي في إطار نظام عربي فاعل وتدعو إلى الوقوف صفاً في مواجهة قوى الطغيان. فإرادة الشعوب قادرة على توفير القوة اللازمة لرد العدوان، وأن الخروج من أزماتنا الداخلية يكون بالسير في طريق الصحوة والانتفاض والعمل لتحقيق المشروع الحضاري للأمة.

الرسالة الرابعة هي لشعوب العالم المحبة للخير والمتطلعة إلى السلامة القائمة على العدل، ومضمونها تحقيق التعاون للانتصار على قوى الطغيان.

وفي ختام مؤتمرنا لا بد من توجيه الشكر للبنان، شعباً ودولة، ولكل من ساهم في انجاح انعقاد هذه الدورة، داخل هذا البلد العربي العزيز، وخارجه، ونخص بالتحية مقاومتنا في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، كما في فلسطين الغالية، سائلين لشهدائنا الرحمة والخلود، ولمأثر المعتقلين والأسرى الحرية، ولمجاهديها ومناضليها القوة والتوفيق.

كما يشدد هذا المؤتمر، أنه بطبيعة تكوينه ومحدودية وسائله وصعوبة ظروف عمله، يرى أن مهمة تنفيذ مقرراته ومتابعة توصياته، هي بالدرجة الأولى مهمة الشخصيات والقوى المشاركة فيها داخل أقطارها وعلى مستوى الأمة.

إن المؤتمر ليس تنظيماً أو حزباً جديداً بل آلية لبث روح جديدة في كل تنظيماتنا وأحزابنا القومية والإسلامية، هي روح التلاقي والتحاور والعمل المشترك لتحقيق أهداف المشروع الحضاري العربي.

والله ولي التوفيق

توصية خاصة حول القدس

مدينة القدس تتعرض منذ اتفاقية أوسلو وتأجيل البحث في مصيرها النهائي إلى مزيد من مخاطر التهويد، وتتلخص هذه المخاطر بشكل رئيسي: في تهجير السكان العرب؛ وفي حرمانهم من بناء أية مؤسسات جديدة لهم وفي سحب الهويات تحت مختلف الذرائع الواهية، حتى بات الفلسطيني المقدسي يعامل كأجنبي مقيم في مدينته، فهو يفقد حق الإقامة فيها حتى لو غادرها طلباً للعمل، وهذا بالإضافة إلى التضييق الاقتصادي الخانق عليهم، وجرف عدد من بيوتهم المخالفة في البناء وحرمانهم من رخص البناء لا تتجاوز ١٢٪، وهذا إلى جانب حرمان الغالبية من الشباب من فرص العمل داخل القدس بحجة اتهامهم بالمشاركة في أعمال الانتفاضة، ولهذا كله، فالقدس المدينة بحاجة ماسة إلى خطة عمل عربية موازرة تساعد الشعب على البقاء في مدينتهم، وتساهم في عدم تحويل الصراع العربي -الاسرائيلي داخل

القدس، ليس فقط بين القدسيين والسلطات الاسرائيلية، ولكن بين العائلة المقدسية والفرد المقدسي وتلك السلطات.

وأما المسجد الأقصى المبارك، فهو يتعرض لأخطار جسيمة قد تصل إلى تقويضه، بعد أن وصل الأمر بالرأي العام الاسرائيلي إلى تقبل ذلك، بحجة البحث عن بقايا هيكل سليمان، وهذا بينما كانت حتى الحكومات الاسرائيلية في مراحل سابقة تصرح بأنها تحافظ على أماكن العبادات.

يناشد المؤتمر -الاسلامي كل القوميين والإسلاميين العمل بجدية وتواصل على إنقاذ القدس من محنتها الحالية، وذلك بوضع خطة عمل سريعة، وبالتعاون مع مختلف الجهات التي تتبنى موضوع القدس.

توصية خاصة بالأزمة الجزائرية

إن المؤتمر القومي -الإسلامي المجتمع في دورته الثانية المنعقدة في بيروت أيام ٢٥و٢٦و٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٨ الموافق ل:٢٧و٢٨و٢٩ اكتوبر ١٩٩٧،

-بعد أن درس الأزمة الجزائرية ضمن الأوضاع العامة للأمة، ذلك أن الجزائر تحتل موقعاً مميزاً في قلب كل عربي ومسلم بتاريخها الحافل بالبطولات وثورتها المجيدة ودورها الريادي في حل النزاعات في العالم العربي والعالم أجمع.

-وانطلاقاً من أن طبيعة الأزمة الجزائرية هي سياسية بالأساس وأن تطورات هذه الأزمة قد أفرزت أصلاقاً من أعمال العنف والجرائم لا يمكن تبريرها ولا السكوت عنها، ودون التدخل في السيادة الوطنية للجزائر الشقيقة ومن باب النصح والاهتمام بوضع الجزائر:

•يطلب من جميع التنظيمات الممارسة للعنف إيقاف إراقة الدماء دون تأخير.

•يطلب من السلطات الجزائرية الحزم في حماية السكان المدنيين وإبعادهم عن دائرة الصراع ووضع حد للتجاوزات والممارسات المنافية لحقوق الإنسان وإطلاق الحريات الفردية والجماعية في أقرب وقت.

•يدعو جميع القوى الخارجية من حكومات وتنظيمات إلى عدم إذكاء الصراع بين أطراف المواجهة في الجزائر وبذل كل المساعي الممكنة من أجل حقن الدماء وإعادة السلم على أسس الديمقراطية والسيادة الشعبية.

•يدعو السلطة الجزائرية للمبادرة بتنظيم حوار وطني يجمع القوى السياسية دون إقصاء لمعالجة الآثار المادية والمعنوية للمجابهة المسلحة ويعالج الأزمة الجزائرية معالجة جذرية شاملة.

تحية

إذ ينتهي المؤتمر القومي -الإسلامي في دورته الثانية عميق الأسباب التي اضطرت المنسق العام المؤسس الدكتور أحمد صدقي الدجاني إلى الاستقالة المبكرة من مسؤوليته، فإنه يتوجه إليه بأصدق المشاعر وبأخلص آيات الشكر للدور الكبير الهام الذي لعبه في رعاية التجربة التأسيسية وتحصينها بوجه مختلف المخاطر.

فقلما تجسدت فكرة في رجل، كما تجسدت فكرة اللقاء القومي -الاسلامي في شخص الدكتور الدجاني الذي استطاع بإخلاصه وتفانيه وسعة ثقافته ورحابة صدره أن يتحول إلى رمز للحوار والتلاقي والتفاعل، وأن يعالج بهدوئه وحكمته ونضجه العديد من المصاعب التي برزت في المسيرة.

وعزاؤنا عن القرار المؤسف الذي اضطر د. الدجاني إلى اتخاذه، هو في تعهده أن يواصل العطاء في إطار المؤتمر ولجنة المتابعة لما فيه خدمة أهداف المؤتمر ومشروع الأمة الحضاري.

ملحق رقم (05):

ميثاق الدفاع عن القدس

ميثاق الدفاع عن القدس(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أن استعرض المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس المنعقد في عمان من ٢٠ إلى ٢١ /٨/ ١٩٩٧م ما تتعرض له مدينة القدس خاصة وفلسطين عامة : أرضاً وشعباً ومقدسات ، من أخطار الاحتلال والاستيطان والتهويد ، فإنه يؤكد أن الصراع العربي الصهيوني هو صراع وجود وليس نزاعاً على حدود، ويعلن هذا الميثاق الذي يعلن الموقعون عليه التزامهم بما جاء فيه من ثوابت والعمل بمقتضاها ، حفاظاً على القدس وهويتها ومكانتها وعلى فلسطين وانتمائها العربي- الإسلامي ، وعلى بقية الأقطار العربية من الخطر الصهيوني وامتداده .

١ - مدينة القدس : أولى القبلتين ، ومسرى الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، فيها المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين ، الذي بارك الله حوله ، وقبةُ الصخرة المشرفة، وكنيسةُ القيامة، مدينة عربية - إسلامية ، تتوزع الآن تحت الاحتلال الصهيوني ويتمسك العرب والمسلمون بعروبتها وبحقوقهم التاريخية فيها، وبالسيادة عليها، مهما طال الزمن وبلغت التضحيات ، ويقاومون محاولات إفراغها من أهلها العرب مسلمين ومسيحيين ، وعمليات تهجير أهلها والاستيلاء على عقاراتها والمصادرة لأراضيها ، وبناء المستعمرات فيها ومن حولها، وتغيير معالمها الدينية والتاريخية ؛ وطمس هويتها العربية ، كما يقاومون كل اعتداءات اليهود على أماكنها المقدسة : الإسلامية والمسيحية، ويعاهدون الله على تحريرها وإعادة بسط سيادة الأمة عليها.

٢ - إن العهدة العمرية التي وقعها الخليفة عمر بن الخطاب مع البطريارك صفرونيوس تعتبر أساساً استراتيجياً لعلاقة المواطنين المسلمين والمسيحيين وتعايشهم في القدس الذي دام على مدى قرون طويلة؛ وإن المسلمين والمسيحيين في القدس وفي أنحاء فلسطين كافة هم شعب عربي واحد، أهدافه واحدة ومصالحه واحدة ومصيره واحد !

(*) - المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس- ميثاق الدفاع عن القدس- عمان ١٨ ربيع الثاني ١٤١٨هـ الموافق ٢١ / آب / ١٩٩٧م

والعهدة العمرية تعبير عن الامتداد التاريخي للثقافة والتراث العربيين العريقين اللذين يقومان على الدفاع عن مبادئ الحق والعدل والسلام ، وهو يتجلى في مدينة القدس، التي تشكل امتداداً لرسالة العرب والمسلمين ، ومساهمتهم المتميزة في إغناء الحضارة الإنسانية.

٣ - **فلسطين أرض عربية إسلامية** ، وما طرأ عليها من احتلال وتهويد هو باطل، وتجب مقاومته وإزالته بكل الوسائل المتاحة مهما كلف الأمر وطال الزمن؛ ومعركة القدس ومصيرها جزء أساس من معركة فلسطين ومصيرها. وإن كل ما أقيم من مستوطنات فيها ومن حولها هو جزء من عملية استعمارية استيطانية، لا تكتسب أية شرعية قانونية أو مواسية مهما مضى عليها من زمن ، ولا تضفي أي نوع من أنواع الشرعية على الوجود الصهيوني فيها.

٤ - **تحرير فلسطين وإعادة سيادة أمتنا عليها واجب مقدس** وفرض عين على العرب والمسلمين كلهم ، حكاماً وشعوباً ، ويضطلع بمسؤوليته العرب والمسلمون جميعاً . والشعب الفلسطيني هو طليعة الراية في مقاومة الاحتلال ومعركة التحرير ويتحتم حشد الإمكانيات والجهود العربية والإسلامية كافة وتوحيدها خدمة لهذا الهدف وتعميق البعد العالمي لقضية القدس للوقوف بوجه عمليات الاستيطان والتهويد ووجود الاحتلال ، تحقيقاً للتحرير.

٥ - **إن علاقة العرب والمسلمين بفلسطين ليست علاقة دينية فقط**، بل علاقة قومية أيضاً، وعليه فإن القبول بأي شكل من أشكال الولاية الدينية، دون السيادة السياسية الفلسطينية عليها؛ يكرس الاحتلال ويحول دون استكمال شروط الولاية الدينية التي لا تقوم بوجود الاحتلال أصلاً.

٦ - إن الاتفاقيات والمعاهدات جميعاً التي عقدت بين بعض الحكومات العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين الكيان الصهيوني المعروفة باتفاقيات : كامب ديفد، وأوسلو ووادي عربة وتوابعها، وملاحقتها هي اتفاقيات ومعاهدات إذعان استسلامية تهدد الحقوق التاريخية الثابتة للعرب في فلسطين ، وتضفي الشرعية على العدوان والاحتلال في القدس وفي فلسطين ، ولذلك فهي باطلة وغير ملزمة للعرب والمسلمين ، ويجب مقاومتها وإسقاطها، ويلسحب هذا على أي اتفاقيات قد تعقدها الأنظمة العربية مستقبلاً مع العدو الصهيوني.

٧ - **اللاجئون والنازحون الفلسطينيون أخرجوا من بلادهم قسراً بسبب الإرهاب الصهيوني والحرب والمذابح والطرد القسري والتهجير وساتر الجرائم والممارسات البشعة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية وعلى رأسها جيش الهاغاناه**، وقد حال العدو بينهم وبين العودة إلى وطنهم وديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم التي استولى عليها اليهود بالعدوان الدموي ، ويحاول مع جهات دولية أخرى توطينهم في الدول العربية ، الأمر الذي نرفضه ، نقاومه ، ولذلك فإننا نتمسك بحق الفلسطينيين في وطنهم والعودة إليه، بوصفه حقاً أصيلاً لا يجوز ولا يمكن التنازل عنه ولا يطوله التقادم ، ويتحمل العرب مسؤولية فرضه ، ويُطالب المسلمون بمساندة الفلسطينيين خاصة ، والعرب عامة في قضية التحرير.

٨ - إن أراضي القدس خاصة وفلسطين عامة ملك لشعبها الفلسطيني ، وأكثرها " وقف إسلامي" وما تبقى خارج ذلك بحكم الوقف ، يُحَرّم التنازل عنها أو بيعها، للعدو الصهيوني أو لوكلائه ، كما يُحَرّم قبول التعويض عنها.

والتمسك بهذه الأرض التي باركها الله هو جزء من عقيدة المسلم ، إن تنازل عنها تنازل عن عقيدته..

٩ - إن استمرار مقاطعة دولة العدو الصهيوني، عربياً وإسلامياً ، سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، على المستويات جميعاً، يشكل سلاحاً فاعلاً بيد العرب والمسلمين على طريق التحرير ولذلك فإنه يتحتم أن تعود الدول العربية والإسلامية والصديقة التي أصبحت تعترف بدولة الاغتصاب والعدوان والعنصرية وتتعامل معها إلى استخدام هذا السلاح، وفي مقدمة ذلك تفعيل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني ووقف تطبيع العلاقات معه الذي هو أحد استحقاقات سلام الاستسلام، والتصدي لكل أشكال الاعتراف به والتطبيع معه بكل الوسائل الممكنة.

١٠ - الولايات المتحدة الأميركية دولة استعمارية معادية للعرب والمسلمين تنهب خيرات أوطانهم وتقف بوجه حقوقهم وتطلعاتهم المشروعة، وهي حليف استراتيجي للعدو الصهيوني، وشريك له في عدوانه وممارساته العنصرية، ومؤيد دائم وداعم قوي لمخططاته التوسعية والاستيطانية وسياسته في كل المجالات.

لذا ينبغي التوقف عن التعامل معها، والكف عن الركون إليها في أي دور تدعي أنه يساهم في استعادة الحقوق العربية المسلوبة، والوقوف ضد مصالحها في البلدان العربية والإسلامية.

١١ - إن حقوقنا في وطننا ومقدساتنا حقوق طبيعية وتاريخية، اكتسبناها من خلال تجذرنا في أرضنا وعلاقتنا التاريخية بها، ولا نسمح لأية هيئة دولية بأن تتدخل في هذا الحق الطبيعي، ونرفض، من هذا المنظور كل القرارات التي تمس بحقوقنا الطبيعية والقومية والدينية في القدس وفلسطين. وهيئة الأمم المتحدة تتبع أهميتها أصلاً من استقلاليتها وتمسكها بالقانون الدولي، إلا أن مؤسستها الأولى "مجلس الأمن الدولي" أصبح أداة طيعة في يد الولايات المتحدة الأميركية، تستخدمها لتنفيذ خططها وسياستها وخدمة مصالحها وتظهر فيها ازدواجية المعايير؛ لذلك لم يعد مجدياً إلا النظر إليها باعتبارها منبراً إعلامياً.

١٢ - إن معاهدة سايكس بيكو، وما نتج عنها من وعود وعمليات تقسيم وإقامة جغرافيا سياسية جديدة، لا سيما في بلاد الشام، أسست لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين ومهدت لاحتلاله القدس ودعمت كل خططه ومشاريعه في هذا الاتجاه.

ولذا فإننا نعلن إدانتنا لها ورفضنا لكل ما بني عليها ونتج عنها، وفي مقدمة ذلك الصيغة القطرية التي أصبحت صيغة اعتراضية على القومية، وعامل إضعاف للقوة العربية، وتدميراً لمقومات الوحدة في الوطن العربي كله.

١٣- إن التعصب الصهيوني نابع من تكوين الصهيونية العقائدي التوراتي -التلمودي، وهو في صلب تكوينها منذ قامت.

وهو لذلك نهج يوجّه كل القوى الصهيونية، مهما اختلفت أو تناقضت. وقد ظهر التعصب العنصري قبل بأبعاده كلها في مسلك الصهاينة جميعاً، وتمثل في اغتصاب الأرض وطرد السكان، وارتكاب المجازر وتبرير كل أشكال العدوان، والاستخفاف بكل المبادئ والقيم.

١٤- الخطر الصهيوني لا يقتصر على فلسطين وحدها، وإنما يهدد الوطن العربي والأمة، إذ ما زال العدو يتابع تنفيذ مشروعه الاستيطاني -التوسعي الاستعماري بكل الوسائل، وهو يتبع سياسة الضم والتهويد كما في الجولان وجنوب لبنان وباقي الأراضي المحتلة. ولم يعد أمام العرب أي خيار سوى المقاومة والاعداد الشامل لمعركة التحرير بامتلاك كل مقومات الوعي والوحدة والقوة، على أرضية العلم والإيمان والعمل بهما وصولاً إلى تحرير إرادتنا وقرارنا السياسي والاقتصادي والعسكري.

والاستمرار بالمقاومة بكل الأشكال والوسائل والأدوات الممكنة باعتبار المقاومة حقاً مشروعاً للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وليست إرهاباً من أي نوع ولا تنطبق عليها أية صفة من صفات الإرهاب وأهدافه.

والمقاومة في وضعنا الراهن هي أهم الوسائل لحرمان العدو الصهيوني من الاستقرار ومن بناء قوته العدوانية النووية وغير النووية، وتطويرها في ظل ذلك الاستقرار.

١٥- جماهير الشعب في كل الأمم هي مصدر القوة والصمود، وصاحبة المصلحة في الدفاع ومجابهة العدوان، لها وسائلها النضالية التي ثبتت أهميتها وفاعليتها، في الدفاع عن الشعب، وهي في بعض أقطار الوطن العربي معطلة مغيبة بفعل مواقف وتصرفات الأنظمة الفردية التابعة، ولذا فإن النضال من أجل إطلاق هذه القوى الشعبية من عقالها، وإزالة العقبات القمعية من أمامها، وتحقيق الحريات العامة الأساسية التي تتيح لها حرية العمل والمشاركة الديمقراطية الفعالة في مواجهة أخطار التبعية والهيمنة الإمبريالية والتهويد، ضرورة أساسية لا بد منها.

عمان ١٩٩٧/٨/٢١

فهرس المحتويات

إهداء..... 3

فهرس الجداول..... 5

فهرس الملاحق..... 6

مقدمة..... 7

أولا: مبررات اختيار الموضوع:..... 8

1 -المبررات الموضوعية:..... 8

2 - المبررات العلمية:..... 9

3 - المبررات الذاتية:..... 9

ثانيا: أدبيات الدراسة:..... 9

ثالثا: حدود المشكلة:..... 16

رابعا: الفرضيات:..... 17

خامسا: الإطار المنهجي للدراسة..... 23

سادسا: المفاهيم الأساسية للنسق الدولي:..... 24

الفصل الأول منطقة المتوسط المكونات والرهانات..... 28

I- المكونات:..... 28

1 - المكونات الطبيعية:..... 28

2- المكونات الأساسية..... 31

3- الشراكة الأورومتوسطية (برنامج ميدا - MEDA)[0] :..... 52

II- الرهانات في منطقة البحر الأبيض المتوسط :..... 53

1- الرهان الأمريكي - الإسرائيلي :..... 54

1- الرهان الاقتصادي:..... 55

2- الرهان الأوربي:..... 57

3- الرهان القومي الإسلامي..... 59
الفصل الثاني السلم الأمريكي: النظام الشرق أوسطي نموذجا 61
I- أبعاد السلم الأمريكي : 62
1 - الأبعاد المادية للسلم الأمريكي : 63
2- الأبعاد القيمية للسلم الأمريكي البعد الثقافي والإعلامي..... 66
II- النظام الإقليمي الشرق أوسطي نموذجا للسلم الأمريكي: 67
1- المخططات الأمريكية حول الشرق أوسطية:..... 67
2- الأبعاد المادية لنظام الشرق أوسطية: 72
3- الأبعاد القيمية للنظام الشرق أوسطي (البعد الثقافي):..... 77
4- آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد :..... 78
5- مناقشة السلم الأمريكي : 83
الفصل الثالث تهديدات السلم الأمريكي وإستراتيجية الهيمنة..... 89
I - تهديدات السلم الأمريكي: 90
1 - التطلعات الأوروبية:..... 90
2- تفاعلات التحالف القومي الإسلامي مع السياسة الأمريكية في المنطقة : 106
II - إستراتيجية الهيمنة:.....118
1 - احتواء القطب الأوروبي : 119
2- سياسة الإقصاء والتهميش:.....124
خاتمة:.....130
قائمة المراجع.....137
الملاحق 151